



المجلد الاول

ج ١

ع ٣٥٤٤

رام ١٠٠



بسمه صدر الجواهر

شماره ۲۵

7192

S. T. 13126

مولا جبار علی

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript. A prominent blue circular stamp or seal is visible in the center-right area, containing illegible text. The parchment is aged and stained.



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله من حيث اشتماله على قوة التفرع كمثل ان يراد بالقوة باقوت في العزم حيث هو فرع من حيث  
 حاصل الى ان موضوع الخمس من حيث اشتماله على امر موزع في التفرع فخرج مما حصل الى قولهم  
 موضوع الطبيعة الجسم من حيث انه ذو طبيعة لان الطبيعة والقوة للتفرع عندهم امر واحد على ما مر  
 ما قال الله في فصل الصورة النوعية والكائنات الطبيعية احضرت من كل من كل شيء ان الطبيعة  
 في قولهم الجسم من حيث الطبيعة موضوع العلم الطبيعي مفعول في معنى في القوة الجوهرية خارجة عن الطبيعة  
 في قولهم الجسم من حيث الطبيعة موضوع العلم الطبيعي مفعول في معنى في القوة الجوهرية خارجة عن الطبيعة  
 على معنى ان يراد بالقوة الاستعداد ورجع الى ان الموضوع الجسم من  
 حيث اشتماله على استعداد البعد والاستعداد انما له بالمادة فخرج حاصله الى قولهم موضوع الجسم  
 من حيث المادة وحسب الطبيعة والمادة مستلزامان لان الطبيعة لا يكون الا في الجسم الذي على جسم  
 فهو في الجوار من واحد والماد وقع في بعض العبارات ان موضوع الطبيعة الجسم من حيث متحرك  
 وسكن فالمراد بالمتحرك مطلق العبر والكون متبادر بالمتحرك بالقوة فخرج الى مودى قوة البعد  
 وبالجملة مودى حكمة العبارات واحد فله اضطراب كالمثل في حكمة تباين الانا فادخل في الطبيعة  
 لان السامي في الكل والطارق عندهم ما توقف على المادة وكذا المسألة في العبادات لكل جسم في حكمة  
 في كل طبع وان السطح في كل الطبيعة الكثرة والطارق لا يخفى لكن بقي الكلام في مبحث النفس  
 الناطقة لاننا لم ننته تلك المباحث عن الجسم ولا عن نوعه ولا عن عوارضه اما جواب بان



[illegible]



بما لا يرسس كماله لا تخالي في الدين وما حطتها بالعدل رسم الامور التي هي في العلم  
الافضل ليس المحو واللا اتمه لمخترعها الحش والفضل في هذا المقام امر واحد ذلك هو الله سبحانه  
والفضل في هذا المقام العقل الحكم بالعلمية من اثارها وما في المداخلة التي كانت لا اثار في صورة  
والمحطة بالعلم والفضل ان ما جاز في التلاشي ويكون صورتي علمين في هذه الصورة في  
العقل العلمية احداهما ومعلومية الاخرى وجودها الخارج عن قائل ما مدتها وقا فالتلاشي في  
لا حركته كسب الخارج وانما العقل الناجس الى الحش والفضل فالعلمية في الحش لا كسب الوجود العقل  
قلت لا يصح فيه الحكم بالعلمية لانه لا يرسس الحش والفضل فيه لا يصح العلمية والمعلومية بينهما لا شيء  
محدود وجوده فيهما وفارحا واما في العلمين بعد احدهما بشرط لانها امر اوان اثارها في العلم  
الحكم بالعلمية والمعلومية في نفس الامر العلم الا في الاخر خارج فافهم والاعراض على الاول بان الوجه  
من الكليات المتكررة لا تتوحد في الوجود واما كان الوجه عين حقيقة الجوهر ففصل المقصود في  
مفهوم وجود الوجود وانما في هذا لان الوجه المميز هو الوجه المصدي وليس الكلام فيه بل في  
الوجود الذي هو علمه في الموصوفية وترتب الاثار على الابرار عليه بخلاف ان ينفصل الفصل حقيقة  
الجوهر التي هي الوجود وانما في الحش الى الحش كما يقول في الاثار فيقول انما يكون باطل السطح  
وقد اخذت ان كلام الشريعة على غير ذلك من العلمين في الحش المولف ومعمورة في غير ما فهم  
اصولهم لكن الشريعة على محموله المتضمنة في الوجود فيكون في كنهه لو كان المنه مع قطع النظر عن الوجه  
مجموعه لكان في علم من حله الذاتيات ويكون مخترا في حقيقة الذات كالفضل المقصود والفضل  
في ذلك على الحش المولف فيقول في قوله في الحش فيقول من قبل تقوم الذاتيات فان تقوم  
انما على افاده في الذاتيات واثرة حركتها من ارادى الحش في الحش الى الحش في الحش في الحش  
في حقيقة الحش لان الفضل في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش  
مع اخره في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش  
مع الحش اذا كان له لا اوله معها اذا احدا لا بشرط فيحصل حقيقة النوع فالذي يميز من  
كون الوجود عين الحقيقة هو من ان يكون متورده من العاقل والفضل المقصود في الحش  
لفظ لا مقرر في الحش فان كانت الحقيقة حركتها في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش  
ولا يميز في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش في الحش



نوب الى ان الوجود حقيقة وبالذات هو الوجود والمهمات موجودة بالعرض لا بينها من  
الاحكام والتحول بالذات هو الوجود حيا بسيط والوجود نفس بالذات لا مشترك وعندها لا يتصور  
والله لا يصفون بأنه لو كان الوجود نفس تحول مع قطع النظر عن الالفاظ لم يكن لها محل متوقفا  
لحقيقة الوجود ومقر انه يكون في محل في مرتبة حقيقة الوجود ويكون من ذاتها مع ان الوجود عند  
بسيط والى محل خارج عنه فهو جوابه فهو لينة حواسا وادراكا ملت فيما ملنا عليك جوارا متغيرا  
ما قال في نفي كلام الله ان الوجود بما هو وجودا يختل على الوجود من غير انساو الى الجا على على ما  
في قوله لبعض الناس ان غلبة الوجود غلبة عن استقرار الحقيقة والسطر كالانساو الى الجا على الله  
على هذا التقدير لا يستدعي الحقيقة الجوز الى الجا على في حقيقة القسم لا يقيد تقديرا لا يستدعي ان  
العرض قد لا يكون واحدا في حقيقة في غير متوقفا لا اختصار الفضل فيما فدا عن لعنه وكيف لا فدا  
مع عبادة عن العبادة لا يصح لان القول بان الوجود حقيقة مستلزم ان الوجودات هي في حقيقة  
ما كمال والفضل فالوجود الكمال حقيقة وواجب الوجود جل محله والوجودات الضعيفة فمكنت  
بالذات لمكان معنى غلبة الوجود انساو الالفاظ عليه لم يصح ذلك فالعرض الوجودية موجودة  
والاستدراك وترتب الآثار لا معنى غلبة المعنى للوجود انما سمي عدم الاستدراك الى الجا على مع انه  
فليس المزدوي لا يطمح كلامه الا في قدره في ذلك العرض بل من عدم سمي من ان لا يكون المعنى لا معنى فدا  
الاعدام لطلان الذات عن حقيقة الواقع لما ان الوجود ضرورة الذات مع اللازم من العدم ضرورة  
من المحور الا لطلان في لينة وادراك الوجود لينة اولس المحور الذي حوته العدم لطلان الوجود  
في لينة وليس هذا لطلان الا ترى انه كان الوجود بانه اعلی للوجود فدا لطلان الذات والوجود  
عن صحة الواقع كذا الحال على قدر القوة كما لم يطل لطلان لكان العدم لطلان الوجود مع تغير  
الذات لان الالفاظ ضرورة حقيقة اخرى واداء العدم للذات حتى لينة حقيقة اخرى وبما  
بان الوجود لادراك عن الحقيقة صارت الحقيقة غير مضمومة الى المحل لان المحل للمحل على الشيء  
ولف في مجال قادر استغنى عن المحل صارت ضرورة الوجود فدا العدم الطلست من  
الضرورة الى الالفاظ وفيه ان مع عبادة عن العبادة لان الازم على بنة التقدير الالفاظ  
لعادة لا الالفاظ حقيقة برون على ان غلبة الوجود ليست ضرورة الاستدراك عن الجا على  
فان الذات لما كانت محمولة عند بادة الوجود فالذات بل الوجود محمول على قدر العينة



واجب المجلد من الوجود عن التمسك بالثبوت الى التمسك فان ثبتت سائر الكلام  
يجعل المؤلف بان المجلد من الوجود لا يثبت على تقدير التمسك قبل تمسك المجلد المؤلف على تقدير  
التمسك بجعل المجلد من الوجود وان التمسك بالثبوت صار الكلام حاداً خارجاً عن قانون التمسك  
ومعنى احتمال التمسك مع القول بالمجلد البسيط فانتم قوله وكانت افراد المجلد كلها واحداً للوجود  
لان ثبوت الذاتيات في مرتبة الذات فالوجود على تقدير عينية المحويرة يكون في مرتبة  
بالافراد فيكون ضرورة الوجود لان ما في مرتبة الذات ضروري لما هو الموجد وفيه لان  
ضرورة ما في مرتبة الذات ضرورة ضرورة التمسك بالثبوت وان يكون الموجد ضروري كيف يمكن  
الذاتية توارداً لا توارداً بالضرورة الى الذات وانما خرج احد ما من الخارج واذا كان الوجود على  
الذات مضمرة ولا توارداً بالضرورة الى التمسك بالثبوت وانما خرج احد ما من الخارج واذا كان الوجود على  
الذات الى المجلد ولا يثبت في لزوم الاشكال المذكورة على هذا التفسير فلا يلتزم فان  
حتى العينة بهذا المعنى ظاهر من مفهوم الامكان لا حاجة الى استنباطه من بعد ان يصدق له التمسك  
الى ما سمي الظاهر من احتمال عينية الموجد الحقيقي الذي علمته بترتيب الاثار فاما في مورد الوجود  
التمسك بالموجد بالفعل لا يعني التمسك بمفهوم الموجد لا في موضوع اشياء المحقق المحويرة حتى يتوجه  
على التمسك بالواجب الوجود على محله فمحتاج الى زناده فممكن كافي نحو سائر التمسك بالثبوت  
والا كان كل من علم ان شيئاً في موضوعه اذ ورد عليه انه لا يلزم من العلم بالموضوع احتمال التمسك  
كيف لا والتمسك من عوارض المرسوم وكذا ان يكون ثبوت العوارض لا يصدق عليه المرسوم  
من ثبوت المرسوم له المؤلف لا يكون لك وعلمون ان ثبوت الذاتيات لا يصدق على  
على التمسك بالذات والمرسوم ذاتي لا يصدق عليه ان يكون ذاتي لا يصدق على  
المرسوم اخر غير الذات التمسك بالذات والمرسوم ذاتي لا يصدق عليه ان يكون ذاتي لا يصدق على  
المرسوم غير الذات التمسك بالذات والمرسوم ذاتي لا يصدق عليه ان يكون ذاتي لا يصدق على  
ثبوت له فاما في العلم انه لا يلزم من العلم بالذات التمسك بالذات والمرسوم ذاتي لا يصدق عليه ان يكون ذاتي لا يصدق على  
اولاً لسا معنى بالموجود في حال الموجد من حيث هو موجود بل يعنون بالموجود في  
موضوع المعنى والمبدء التي لم ينفى الايمان لوجوده وان يكون وجوده لا يصدق  
ثم قال ان يثبت ان لا يثبت الحق من العلمين وان احدهما معنى الموجد والآخر



فان قيل لو كان الوجود في كل مكان لا يضر من العلم  
بأنه موجود في كل مكان فلو كانت موجودة في كل مكان بالعلم  
في موضوع ونعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول للحقيقة كما تعلم انه موجود ولا تعلم انه بل موجود  
في الايمان لا في موضوع بل ما كان عندك معدوما فقل ان الوجود بالفعل لا في موضوع  
لنفس متعينة بل لا شيء من الجواهر بل هو امر على لائق الوجود الذي هو لا حق كمنه لا  
كاعتق فلس هذا خيال الاول يعني كمال هذا الوجه فلو كان الوجود من كماله كان الوجود  
بالفعل لا في موضوع نفس حقيقة فهو كان من صفات ثبوت الجوهرية فهو صدق ثبوت  
الوجود بالفعل لان التصديق بالشيء المستلزم للتصديق بما هو عليه عين وانما في هذا فانما  
بالتصديق محورية شي وتشك في موجودية هذا الاستدلال بموقوف على تصور الجواهر لا في  
من المنع لانه لو كان متصورا بالوجه بالتصديق ثبوت الجوهرية في الحقيقة للتصديق ثبوت الوجود  
لستلزم بالتصديق ثبوت كنه في الوجود الذي هو حقيقة الوجود الا اننا علم ان الوجود هو الوجود  
في قائل بل هو في الوجود كماله اخر متواتر لا اسم التصديق ثبوت الجوهرية مع الشك في الوجود بل  
التصديق ثبوت الجوهرية بالتصديق ثبوت حقيقة الوجود وانما الشك في تصور حقيقة الوجود كانه  
في تصور الحقيقة الجوهرية وهو ظاهر فالتصديق بالتصديق ثبوت الوجود مع الشك في تصور  
ثبوت شئ شئ مستلزم ثبوت الشك في التصديق ثبوت الجوهرية هو لا شك في الوجود  
قولهم بالتصديق ثبوت الجوهرية مع الشك في الوجود فان قلت لم يكن التصديق ثبوت الجوهرية تصور الوجود  
في انفس في تصور محرم ثبوت الجوهرية مع الشك في الوجود قلت  
انظر كقولهم ثبوت الجوهرية وانما الشك في تصور هذه الحقيقة في الخارج فالتصديق ثبوت الجوهرية  
من ذلك الوجود موجود في موضوع وتصوره كخلاف الوجود فانما الجوهرية هو العلم بتصور الجوهرية  
قلت لا الجوهرية ان محرم ثبوت الجوهرية هو الوجود ثبوت حقيقة الوجود لانه لا في تصور موضوع كانه  
في تصور موضوع محرم اذ كانت غير الوجود وانما في ذلك ان علم الوجود شئ لا نستطيع ان  
نكون في علم تصور الوجود حقيقة الوجود لا يلزم ان يكون تصور موضوع يمكن ان لا يكون تصور حقيقة  
الوجود في تصور الوجود حقيقة متعينة كونه والتصديق ثبوت هذه الحقيقة في مرتبة الذات مع قطع النظر  
عن ملاحظة تصور الوجود فانما في كماله كان الوجود حقيقة كماله الوجود بالفعل ولا يصح



[illegible]



١٤٠٠  
 ١٤٠١  
 ١٤٠٢  
 ١٤٠٣  
 ١٤٠٤  
 ١٤٠٥  
 ١٤٠٦  
 ١٤٠٧  
 ١٤٠٨  
 ١٤٠٩  
 ١٤١٠  
 ١٤١١  
 ١٤١٢  
 ١٤١٣  
 ١٤١٤  
 ١٤١٥  
 ١٤١٦  
 ١٤١٧  
 ١٤١٨  
 ١٤١٩  
 ١٤٢٠  
 ١٤٢١  
 ١٤٢٢  
 ١٤٢٣  
 ١٤٢٤  
 ١٤٢٥  
 ١٤٢٦  
 ١٤٢٧  
 ١٤٢٨  
 ١٤٢٩  
 ١٤٣٠  
 ١٤٣١  
 ١٤٣٢  
 ١٤٣٣  
 ١٤٣٤  
 ١٤٣٥  
 ١٤٣٦  
 ١٤٣٧  
 ١٤٣٨  
 ١٤٣٩  
 ١٤٤٠  
 ١٤٤١  
 ١٤٤٢  
 ١٤٤٣  
 ١٤٤٤  
 ١٤٤٥  
 ١٤٤٦  
 ١٤٤٧  
 ١٤٤٨  
 ١٤٤٩  
 ١٤٥٠  
 ١٤٥١  
 ١٤٥٢  
 ١٤٥٣  
 ١٤٥٤  
 ١٤٥٥  
 ١٤٥٦  
 ١٤٥٧  
 ١٤٥٨  
 ١٤٥٩  
 ١٤٦٠  
 ١٤٦١  
 ١٤٦٢  
 ١٤٦٣  
 ١٤٦٤  
 ١٤٦٥  
 ١٤٦٦  
 ١٤٦٧  
 ١٤٦٨  
 ١٤٦٩  
 ١٤٧٠  
 ١٤٧١  
 ١٤٧٢  
 ١٤٧٣  
 ١٤٧٤  
 ١٤٧٥  
 ١٤٧٦  
 ١٤٧٧  
 ١٤٧٨  
 ١٤٧٩  
 ١٤٨٠  
 ١٤٨١  
 ١٤٨٢  
 ١٤٨٣  
 ١٤٨٤  
 ١٤٨٥  
 ١٤٨٦  
 ١٤٨٧  
 ١٤٨٨  
 ١٤٨٩  
 ١٤٩٠  
 ١٤٩١  
 ١٤٩٢  
 ١٤٩٣  
 ١٤٩٤  
 ١٤٩٥  
 ١٤٩٦  
 ١٤٩٧  
 ١٤٩٨  
 ١٤٩٩  
 ١٥٠٠



خاتمة كان نور الذات حادث وكل حادث لابد له من محدث وانفصل عنه متميزة مكانية يمكن ان يسمي عن الواقع  
وليس بواقع فيمكن ارتفاع ثبوت الذاتيات فانثبوت فكل يمكن جعل لم يأت على غير الارتفاع بارتفاع الذات  
وسجل ارتفاع الثبوت مع كقول الذات والارتفاع الكلاكي عن الذات فالتحصيل الى احوال  
الثبوت بارتفاع الذات وانما كمال المحرر الاخر من الارتفاع منفرد بالتحصيل الى احوال وحصل فالتحصيل  
ثبوت الذاتيات الى جعل الذات فالحاصل البسيط المستقيم ثبوت الذات ومرتبة وجودها الى ان  
سويته جعل موقوف فانظر الى ثبوت الذات فلو لم يقر الذات مصداق هذا الثبوت فلو  
حصل قال صاحب الاقضية ان هذه البرهان والذاتيات لا يكون محققا لو افتقدت من ثبوتها  
السنن النظر الى المبدء غير ممكن الا بالذات على كون مبدء على ذاتها وانما ما لم يأت من ثبوتها  
ارتفاع من مقدار حوز المبدء فثبوت الذات ان كان او حوزان لا يخرج صدق الى جعل من جهة الخط ولان  
الرجوع الى ما لا يقر المبدء على مبدءه ان نور الذات الموضوع لت اقول الصدق عن الغرض في النور  
حتى لو كان الثبوت نفس الذات من غير علمه فكنى على ان ذلك التمس من حصول الى ما اعتبره  
الذات من بل من جهة كسرها مطلقا والاطلاق الكافي فاذن لو ثبت صدق حصول المبدء واثبات الذات  
بخصوصه حاسبة الموضوع والمجمل على محوثة نفس المبدء وصدور عن الى على انما يوافق على كل  
الاتفاق من ضمن عدم نور المبدء الا بمكانة نفس مطلق كون الارتفاع كمالا بالذات من جهة  
وخصوص حاسبة الى جعل هذا احيى الى وسبب جعل موقوف للخط من الارتفاع ولا الى اعتبار  
جعل بسيط للذات فالحاصل بعض مبدء الذات ثم مبدء الى ان حوزان لا يجعل موقوف لاصلا ولا  
عقرا ذلك الحاصل البسيط انتهى هذا الكلام مع اتمام حال عن الدفاعة بل معقود من انقضاء فان  
ما قال لو ليس النظر الى المبدء غير ممكن والصلاح به انما بعد ثبوت الذاتيات في مرتبة الذات  
وذلك لا يجب الا لعدم انقضاء الى على جعل صدق مرتبة الا يمكن ارتفاع بارتفاع الثبوت بارتفاع المرتبة  
التي فيها ثبوت الثبوت فلا معنى عن الى على مطلقا بل عن الحاصل المتناهي محققا فانما  
ولكن اخرج الى ما لا يقر الموضوع مما لا يقر الذات لا يمكن ان يقر الذات انما  
كان مصداق بارتفاع الثبوت محبة جاحدة وحده فلو لم يكن الثبوت غير الذات من غير علمه فكنى  
ما يات بنفسها كانت مستعدة وصدق بارتفاع السوطية لارتفاعها عن الثبوت



كيف لزوم الاستغناء على تقريره على لا يرد عليه عن نفس الامر قول في العلاقة ان ذلك الرئيس من خصوص  
الخطا اذ ممنوع اولى حاشه المطلق لو كان حاشه مخصوص هذا المخلط يمكن ارتفاعه بارتفاعه مع خصوص  
ثبوت فاقه الى حاشه جعل بذل ارتفاعه فبح الثبوت ما يجازيه بالنظر الى مطلق الربط الى الجازي  
فقد نال الحاجة من محتمل الا ان الحاجة من جهة مطلق الربط الى الجازي الى مطلق محذور  
الحاشه الى خصوص فعل الذات فقد من ان ثبوت الذاتيات محللة ان الاستدلال بعدم محموله ثبوت  
المحمول لا نوعه ومحموله جعل الذات وجعلها السلب فان جعل مولف متعلق ثبوت الذات  
محلله جعل متسلف واذا علمت هذا فاعلم ان الاستدلال بعدم محموله ثبوت المحموله لا نوعه وهو  
ثبوت الموجودية لا لا كما دللنا ان اريد عدم محموله ثبوت المحموله مطلقا لا جعل متسلف  
ولا جعل الانواع فبذلك فاسد كما قد علمت وان اريد عدم المحموله بالجعل المتسلف فممكن لا لثبوت  
الموجودية الصرك لان المحمول بالذات نور الماهية جعل سبطا وبالجعل لعمه جعل مولف متعلق ثبوت  
المحمول به وثبوت الموجودية فيجوز ان يكون الوجود نفس الحقيقة المحمولى ولا يكون ثبوت محمول جعل  
بعد ثبوت الذات كما لا يكون ثبوت المحمول بعد ثبوت الذات جعل متسلف على ثبوت معارضة الوجود واما  
ويكون فمحمول جعل الذات كما يكون ثبوت المحمول جعل الذات على ثبوت معارضة نعم اننى الكلام على  
القول بالجعل المؤلف كما علم لان المحمول بالذات على هذا الراي ثبوت الوجود للمهية وقرار المهية وثبوت  
الذاتيات محمول بالعموم جعل ثبوت الذات فاجعل المؤلف المتعلق ثبوت الوجود والذات محمول  
المؤلف المتعلق ثبوت الذاتيات فانها بالعرض وكذا جعل سبط متعلق بغير الذات  
ثبوت المحمول لا نوعه بغير محمل بالذات وثبوت الموجودية محمل بالذات فالمحمول لا وجود وليس المحمول  
لكن لا جدوى في ذلك فجمع المعنى على القول بالجعل المؤلف وان سى على الشبهة من السلب من نصير  
الكلام محله ان حاشه المطلق وطيفه المحمولى لا محمول كونه موجودة بذات ان الكبرى ان ذلك بل هو ان جعل الوجود  
بالفعل لا في موضوع اى الوجود وتحقق المعنى عن الموضوع جعل حاشه ان جعل الموجود المطلق محمل الوجود  
المحمول لا يكون الاستلزام لوجود المفعول به الصدا على لا يكون حشا واما واما لان الوجود بتحقيقه لا يمكن  
مدفه محله فلا يخرج معرته عن الموضوع عن الحاجة الى الوجود وانما يعبر عن الموجود المطلق بالعرض مع اني الوجه  
في الحكم في معنى عبارة المحمول المطلق والمفهوم السلبى هو معنى سلب الوجود  
الى انه حشا للمفهوم والمطلق الحشا على حشا للمفهوم حشا في قوله ولا نصير



هـ بيان اللازم من ان القطرة السبعة بدية بان صدق الموجود على الكمالات على نحو واحد فان كان مفصلا  
موجوده الجوهرية است الممكن فمصدق موجوده الاعراض لمعنى ذات الاعراض كما ان الجوهر عبارة عن  
الوجود المسمى عن الموضوع ويكون هذا المعنى ضارفا لمعنى وجوده به كذلك يكون الوجود الضارفي  
الموضوع لنفس حقيقة العوض ويكون الاعراض متشعبة فيه ونحوه ينبغي ان يراى اولي لان المفهوم متشعب  
على السلب فاما سماع الوجود الى قول داعية بخلاف المفهوم متشعب على السلب الطمان عند العمل على  
شواهد لان الكلام في مفرداتها ونسب السلب المضافه الى ما يحسبان تسليطان موضعها انذين للبيان  
ثم نذكر انما يتم ان شئت بترك الوجود العاقل الى الموضوع بين الاعراض ولم يثبت لعدم تقابل  
ان يقول سبب ان موجوده الكمالات على ذنيرة واحد لكن محور ان يكون وجودات انفسا الموضوع  
حقائق مستفيدة بعرضها بالمفهوم المشترك هو الوجود العاقل الى الموضوع الذي هو مفهوم العوض  
لذلك لم يسم الموضوع لا كونه عاقل بل ان يكون كل من تلك الموجودات نفس الموقولت في ذلك من  
يقول بمعية الوجود في نفس الحقيقة محور بل يقول ان حقيقة الوجود هو العوض عن الموضوع لنفس حقيقة الجوهر  
العاقل التي تسع حقائق الموقولت العوضه فاقبل فيه قوله وقد علم مما ذكرنا ان مفهوم العوض اعين من العوضه  
بانه قد ثبت مما ذكرنا ان محور الجوهر اربع كونها موجوده في الزمن الذي هو موضوعا فصدق مفهوم العوض  
عليها وصور الحقائق العوضه المفروضه في الزمن موضوعا فصدق مفهوم العوض لان مفهوم العوض  
في موضوع ومنه السر ان الجوهر في الخارج لا في موضوع فصدق مفهوم العوض على كل الالهة  
الموجودات في الخارج هي الموضوع وهي الموقولت التسع فالعوض عارض لجميع الموقولت العوضه  
الذين وتسع منها في الخارج قوله اما المنهايات بين موقولت العوض او هو الاله الموقولت احسان  
عاليه فهو صدق الموقولتان على شئ واحد نعم ان يكون له جانب في مرتبه وهو باطل عندهم على ما بين  
الناظر فوله وانما اورد من انه على تقدير كونه الصورة محور او عاقل هذه شئ فله شئ عاقل فله شئ  
عنهم لا يمكن وعندها لا بالكلية واحد منها بل هو ذات ثلثة اعداد ان صور الجوهر لا لها حقيقة الشئ الخارج  
الاجل في الزمن وامتساع الانقلاب ودلائل الوجود الذي سببا فيها بل على ولا كانت موجوده  
في الزمن موضوعا لها وتلك الصورة غير مفصلة للقسمة والشئ فصدق عليها انها عرض غير مفصلة  
انفسه والشئ ومعنى الكلف فصدق عليها الكلف فيكون الصورة كذا وهو معا فلهذا انما شئ مع  
سبب من ثلث مقدمات مسلمة اعداد ان هذا رسم الكلف والاعراض



برسمي عرض لانه موجود في الجو صريح والارض صريحة في المفولات السبع فليزم دخولها  
 وحيث قبلهم ان مدح صورة الجو ومفوله اخرى من السبع ولا يصلح الاندراج فيها ان الكيف معلوم  
 ما وذا المفور ضعيف لان المحرر عرض يخارج في المفولات السبع كما صرح الشيخ بان مفهوم العلم  
 عرض بطبع المفولات في الذهن والسبع منها في الخارج بعد ان وكلها لم يستطع على التفسير  
 لكن البرهان المراد المفور الاول والثاني ان صور الطوارح حواجر كانت غلظت في عديم علم لان العلم  
 بالعلوم يستلزم ان بالذات والعلم عديم من حيث الكيف فليزم ان يكون تلك الصورة جبر  
 او كفا وذا المفور منع لوقف على المفولات السبع انما كانت موقوف على كون الصورة علما  
 والحق والعلم بالعلوم وعلى ان العلم من مفولة الكيف ما قال الشيخ في الالفاظ محل احوال ذلك  
 في وقع الاشكالات ان الحاصل في الذهن من مخرج تحت الكيف بالذات ومتممة مع حقيقة  
 حورية اما واعضا فيكون مندرجا تحت مفولة الجبر والعرض والعلية من النفس قوة لتخرج  
 المفولات الكلية عن الاعيان وذلك انما سائر كنهها في علمها ومومن انواع مفولة  
 الكيف بالذات واذا وجد في عين ذلك بالقرآن في حقيقة المعلوم هذه الذات الواضحة  
 علم من حيث حبه الغريب كلف من حيث حبه البعيد ومن موقوفة المعلوم من حيث حقه  
 وبعضها ان الجسم حور بالذات ومن مفولة الكم والكيف من حيث وجوده وسيفه في ما وجميع  
 الحاد العرض مع المفروض فصح ان العلم من مفولة الكيف والكيف والحق له من حيث  
 انه علم ومو في الواقع عين حقيقة المعلوم متى حصل هذا الجواب الجارح في العلم بالذات  
 العلم حالة اخرى متحدة مع الصورة في الوجه الجاد والعرض مع المفروض ما يجب  
 حجب سموات البوص السند انهم زعموا انه تعالى في قوله يكون مندرجا تحت مفولة  
 بالعرض اشارة الى دفع اعراض مواضع اذا غرقتم ان تلك الحالة متحدة مع العلم  
 ومحمولة صدق الصورة حاله والى كلف فلم بالشكل الاول ان يندرج الصورة تحت الكيف  
 يقال حاله صورة والصورة حور فالجبر قبلهم اندراج حاله تحت الجبر مع ان الكيف  
 فلم اندراج حقيقة تحت موقوفة من مخرج المندرج في وجه الرفع ان عاين بالعلم من  
 هذا الكل ان الصورة كيف لو ان حالة جبر ولا يلزم منها كون الصورة كفا بالذات لانه



جزء بالذات على طريق الخلق كيف وفي احد المقدمتين حمل بعض لفظ في العلم ان  
ان علمه بذاته انما هو الكون الكيف والاساطيع ما كونه كذا الجار كون الجوار واساطيع ما كونه  
يصدق على بعضه فبعض صدق عرشا كما انكم اكدوا بعلم مع المعلوم بالذات ووجه للاحاطة الى  
توسطها لانه لا يقال من الرئيس ان صدق الكيف على الصورة صدق عرشا الصورة  
جوهرية فانها كيف بالعرض فلهذا يدرج شئ واحد كحجب متولين بالذات في العلم الصورة  
المتحدة مع المعلوم بالذات فلا شك ان يقال نعم لكنه في وقوع الاشكال ما ذكرنا  
انه لما كان التحقيق عنده ان العلم حاله مغايرة للصورة بالذات فتمتد بها بالعرض فذكره ثم  
في الجواب ما هو من تحقق العلامة التوسعية من العلم حاله كيف بقائمة بالنفس للصورة  
وجودا وشكها والصورة حاصلة في النفس قائمة بها وذلك الحالة عرض وكيف والصورة حاصلة  
من معرفة المعلوم ولا فرق بين معرفة بعض الاشياء الا يكون تلك هي الصورة على الصورة  
بالنفس ومعرفة بعضها في الوجود ووجه لا يلزم على ان امران متعارضان ووجه النفس ولا يلزم  
بأنه ووجه العلامة ان الصورة اذا حصلت انكشف المعلوم فاني عاجزة الى حصول حالة اخرى  
وان كان ذلك سببا لان كفاية الصورة في الاكشاف فالحال لعدالة دليل وانما ذلك دعوى  
مخض فتمتد العلامة ثم هي انما على تحقيق الاشياء قائمة بالنفس متحدة مع الصورة فاصحابها بالنفس  
نفس القائمة بالصورة وكنت تلك هي الاله الادراكية قائمة بالصورة حتى يلزم كون الصورة قائمة  
بدون النفس بذاته قائمة بالعرض لانها حاصلة في الوجود فلهذا في ذلك الكيفية النفس في حقيقة الصورة  
حقيقة اخرى حتى يصح انهما كحجب متولين مستثنين وقد صار ما متولين حتى صارنا كحجب  
واحد كما هو محل التحقيق بقولنا ان الكا والجا بالذات بان صارت احدي الحقيقةين حقيقة  
فبعضها او الكا والجا بالعرض بان يكون احدي الحقيقةين موصوفة بالذات وببعضها  
شبهة انهما في التوارق لكن لهما علم مع الاولى كمنعت ووجه البادئ الاول بالجل  
لان القول بضرورة حقيقة كعدم شئوي كاتر عليه الشئ لانهما لحد الذي ان الجساكا  
كما نأخذ الكا دون ان زل في احد ما لم يكن قبل فبعض اسماء لالا كما وادعى تحتها صكون  
وهذا في الحقيقة لالا كما وادعى عبارة اخرى انهما لحد الكا واما موصوفان فلهذا كما وادعى موصوفان  
تحت الكا والجا والعلم انهما معا لا يدرج موصوفان الاثنان ووجه لا بد من شئ



فيكون في كونه متحدة مع المعلوم فيجب ان يكون في كونه غير متحدة  
فعلى النفس صفه معارضة بالحقيقة للصورة هي العلم حقيقة فتقول الى مذنب العلامة القوي  
والحقيقة قائمة بالصورة فيكون الصورة قائمة دون النفس والملك كقائمة التصابة  
منه سره فيكون قيام الصورة قياما استيعابا ومختلفا من حجاب ومهرجانات  
الزائد قدس سره مع ان دلائل الوجود الذي لو لم يكن على ان الموجود الذي  
موجود حقيقة فقد طرأ تحقيق الشبهة لا يرجع الى دليل الا بالرجوع الى حقيقة العلامة  
القوي في الحقيقة فيكون مفعول مداره على ما في الصورة لا حصلت حقيقة كذا  
ولم يبق تلك الكيفية وقد عرفت جوابه وانه بان حصول الشيء في المجرى لا يعقل الا بالاطلاق  
حلت فقد عاد الاشكال الى التي لا حيل فيها رجع الى نفي القول من لزوم كون الوجود  
حاصل الحصول كقائمة ومارد الحصول البرودة وكون الشيء واحدا في وجوده وضروره حواء كقائمة  
بديهية علاقه الساعت بالمبعوث مثل علاقه اسودا بالمحس وبه العلاقه لا شك  
في قد انما في الصورة بالمسب الى الذين فان العلاقه المذكورة علاقه الانصاف  
حتى ان الحصول رسم بالانصاف وظاهر ان الذين لا تنصف بالحرارة وقابل الوجود  
الفر ما يكون بعد ان الانصاف فله صورة لتعلق على نحو اخر لا انصاف ومعه ان  
وعرض ندر السعق بالحصول فيه من دون القيام الذي هو الانصاف والقانون  
ان ارادوا ما رسمه الاختصاص الساعف فلهذا في قوله ان  
غير ان لا يتصل مع تحقيق السعف فلهذا في قوله ان لا يحصل فيه ثم سره  
ان لا يكون الصور الكم والكيف قياما بالذين بل في حصول فيلزم كلف السعف  
في الذين وحده لم يسم انه لا شك ان صفات العلم متصف بالذين فلهذا في قوله  
اخر فاما ما هو الكيف السعف انه القائمة بالذين فلهذا في قوله ان لا يحصل فيه ثم سره  
للفهم فانهم ما يكون حصول الصورة حتى لا يكون صورة الصورة على كذا النفس ولا النفس  
ان لا يكون على غير الصورة وقد عرفت ان جواب الشبهة المذكورة لا يمكن الا بالانصاف  
واحد من العلم بالمسورة فلهذا في قوله ان لا يحصل فيه ثم سره



[illegible]

المتاخرين في كون اختلاف الحمل خلاصة من رسوم الادراج تحت جبين عالين وادوية  
صدق الجور على اهل اصل الذم في حمل ادوية فاجور عنه واذا صدق على الكيف فقد ادراج الحقيقة  
تحت الكيف بالذات وايضا يكون الكيف حسب لما قد لا بد من فصل فليزم تركيب حقيقة الجور  
مع انما جنس عال فقد ضاعف التشبيه بنحو باب قوله فقد وقع ما به ان لا بد من الكيف او محض  
الاجواب انكار كون العلم كذا وتغير رسم الكيف الذي هو مقولته والاصل ان الكيف يظن على  
ثلاثين احدها وهو المقول منه من شأن وجوده الجاري ان يكون في موضوع وغير مقتضية  
سيرة النسبة فان اردت المصلحة فتغير مصادف في سيرة الطورته لكنه ليس مقول بل عرض عام في  
مع المقولات في الذن في حال اشكال وتدرج اجواب بعينه جواب المحقق الذواني ان العلم والكيف  
في العلم محنة تشبهها بالكيفات الخارجية في الوجود في الموضوع مع عدم مقدار القسمة  
والنسبة فان محله الخارج الى انكار كون العلم من مقوله الكيف وليس بينهما فرق الا بان  
الكيف معنى واحد عند المحقق فعمل اطلاقه الكيف على العلم مسامحة وعندنا يجب اطلاق الكيف  
عليه حقيقة لكن معنى اخر من ان بر المجس لا بد من القول بالمشية في قولهم العلم من مقوله الكيف  
ولا بد من اطلاق الكيف على معنى اخر من ان كتاب المشية في قولهم ادرك عليه الاول ان اصطلاح القوة  
التي هي معنية في كونها الكيف فلم يوجد معان ولعله اخذ من اصطلاح في العزم و  
علم ان العزم كذا في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف  
ان المقول في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف  
معلوم من قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف  
والعلم من قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف  
ادخل في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف في قوله لا بد من الكيف  
ان يكون مقتضى لما قد اشكال فانه قلنا الصورة الصورة الموجودة في محاسن كقولهم  
الالف م المنة انما الصورة شجر حرجية موجودة في محال ما دى قلت المراد بالمشية في محاسن  
سفسم حمل ما تقاربه في حمة القامة ومنها نلت الصورة الكيفية في حمة محله الذي هو الكيفية  
فما مل فيه وانما تقاربه في حمة الاضافة في ادب مقتضى المشية فقد صدق على الكيف بالمعنى الذي  
هو عرض عام عنده وحواه ان النسبة للعبارة في رسم الاضافة وجودا في رسم الكيف مدحى





[illegible]





[illegible]



[illegible]

ما يصدق السريفة على شيء من احوالهم بل على انهم لان الاستعداد من لا يصدق  
لحقه السريفة في زعمهم وليس مقصودنا تصحيح ارادة الامكان الاستعداد كلف وقد صرح بقبح  
ان المراد الامكان في كل نفس الامر وصرح ان امكان عرض الامر وتغيره في نفس الامر  
لا شيء كان ليس كما يتفطن العقل انما التوقف المواظقة على الامام فان الاستعداد على نفق  
ارادة الاستعداد على الامام عدم والامر على امره وعبادة قوله ان يقول على ما ينبغي ان يؤخذ في التوقف  
في عالم حاصد او اخر الاستعدادات الوضعية كالسطح وحوال من فيه يخرج فليخرج قبل الامام واما قوله  
على انما فيه فلهذا من فانه اما ان السطح محوري واما انما راعى محمد بن بشير ما يصدق على حقيقة  
الحس وذا ثباته على انما من ارادة الامكان في نسخة اما لدول فلهذا السطح المحوري  
على خطه شك نعم اذ على الاخر تصديق على مجموعا منه حركته في عرض الامام والمذكورة  
ان في فلهذا ان يؤخذ الامام التي صرح انما على نفس حقيقة من غير اعتقاد ووضوح عنهما كما  
واوكر دست تلك الامام والاستحسان فانه ثم السنة السطح المحوري الى المغير لا مع عن  
لم يتقل عنهم القول بالسطح المتصل انما قانون بالسطح المتناقص من الجواهر الفكرة منهم بر المسير  
سواء في القول فلهذا من خصصهم به القول لكن لا يفرق انما كما هو لصدده ذلك السطح المحوري على  
اي وجه كان لا يخرج هذا الفيد الذي لا رادة الامام في نسخة فانه **قوله** الثاني في اولى الامام السطح المحوري  
عند الفيد من المستحيلات فلهذا من رتبة في هذا الفيد انما رتبة قوله وارضى من حيث  
المشقة ان هذا لا راد او على التوقف المذكور من قبل الغير لكن لما كان الامام وكره انما  
واوكر على نقل ان كما ذكره **قوله** والجواب ان المراد من التفاضل في هذا الحكم هو التفاضل بالذات  
انما نقل ان التفاضل انه يتفصح بالصوره الحسية فانه قابل بالذات للامام ويطبق فانه  
انما يخرج نقبه الجوهري المراد هو حركته في رتبة الذات وقابل للامام في تلك المرتبة وند الصبر  
والله مجموع التوقي والصوره على زعمهم على الصورة فقط عند تكري التوقي لديها الحس المحوري  
مرتبة الذات وديت ان انما التوقف كما هو في اولى الامام الحس وهو الصورة والذات  
وجع لانه من المس تختم في قولهم حركته من التوقي والصوره فانه ما علموا فخر من  
فانه قولهم فالصوره مستعمل ان يكون فابدا وخر المتقابل لانه في زعمهم ان ما يعتقد لانه  
فنه حركه امر او الا في رتبة ان الصوره ما هي حقيقة التوقي وند الان في ان يكون فليها حركه الامام



[illegible]

[illegible]



ما عليه ما قاله تعالى ان العلم مركب من باعنا رصداً والحيث كان قومه يحسدونهم الى السبيل كان  
 باعنا حسنة فمما قاله ان العلم اذ لم يغيره منطق الكلام ومنها وعاد فمما كلف الالبية فمال فمما  
 ما دى صحت المولى والعورة واللازم منها من العلم الادلى اذ قال في بعض كات لان صحت  
 المادة والصورة احوال لا تحتاج الى المادة في الوجود لان البحث اعلم وحده المادة والصورة احوال  
 رها وسخصها وكل ذلك غشني عن المادة والمواحدة علم بان الادلى ما كان لا تحت فيه عن امور لا تحت  
 المادة لا عن احوال لا تحتاج فالعلم ان تعلم لان المادة لا تحتاج الى نفسها والصورة تحتاج اليها  
 مادة فمما نوع بان المراد في نفسه كالحكمة لا نور المتحاشية الى المادة بحيث ثبت لها الالهام وقد وصفت  
 به مكتوبة على احوال كانت كذا من السرار الالهية الى قوس سرور حيث في قوس من الظاهر  
 بان واذا كان المراد من المصاحف التي لا يدرك عن فادته لا تحت في الطبع ولو لم يكن ان العلم  
 في الحق الجسم لا من جهة المادة بل في الجسم يختزن عندها في التبدل والتمتع والحواس التي عملها من  
 به المادة يختزن عندها في الطبع فاقوم وقد ورد ان من حيث المادة للصورة ان الصورة تعلم  
 وورد صفت بالمادة والطوب عن ظاهر لان المراد من حيث المادة ان يكون في نظر الهات مقتدا  
 في ثبوت الحارض الذاتي ومنها حيث المادة انما كانت بعد اعتبارات هذه المسئلة فاقوم قوله  
 جسد من الطبع او بان الجسم هو وضع اه الصورة صفة الجبرك لا تحت واعلم ان في الجسم  
 يمكن ارجاعها الى ان الجسم مفصل واحد الى ان الجسم موزع من احوال لا تحوي الى انه قال ان  
 الى انما نأخذ ان غير مساه في الصورة لا تحت ان الموضوع الجسم كمن لهما ان ينظر كل شيء  
 من الطبع ان لا مفصل اما البحث عن الالهة انما تراه في ان الالهة قال في الجسم فمما  
 بالمران في الطبع ولا في قوة من العلوم او من ثبوت الجبرك للذات فمما في ذلك طلب بان  
 على حصة في ان المران في ان ثبوت الذات انما يكون فمما اذا كان الذات مظهر  
 انفسها اذا كان مظهر بان فمما لان عنوان الموضوع في هذا الوجه وكس الذات وانما  
 ومنها الجسم مظهر بالوجه فمما الذات الالهة بالمران فمما طلب ثبوت الالهة على ان  
 حركات حقيقة مظهره ويكون في الجسم مظهر في مرتبة منتهى حقيقة وعلى ان يكون  
 المسألة من المسائل الفلسفية الالهية وقد لا تحت ثبوت الالهة بان من دون ذلك

والممكن من غير ان كانت مما ان حصة قوة العنصر

ممكن من غير ان كانت مما ان حصة قوة العنصر  
تلازم ان النفس المستقرة في الروح في كل وقت  
عازلة لا من حصة المادة ولا من حصة النفس بل هي  
اذا استدل عليها بالبيانات النفسية وانما كانت  
السلوك في النفس من العوارض التي لا تليق بعدم  
الانفصال عنها بل هي حصة النفس لا حصة المادة  
فان لم يكن كذلك لكانت حصة النفس من العوارض  
نفسية عن حصة المادة لكونها حصة النفس  
عوارض نفسية لكونها حصة النفس لكونها حصة النفس  
المرتبطة وكونها حصة النفس لكونها حصة النفس  
فان لم يكن كذلك لكانت حصة النفس من العوارض  
او الواسطة لكونها حصة النفس لكونها حصة النفس  
كما يكون من العوارض حصة النفس لكونها حصة النفس  
حصة النفس من العوارض لكونها حصة النفس  
الطبيعية او النفسية بل ينبغي ان العنصر المقام  
لان القدرة على ان ذاتها الحسنة مفعولها لا من  
عنصرها كما هو كثر في الاشياء التي لا تليق بها  
العلم الا بالمتنبل به على ان العنصر حصة النفس  
بما هو كثر في العنصر مفعولها لا من حصة النفس  
فان لم يكن كذلك لكانت حصة النفس من العوارض  
الطبيعية او النفسية بل ينبغي ان العنصر المقام  
لان القدرة على ان ذاتها الحسنة مفعولها لا من  
عنصرها كما هو كثر في الاشياء التي لا تليق بها  
العلم الا بالمتنبل به على ان العنصر حصة النفس  
بما هو كثر في العنصر مفعولها لا من حصة النفس



[illegible]

ما مضى من مثل الواحد في العدد او كان من جهة على السطح مثل الواحد في مثل الفرب فاذن اذ اخرج  
 العدد انما ارض لا حد فخطين في العدد انما ارض في الخط الاخر كجمل عدد السطح يكون ستة اذ  
 السطح الى عدد مرات ذلك العدد الموجود في احد الخطين فستة مرات ذلك العدد الموجود في  
 في اخر الى مربع العدد اذ ضرب عدد في نفسه او خط في نفسه في كل سبي مربع واحد او المربع  
 اذ ضرب واحد او اربع عدد في عدد كبقى كان لا خط في كل سبي سطح واحد او اربعة اذ ضرب واحد  
 قام الزاوية او قوسه ان القوس حكم ان الثلث التام الزاوية يجب فيه واحد او مربع  
 مجموع مربعي الضلعين فاذا كان الثلث رداية كل من ضلعه عشرة احرار فمربع وتره ما بين  
 ما لوتره ما بين وترين ليس لما بين جذريهما لان العدد الصحيح ينقسم في اربعة عشر مائة وثمانية وثمانون  
 في مربع اربعة عشر مائة وثمانون وتسعون فاربعة عشر عدد اقل من مائة في خمسة اقل من اقل  
 الاول في مربع خمسة عشر مائة وثمانون وثمانون وهو عدد الاكثر من مائة في فوفه يكون جذرا لثلاثة  
 الاول في كل سبي ما بين جذريهما لان العدد الصحيح ينقسم في اربعة عشر مائة وثمانون  
 من الواحد اذ ضرب واحد في نفسه اربعة عشر مائة وثمانون في السببان غير مخصوص بما اذا كان الضلعان عشرة اقل اذ كان  
 والضلعان مائة وثمانون لا يوجد في مجموع المربعين جذريهما وانما اذا كان مختلفين فقد يوجد اذ كان احد الضلعين  
 مائة وثمانون في مائة وثمانون وثمانون في العدد لا يوجد اذ كان احد الضلعين  
 ستة وثمانون في مائة وثمانون وثمانون في العدد لا يوجد اذ كان احد الضلعين  
 انه يستقام من رتبة ثمانية الاول انما قال استقام لانه يوجد في ذلك الشكل كل حري بل يوجد في ان  
 الخط في مجموع مربعي الضلعين ضعف سطح احد القسمين في الاخر لكن استقام لانه يوجد في ذلك الشكل  
 في العدد ما بين الضلعين في مائة وثمانون وثمانون في العدد لا يوجد اذ كان احد الضلعين  
 مربعي الضلعين في ضعف ضرب الضلعين في الكسر في ضعف ضرب الضلعين في الكسر  
 كور من كسر الكسر الاصل ومربع الكسر اقل منه فهو ليس اقل من ضعف ضرب الضلعين في الكسر عدد  
 عدد الكسر في ربع اقل من ربع عدد صحيح هو اقل من الضلعين في ضعف ضرب الضلعين في الكسر عدد  
 الكسر في ربع اقل من ربع عدد صحيح هو اقل من الضلعين في ضعف ضرب الضلعين في الكسر عدد  
 ضرب احد القسمين في اخر فانه انما حاصل الضعف في واحد اقل من الضلعين في ضعف ضرب الضلعين في الكسر  
 ما من السطح ان السببان لا يري في الكسر المعطوف فلفظ الكلام هو ان الكسر المعطوف محو بها انما صحيح



[illegible]

القسم الثاني من هذا العلم ما هي الفهم وهو العلم من قسمته الحوزة الفوق الى ان يراد به  
 هذا العلم من قسمته من حيث هو العلم الذي لا يحوي مقداراً من هذا العلم ولا من غيره ولا من غيره ولا من غيره  
 القول ما هو العلم الذي لا يحوي مقداراً من هذا العلم ولا من غيره ولا من غيره ولا من غيره  
 الذي لا يحوي في الفهم الاول من ان يكون تلك القسم من هذا العلم الذي لا يحوي الى كسر عددي كذا فيقسم  
 هذا المقسم فقل نعم العلم ان اكثر الراسين المذكورة لثلاث السورس من قسم الثلث انقسام الى اربعة  
 ونقسم مربع وتر زاوية الثمانية ونقسم هذا المربع الى موزان لصلح المربع للوتر خارج من طرف  
 الزاوية الثمانية من الثلث انقسام الى اربعة المربع الى سطحين وترسم مربعي الضلعين من نقطة  
 على الثلث كما فعل اقليدس بهذا الشكل وانما تنطبق كلاما واحدا كما فعل المتأخرين  
 منهم البصري وسي هذه الصورة ثم عين ان احد السطحين من المربع والاخر لا فرقاً فليكن  
 من طرف الخط الموازي الى زاوية المربع للوتر البعيدة عن الزاوية  
 الثلث من وتر زاوية واصلين فمن ان هذا الثلث نصف السطح والثلث الاخر نصف  
 لوقوع الثلث والسطح من الموازين على قاعدة واحدة وادامس دي البصريان في ذلك  
 والمربع واذ ان دي كل من السطحين كلاماً من المربعين فقد سادى مربع الوتر الذي هو مجموع السطحين  
 المربعين واما المتأخرون فاحد كورسطي منواري الاصلح ما خرج احد ضلع مربع الضلع الذي هو  
 داخل مربع الوتر الى سطحين مربع الوتر وسطحين متشاكلين للثلاثة مربع السطح والسطح الذي هو  
 مربع الوتر وسطحين اطول هذا السطح من المربع السطحين بوجهين من الموازين الى كسر  
 السطح الذي هو مربع الوتر وادامس دي السطحين من الموازين الى كسر السطحين فقد سادى  
 مربع الوتر الى وجهين من الموازين من مربع الوتر مطبقاً على الثلث انما مع انطلق مربع السطحين  
 والظاهر من مربع الضلع الاول والظاهر من ذلك ان السطحين من الموازين الى كسر السطحين  
 هذا الوجه لا يكاد على القول بتركيب خط والسطح من حوزة الذي لا يحوي فان هذا الوجه  
 انقسام مربع الوتر يكون حوزة وتر السطحين فالسطح الذي له دي مربع احد الضلعين مع هذا السطح  
 والسطح الذي له دي مربع الاخر مع ذلك السطح فيكون السطحين من الموازين الى كسر السطحين  
 فوه واحد فالسطحين يكونان مربعي الضلعين بل نقص مقداراً من هذا السطحين من الموازين الى كسر  
 السطحين على ان الثلث والسطح الواقعيين من الموازين الى كسر السطحين من الموازين الى كسر



[illegible]

[illegible]



الوترين دون الوترين ضعفه فلو كان بين الوترين ضعف واحد و نصف ان وضع في  
 المرتبة الوترين فضع ضعفه في تلك المرتبة في النقطه فيمكن التحقق من ذلك ولو كان الضعف  
 وان وضع في المرتبة السعفه ضعفه في المرتبة الوترية فلا يكون الضعف من ان يكون الضعف من ان يكون  
 قد بان لك ان نربها عددا لا يكون ضعفه في النقطه فيمكن التحقق من ذلك ولو كان الضعف من ان يكون  
 فلو كان نربها عددا لا يكون ضعفه في النقطه فيمكن التحقق من ذلك ولو كان الضعف من ان يكون  
 السعفه من ضعف السعفه من ضعف السعفه في النقطه فيمكن التحقق من ذلك ولو كان الضعف من ان يكون  
 الذي قرره الحق في الوداتي والتقدم في النسبة المشابهة فاعلم ان كان النسبة من مقدارين او عددين  
 في فرض على تلك النسبة مقداران او عددان ثم فطر في مقدار ثالث او عدد ثالث بحيث يكون النسبة  
 ان في النسبة الاول الى الثالث فمثل ذلك مقدار او عددا ومتساوية بحيث يكون النسبة الاول  
 الى الثاني النسبة ان الى الثالث فمثل ذلك مقدار او عددا ومتساوية بحيث يكون النسبة الاول  
 ونضاف الى النسبة الاصل الموضوعة اربعة النسبة منها تلك النسبة ونقال ان الراس من مشابه  
 السعفه الاول الى الثاني ومثابه النسبة من اي مقدارين او عددين وقعت او كان من مقدارين  
 او عدد من السعفه ونرب اخر من السعفه على الوداتي او غير فاد في مقدارين او عددين على النسبة الاول  
 ثم نفرض ثالث بحيث يكون النسبة ان منها النسبة الاول من النسبة الاول والثالث مع ذلك  
 الى السعفه مولفه من تلك النسبتين فوالنسبة المولفه اعلم من المتاه ويرجع حاله النسبة  
 المشابه الى النسبة هي عدد من السعفه موزعه الى السعفه متغال انما السعفه الموزعه حاصل المولفه  
 الى النسبة فهي حاصلها من السعفه موزعه الى النسبة موزعه اخرى او انما نقول من وضع في المولفه  
 اعني و في الثالث القيم الرابع المتساوي الى من ضعف مربع مخرج واحد لان من السعفه مساويا  
 ربع الوتر فلكم الوترين في الضعف من وضع في السعفه واحد فاذن من الوتر والضعف لثلاثة منها  
 بالعبه الى الضعف من السعفه فافهم ان النسبة المربع الى المربع السعفه الضلع الى الضلع  
 منها فمن فرض في الضلع والضعف لثلاثة منها النسبة الوتر الى الضلع بالعبه الى السعفه النسبة الوتر الى الضلع  
 الى الضلع لثلاثة منها فافهم الى السعفه النسبة من الضلع لثلاثة منها النسبة الوتر الى الضلع بالعبه الى السعفه النسبة الوتر الى الضلع  
 ولا يظهر حقيقة النسبة عددها وان لم تكن النسبة انما هي الى الواحد منها لثلاثة  
 عددها لا يكون النسبة ضعفه في النقطه فيمكن التحقق من ذلك ولو كان الضعف من ان يكون

[illegible]

[illegible]



سواء كان المربع الاخر كمنصفه ضلعه الذي وادك القلعان فمستوية المربع الى المربع  
مشتاة وان كانت ان اثنين من الاراس فليكن المربع في المربع وحده مستوي في  
بمثل ما هو مخرج زايك بان يكون زك مثل ب ه مخرج هج الى حكاره ومثل  
زك ي مريعا مثل ما هو مخرج ب زايك بان يكون زك مثل ب ه مخرج هج الى حكاره  
مخرج زك ي مريعا مثل ما هو مخرج ب زايك بان يكون زك مثل ب ه مخرج هج الى حكاره  
الضلعين معلوم المربع الاول الى الثاني كمنصفه ضلعه الذي وادك القلعان فمستوية  
الى سطح ب ح ح ه اعني ا ب في ب ه كمنصفه ا ب الى ب ه اعني الضلعين معلوم  
الارتفاع من سوازي ا ه و ح ز و ل ه المربع الى ب ه اعني ا ب في ب ه كمنصفه ا ب الى ب ه  
الى زك اعني ب ه كمنصفه ا ب الى ب ه اعني ا ب في ب ه كمنصفه ا ب الى ب ه  
قد وجدنا ان ا د فعا ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
والا لا يخرج من القعر وتر الزاوية قائمته من ضلعين لانه لو وقع فليخرج قائمته ضلعا  
خمس ثلثي قادن مقدار مقدار ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
ما ح ز قد يكون لان الوتر ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
الانقسام والمخرج با د ه مقدار الوتر ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
اصل المخرج لان المقدار على هذا الاصل لا يحصل الا بالقوام والاخر ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
ما ح ز قد يكون لان الوتر ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
مع انما الطرف الاخر على الضلع الاخر بحيث يكون فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
عن طرف الضلع الذي كان عليه لم من طرف الاخر مضافا الى الضلع الاخر فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
لا يتغير البعدان انما هو الذي لا يجرى ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
الاخرى كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
ح ه على المخرج فاذا خرج المخرج ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
كان الوتر ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
الضلعين والارتفاع ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى  
والا لعل ان ا ب عليه كما هو موقوف على الوتر ح ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى ا د ه كمنصفه ا ه فاعلم ان زك الحظ من ا ه الذي لا يجرى

لعمري على هذا موقفه في اتصال وصل من كل لفظين وقد عرفت ان هذا هو الأصل على الأصل هو  
مما ذكره في بعض النسخ ان الأصل من في ما شرب في الأصل ان العلم ان المكان نصف كل مؤلف من مادة البرية على  
الأصل هو مقول في الفصل ان الأصل من اوله نصف الزاوية ان في على سابق راوية لفظ تقب اللفظ  
من سابق الزاوية احرتم فصل من السابق الاخر في خط ارج مثل ادم وصل خط حرم اسم على  
مع شفت متساوي الاصل على كملت على فم وصل من اوجه محدث مثلنا او ط على اصلها مساوية  
زاوية واما مساوية الزاوية واما واما حران من زاوية احرتم فصل خط ابط مقول بعد قوله على  
المكان وصل خطها المذكورة ان الزاوية على الأصل هو من خزان يكون بعد الزاوية خط ابط على حرمه على  
على ولا تقسمها زاوية واما على طان فوق تلك هو الذي هو زاوية ارج على حرمه على حرمه  
على الترتيل على نصف الخط المذكور لان خط حرمه الزاوية على الأصل هو من الزاوية معتر في المنطق الى بين  
فما في زاوية واما على المكان مع هو الخط مجموع الاطراف من على اوية احرتم فصل خط ابط واما  
اربعان من على خطي واما حرمه على طان واما على خطي واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
على طان واما على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
مع حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
مثلنا مساوي الاصل على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
اخر حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
مساوية على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
في فني المنطق من خط اوط على خط اوط واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
مع لفظ الزاوية على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
الصفحة ثالثة على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
فصل واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
لكنه فكيف كان متساويان لكن لا يقع له فانه على الأصل الاصل من العنصر هو في على حرمه  
وع هو حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان  
الاخر ان على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان واما حرمه على طان

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



وكذا يوضع الى ان تبلغ ذلك بمقدار من حصة الدارين سبع ابره وهو المطلوب وانت لا تدري عليك  
ان وضع خط الثاني المكان علامته كلفه طوت الدلائل بل مع جاسنة الطرح قد تكسب ابره لكل  
منه وان كان طرفه خطا طوت الاول شكافه لا يكون متعلقان منها حين التبريل يكونان متفقين  
على ان يكونا من جهة واحدة والمثلث نفسه القوة كخزان لا يلاقي التعلق المؤقتة بل لا يمكن ان يتبع خطه من  
بالمرحلة ان يكون عند نقطة التعلق في الخارج بين خطين المتساويين بقدر حرز ويكون الاضلاع فوقه  
ثلاثة اجزاء فادع وضع خط في الاضلاع عند ذلك الدوائر الذي كان عنده ومعنى التعلق فوقه ان يتركه  
هذا الخط بقدر حرز الواحد لا يطبق منه على حرز الوسط اي ما خط الذي يوضع في هذا الاضلاع يكون الخط  
الاول حرز ولا يعلق به خط اي المثلث عند التعلق ومعنى قوله كذا وان تأملت في هذا الشكل علمت  
صدق المثال حينئذ لا يمكن ان يقع خط عند حيث يكون نسبة الى الحرز المركزي على السواء بل يكون  
نسبة الى المركز في التعلق اخر حيث لا يكون على حيث هو المركزي ولا يمكن بوجه اخر ان يكون  
وضع هذه الاجزاء على الاستقامة ويكون جميعها من خطوط مستقيمة فيكون شكلها كثيرا الاضلاع لا دائرة  
على ما يفيدونه فافهم قول وارن وسع حرز باد اما انت فعلم انه اذ انشأ خطا من خطوط الدائرة  
الى وقوع التعلق بين الاضلاع فان يقع اخر الثاني من الخط الثاني على الاول من الخط الاول هو  
مماس للحرز الاول من الاشكال الثالث من الخط الثالث عند الثاني كما انه مماس لثاني من الثاني  
وإن الثاني كما انشأ الثاني من الخط الثالث لك هو مماس للاربع من الخط الرابع فليدرك من ان  
اجزاءها على كل من حدوث وضع على اصل حرز الاول القطر مسدود فليس وان في الخط وحرزها على  
الكل على مسدود فليس بقدر حرز الخط وادفع الخط بعد اسراج ابره ابره فليست في الخط  
كذلك وان كان السطح مستديرا دون السطح فادفع الخط على مسدود في المكان مسدودا القطر  
وما يكفي مروجي البديهة كقول الشيخ وان بين ما يجوز او ما لا يجوز من اوج من خط  
من ضلعين حاده والافترق في ثلث فاعلم ان اوجهم وقائمة عند الاقل في انشأ الاول  
ثم معنى الدبر الفهم ان الزيادة النظمي لوجها رجع الاحوال واما ذكر ان حيث نشأ وقوع التعلق الثاني  
الخط فليست ثم عدله وادع كذا ان يكون بين موضع ابره ابره دون سطح فليدرك مسدودا القطر  
وانت خزان بسند حرز الثاني من الخط الثاني الدلائل من الاول في وضع الخط ووضع الخط ووضع  
فانك تعلم بان الثاني من الثاني وكذا فافهم قول بوجه القوة من بعض

[illegible]

الافعال التي تتصل بها قبل منه فقولهم انهم فافهم قوله ولو لم انه لو من سجع اه قد يمنع من خارج  
على الجري لنا المربى لنا لوجه الجري المربى وغير المربى المربى هناك وجهان انما سجع واحد كما  
في النسخة اذا حدث الشمس لا تستأخر في ان له وجهين مستبصر وغير مستبصر وهذا هو السجع  
المتبصر لان سجعاً بالذات يكون مما جاب من لبراً والشباب والاخر ولا يكون خاصاً من الشمس ومن  
المتبصر سجعاً صواباً قد بان يكون له وجهان وانكاره ككارة فعله في مثنى جناب القائلين بالحوار  
القوة اه ظاهر في الكلام للشمس ان مقتووم الزام السجاسين على الاستفصال لقوم سواه يجعل للحوار  
وكون المقدار كل منهما غير متناهٍ ويظهر مع شئ كماله ان عدم تنامي مقدار حاله في مسفل ومعدا زو  
منه على سواه وانما لا يتطابق كل على الآخر فاقوم ولم يعلو ان الحكم المقود لاخره في الفعل اه حاصله  
موجب الفرق بالقوة والفعل وحده ان المقتضى الى اللانهاية هو التركيب من اجزاء مرتباً به  
روح سجع المقدار بزيادة الاجزاء ونحن لا نقول به بل الذي نقول به هو ان الجسم متصل لاخره في  
الفعل قويم الاجزاء التي فيه بالقوة وكما يخرج من القوة الى الفعل فهو مساو له لا يرد المقدار الى اللانهاية  
فانه مع لرفق عدم تنامي المقدار في ان الاجزاء التي اجتمع من القوة الى الفعل في الخارج اوفى ان  
كل من جعل في الوجود والكانت كل منهي منسب وبالصاحفة بعد كل وقت في حوزة افعول منسب  
اعظم فلا سواه في المقدار وانت لا تريب عليك ان جواب عن سواه مقدار في كل وقت  
ان في ذم لرفع استخانة عدم تنامي المقدار عن ان فان الاجزاء المتوحد والموحدة للكل  
بزيادة اجزاء متوحدته والقوة الى ما منته في اعادة الجوانب ان الجسم كسرع مقداره في  
الوجود كالكسرع بزيادة اجزاء متوحدته والقوة فاصراً الجسم والفعل في الاجزاء  
الاجزاء تحصل في كل من قبل فافهم قوله وانما قال بعض  
انه تنامي المقدار وجاهد الفرق النوع الاجزاء فانها اجزاء مساوية او متزايدة او متناهية  
فالنوعان الاولان هما ان الجسم غير متناه كواكانت متوحدته وواحدة واقسم الاجزاء المساوية  
لغيره في كل من غير المتناهية والاولى ان في الزوائد المتساوية بزيادة المقدار على سبعة عدد الزوائد  
لكن تلك المقدار المتساوية لم تزل في الاعداد وفي الزوائد المتزايدة كما حال على المتساوية  
سرع المقدار على سبعة بزيادة العدد مع شئ ازيد على فاذا كان عدد الزوائد غير متناهية وخط عدم  
في مقدار الكسرع وانما يثبت في سافرة فافهم ان المقدار على سبعة عدد الذي ان الزوائد



المساوية في عدد السبعين بل في عدد السبعين من عدد السبعين بل في عدد السبعين  
غير عدوية فاذ بلغ عدد الزوائد الى غير النهاية فبلغ واحد ولا الى نهاية فاما المقدار فبلغ  
حاصلتها الى كل مقدار الا ان السبعين عدوية فبلغ كل من المقادير المسماة بمقدار واحد  
وواحدة مقدار اخر يكون ايضا فبذلك يتبين ان لا يبلغ عدوة الى غير النهاية بل لا يبلغ  
السبعين انما ليست غير متناهية فالنظر في العكس لا يحقق عندنا ان المقادير لم تعد على الحقيقة  
لوزنيت الركب من اعداد لا تحصى غير متناهية لراؤ المقدار الى نهاية ان يكون المقدار متناهية وانه  
ان الاعداد المسماة اعظم من الاعداد التي لا تحصى فاذ في ان يري هذا المقدار الى نهاية ويدرك  
لان الجواب المفردة في حصة المتناهي المقدار فلا يحصل منها مقدار مفصل عن ان يري الى غير النهاية فلا  
يلزم منه ذلك كما عندنا في النظام لا يطالب صحة المتناهي وحصول المقدار منها ويدعى هذا  
شروطه في انه لو صحح المقادير كما هو مذكور في هذه الاستحالة ان في بعض الاعداد المقدار  
المتناهي من الجواب المفردة الغير المسماة الى غير النهاية ولسان بينها فانهم قد تفرغ مما قيل في  
اذا كان هناك غير متناهية العدوة اثبات المقدمة المسماة وحاصلة ان اذا كان في  
غير متناهية بالفعل ولو متناهية فاذ انهم واحد منها الى واحد حصل مقدار مجموع اعظم من مقدار الواحد منها  
لان الكل اعظم من الجزء فاذ انهم يذكرون الى النهاية بقدر المقدار غير متناهية وهذا هو المقصود من ان غاية  
ما يلزم ان عدوا لا يزيد الى النهاية اما المقدار فلا يلزم منه عدم ما يسمي لا وجوده في الكل من  
انها بعد ان مقدار الجميع اريد على مقدار كل واحد منها مجموع الزوائد الغير متناهية اريد على كل واحد من الزوائد  
في مقدار من فضل جلي كونها قوة في نعم لو كان مقدار الجميع على نسبة عدد الاعداد في عدم نحاسي مقدار  
الجميع وسواء من مجموع ولا يلزم من زيادة الكل على جوه فان مصفاة مطلق الزوائد لا على نسبة عدد الاعداد  
فان هذا هو المقصود والاضاف الزوائد المتناهية في هذا المقابلة فان القوة فافضل من الاعداد  
التي ليست منها اعداد وحدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحتم حتى لو قال اعداد الزوائد غير متناهية  
اريدوا على كل ما كان او لا نسبة بل العقل ما يكره ويدرك فانه لا يري ان الاعداد المتناهية وانه والكمية  
ما قوة مبدئها الحتم الى غير النهاية فاذ ان كانت بالفعل فمقدار الاعداد المتناهية والكمية وانه والكمية  
الحتم على كل ما كان يري ان الحتم غير متناهية ويدركه وفيما لا يري الى غير النهاية فانه يري ان الحتم في  
واقف وبالاتفاق حقيق قوله على ان المقادير اذا كانت متناهية من خائب اذ قد ان كل متناهية

[illegible]

[illegible]



[illegible]

مؤلف: صاحب المصنف

وغيره فثبت كثرته اخرى كثره الابدان واحادها الاعداد وكذا انما في كل كثره واي قول له لا بد من  
كل كثره من الاعداد كثره الحقيقة بدنية من احاد حقيقة تلك غلبه ما فيها من الاعداد كثره الاعداد  
العدد الابدان كثره المركب الخارجي كما بدله من جزر الصوري الميسر بحسب ما في ذلك من المركب في الحقيقة  
معلية العدد لا بد من فرض فعدد جزر الصوري الواحد من مغلط المركب في الحقيقة عدد الجزر الصوري لا بالادل  
ثم اذا قلنا ان احاد اركان فعدد المركب بهذا الجزر الصوري لا بالادل ولكن فلو لم يكن الاعداد الصورية مستقلة  
الى الجزر الذي معلية فلو لم يكن المركب معلية ولو بدله ان عاينه فانهم من هذا ان البرهان في الحقيقة المستقلة  
على جزر الصوري لا بد منها من واحد صفي في الاعداد الصورية وحسب جزر ان يكون عند النظام اخره انما  
مثل خيال الرطل ودرع فان الكار المباشرة الحقيقة في جسم كما يكون معاداة واداكنت الجسم  
منه حقيقة فلا بد ان يكون اخره في الصورية انما واحد الحقيقة فلو كان يكون في الجسم احد  
حقيقة وانما كان الجزر الصوري البصر اخره من غير فلو كان الجزر الصوري فعدد نفسه ولا جزر صوري  
اخره يمكن لقول لم لا يجوز ان يكون جزر الصوري السطحا لا بد منه الاعداد باعتبار في ذلك من  
معلوم يكون معلية في الجسم كذا الصورية المركبة في جسم المنفرد من دون حلول في الخواص على ما به  
الشرح فلا بد من مركب جسم من الاعداد الصورية المتناهية في الصوري فاعلم وانما  
اخره لقول ان فصول كذا في الخارج ان جزر الصوري السطحا لا بد منه فعدد المركب معلية في  
الاعداد هي وسمي كون معلية هذا الجزر لانا لجزر الصوري الدول فقه في المركب  
من جزر صوري اخره فقف بعرب علمه فلو لم يكن في غير العاينة لم يكن المركب كل جزر صوري اخره  
صوري فلو لم يكن مثل الدول حاد اعمد واداهار العدد على الاعداد الصورية كاستعداد الاعداد المركب  
بما فيها وانما كثره مع تقارب فلو لم يوجد فلو لم يكن في حقيقة هذا العينة حاد في كل مركب من  
الاعداد الصورية المتناهية بحسب لا ينبغي الى واحد حقيقة وانما لم يكن اخره صورية فلو لم يكن معلية المركب موقوف  
على اخره فلو لم يكن على اخره اعمد فلو لم يكن على اخره المركب الى الاعداد الصورية فلو لم يكن  
عدد ما حاد في جزر فلو لم يكن على كل من اعداد كذا في العدد على المركب فلو لم يكن فلو لم يكن معلية المركب  
من الاعداد الصورية المتناهية بحسب لا ينبغي الى واحد حقيقة واما اركان المركب من احاد واعتباره  
فلا بد من الاعداد ان فصول كذا في الخارج وسمي الاعداد فلو لم يكن في واحة كذا في الخارج فلو لم يكن

بالمادة سمها . . . . .  
فلا تحقق فعله المركب من . . . . .  
فرا التسمية للمركب من . . . . .  
حصل ذلك المعج . . . . .  
اثبات الاستدلال في البراءة . . . . .  
صفت لو كانت . . . . .  
حروجه . . . . .  
بمعين لانها . . . . .  
فعلها . . . . .  
ان ذنبه . . . . .  
حز حوزي . . . . .  
ان كلامه . . . . .  
ما هو صورة . . . . .  
لك الصورة . . . . .  
حتى يكون . . . . .  
مع اعم . . . . .  
ونتمى . . . . .  
سواء . . . . .  
والصورة . . . . .  
تربى . . . . .  
ما هو . . . . .  
فكل . . . . .  
منه . . . . .  
فلا . . . . .  
فلا . . . . .



لا حجاب العقل مما حسن الله من بعضه لا يمكن تاسيسها بالاعتدال كما لا يمكن اعتدال حقيقة  
بفرض حجاب فانها من طبقة الازهر الحجاب لا ياب و ذلك لغيره و غير متناهية بما حسن حرره القريب  
و هو البصر و هو اراء و كذا فلهذا وجدنا ان يكون حجاب اولها بالذات حتى يحصل منها جسم مكنوت  
اذا روي عن متناهية من دون احد حقيقة لم يكن فاسد اصله فلهذا حصل جسم و قد كان الكلام في الدوام و قد  
تأكد من احد حقيقة غير متناهية يحصل الجسم مما حسن بعضه بعض فتم المكنون و نرم على الكلام في القول بالحجر  
الذي لا يتجوز فافهم قوله قد استدل على الظاهر بدسره يعني بعد لزوم الخوار الذي لا يتجوز سطره الوحد  
و ان بقية الدوام على استعماله و قد استدل لا لظلال من جهة هو احد الظاهر كذا انما اثبات الحقيقة  
بعض الدوام ليس كذلك من احد اخر متناهية و ثانياً لظلال من جهة الكيفية لا اخذ منها احد متناهية بل لا  
لا يتجوز مركب منها اقل الدوام باثباته على ما هو الذي انما ياتي بان موضع حرزان و كذا جيران  
و قد فهمنا من احد من السيرة ما رآه الصدوق بان موضع حرزان و كذا احد ما رآه و قد فهمنا من  
احراز او من الدوام على ما هو المتعار عندهم بان موضع حرزان و كذا احد ما رآه و قد فهمنا من  
قوله ثم سمي الدوام في معنى الدوام به تلك القول لا حاجة الى بيان الكلام على انما لم يرفع حرز  
الذي لا يتجوزي لم لا لظلال انما هو الدوام من جهة جسمه و من جهة جسمه و من جهة جسمه  
كتبه الاحراز الى الاحراز لان الجسم هو الدوام و قد فهمنا من قوله ثم سمي الدوام الى  
لها يكون لك فافهم معنى الدوام في كل جسم و ذلك ان السيرة الى السيرة  
سيرة غير متناهية الى السيرة و قد خلف يقول للشيخ دعوى ان فرادة الاحراز من الجسم و قد فهمنا من  
قوله و لان الاحراز يكون متافقه فلهذا من جهة الجسم انما هو الدوام الى الدوام فلهذا لم يرفع  
و قد فهمنا من سيرة الاحراز في الدوام و الكلام في الدوام من جهة الدوام الى الدوام على انما جسم متناهية  
من الاول بدون قوله و يرى ان ارادة الدوام و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله  
فان دوى زواياه و كل منها حادة فاذكر ان فان الى ان حار الزاوية التي سبقتها قائمة  
و لم يثبت من دوى السبقت فلهذا و يزيد الوتر الذي تشارك الزوايا الزاوية التي سبقتها على انما  
بجانب الزوايا و الزوايا التي من الزاوية التي سبقتها و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله  
و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله و قد فهمنا من قوله  
تلك الدوام كانت ثلثة و ثلثة لان الثلث المتساوي لا يخلو زواياها من جهة و قد فهمنا من قوله

اعني خمسة اقسام قائمة كل منها بغيرها والاصح ان نصف القيمة لان احدى الزوايا اقل من  
ثانيها من مقدار قائمة وادجاس ومان بالما مولى فكل منها نصف قائمة فاد ازاوت احدا  
فقر نصف الاخرى فاني يكون النسبة محسوبة ولو قال الزوايا القائمة هي مائة على ما كانت فكل  
الوزن صا حله على ان نصف اعني اربعة وثلثين من قيم مع ان النسبة نسبت محسوبة لان النسبة  
التي بين النسبة الى الاثنين وثلث النسبة في القيمة الى دور الامثل النسبة الى الاثنين من نسبة  
اليه صمد كمرحان ان سماء ووجه لم يرد ما ذكر لكن سرور على هذا كما ساء لان المقدار لم يكن انما  
الزاوية على قائمة على الزاوية حاصل وعلى الزاوية في الان لوجب الزوايا والوزن كما كان الزوايا  
انما اوج بحسب الزوايا والوزن فممنوع فاقم قوله على ذلك مع ما علم انه ذلك كسائر الى الزوايا والوزن  
معني ان الزوايا والوزن على الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
ان فان في الاخرى انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
نسبة القيمة اليها ولا خلافها في انما كل من الزوايا محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
سواء انما فان في الاخرى مع انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
والاخرى انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
سواء انما فان في الاخرى مع انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
قانون التوجه وان كان بالانها فلذلك في لكن انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
عن اصل المتع حتى يرد ما ذكر في وعن الثاني ما انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
التي لا يخفى وعنده يكون انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
نسبة عدد الزوايا الى عدد الزوايا او عدد الزوايا الى عدد الزوايا اعني البقية لانه انما  
الذوا الى خمسة الداخل على في المطلوب اعتبار نسبة في الحسب مطلقا من دون اعتبار في  
الى الحسب من الزوايا ونسبة الزوايا الى الزوايا انما هو الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
تساوي سنين ونقول ان الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
عدد الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
منها ورواها في الحسب من الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما  
منها في الحسب من الزوايا والوزن مع لفظ المحسوبة محسوبة بالزاوية اعني البقية لانه انما





[illegible]

[illegible]

جزء القول بان هذا محتج فاعرفه بالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تنافي الالف ثم كيف  
ببسيار اسماء الالف ثم قوله بجواز ان المحرك لا ينفك في الاشارة الى ان عدم وجود  
الاشارة وعدم انصاف المحرك بما في معنى حلاله المستدل بل انتم في تلك الاشارة كلف لان الالف  
ليس كباقيات الاغوال بل المحرك في نفس الامر حث ينج انتم في الاشارة الى ان المحرك واصل الى جوار  
بما في نفس الامر وذلك ان الوصول الى فلهذا من الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
وقد اطلعت وقد توارى في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في  
لكن الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
وما دام يحصل من الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
في كل مرة شي من انتم في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
يصلون في كل مرة شي من انتم في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
حركة على الالف في انتم في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
منها اذا لا وقت اكثر على سبيل متناه قال الشيخ في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
انها ان يكون من الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
ملا في كل مكان بينهما ملا كان سطح ذلك الملا في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
ولم يكن كون في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
كون من ذلك الملا اذا كان سطح في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
عن السبيل منع المكان ملاقات اكثر السبيل المستوي الملا في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
حاصل من الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
ذلك مع هذا النقطه اول الامر في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
فان لا ينفك من الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
اشياء غلظ في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
غير ذلك من الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح  
في الاشارة الى ان الوصول الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح في اول الامر لا يصل الى الجوارح



فقدت الكثرة لظهور الظواهر فافهم وانما اقراض الامام على التسليم بان ما ذكره كوكم لما صرح ملافة اوجات محاسن  
سطح مميزات فحيط بها في قوله لان لم يمتع العلاقة ويقول ان انحناء مما نزل الله سبحانه وادواتها  
التي ترقى عند الادوات ويكون حاله ومحاذاة اصل البنية لا يفرق بينهما لم يوجبوا على ذلك ما  
من قولك انما يصح ما يوجب ما يوجب فقولك انما يصح على ذلك فلفظ قولك ولا يشهد به كقولك ان  
يكون انحناء المميزات عند الدروع في غاية الرفض فلا يدركها كالحسن كما لا يدرك راو او اختلاف النظر  
فيما فوق فذلك المشهور ان اقل الفاصل هو المهور في الشئ من المهور فافهم قوله ووقوعه ان يقال محاسن  
الكثرة انما هي اوجه السطح او لا يمتنع وجود الكثرة حيث قال واما حديث ما اردت من السطح  
فالكثرة هي ما يدبر على كل من ان يوجد كثرة على هذه الصفة في الوجود او في التوهم ففهم على ما يكون على السطح  
ولا يدبر في المكان في الوجود ففهم قوله ولا يصح في احوال تدبرها علمه والاحاطة ثانيا بما ذكره  
محمدا في التفسير وحاصل الجواب الاول ان الكثرة انما وجدت في السموات ولذلك يمكن تدبرها على السطح  
والاخرى غاياتها وجودها حقيقة باقية على الكثرة بل لا بد من استبدال من انما نعلم لا بد من التوهم  
انما هي تدبرها من اجل فبما في موضع فاعلم ان هذا الجواب غرضه ازالة الشبهة يحصل في  
الوجهين فلو لم يصرح على قوله ففهم قوله لا يشهد به سواء كان ذلك الجواب على السطح سواء  
اراد به او قوله لا يكون راسه ملافا لسطح اوجها من تلك الشبهة في لفظي يمتنع على السطح الاربعة  
بالحق لا يمتنع منع وجود الكثرة سيما وانما كبرى التوهم وجود هذه الاحكام او كما يقال في قوله لا يشهد به  
فاحتمل فافهم قوله في كل ان يمتنع اللفظ انما هو في اللفظ المستدل ان العلاقات الكثرة في كل المقطع  
جوابات هي وزنه فيلزم ساني اللفظ يجب ان العلاقات بوضوح البرهان لا يقتضي ففهم قوله لا يشهد  
باللغات على ساني اللفظ على سبب التوضيح ووجهه على ساني اللفظ وان ساني اللغات مستحسنة  
على ساني اللغات كدلال ما هو الدلالة على الدخول في سبب الدلالة على سبب الدلالة على سبب الدلالة  
والكثرة على الاربعة الدلالة لان الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة  
منه انما هو المستدل لما كثر من ملافة الكثرة ففهم قوله لا يكون الا المقطع منها ففهم قوله لا يشهد  
وواجب صاحب هو كذا في منع ذلك ولا يمكن للدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة  
يكون ملافة اخرى ولو كان الاول انما كان العلاقات مستحسنة في اللفظ والملاقات

بسط بقية فاعلم ان روال المذاهب امانية لمصالحها في الزمان لا يكون مطلقا  
بل في زمانها وازمنه ان المتأخر في هذا الزمان لم يبق له ان يوضح روال المذاهب  
حادث فلاحه من اول ان المحدث فيكون المتأخر في هذا الزمان بالحق فليكن في هذا الزمان  
لا يستعمل المذهب الذي لا يحوي له معنى لا يستعمل المذهب الذي لا يحوي له معنى لا يكون له روال الاطلاق لول  
حدوثه يكون في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
طريق الاستقامة فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
ذلك المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
المتأخر في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
واما قولهم من من المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
موجب المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
وانما المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
ان المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
اعادة التوفيق في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
خلف فيه بل هو المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
وان الزم المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
عن المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
اه هذا هو المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
حالة التوفيق في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
وسلكت المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
سقطت منه من غير ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
كونه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
حيث ما كان المذهب فلاحه في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من  
واما قولهم في زمانه من دون ان يكون له روال في زمانه من حيث ان في زمانه من

[illegible]



من المستأثر والكل البر ليدلي اجزائه وانه المستأثر هو ما لنا انما متعلق بالمتبعض من المحصول  
داخل في الجميع فالمستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
او معقول انما هو في ذلك المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
عنه شيء من ان المستأثر من السبب ان يكون الزيادة على ذلك وعدم التمسك بالزيادة  
فيما سألنا فلهذا المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
الذي ان المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
عليه ان المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
التي هي المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
وحيث ان المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
او هو المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
لا شيء من المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
بالتسليم وعدم الثاني وحيث ان المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
عنه معقول من المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
لله المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
لا شيء من المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
المورد بل ان المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
في سبب في المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
بالتسليم في المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
واقع وعلى المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
في المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
خرج الى المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
من المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
وعنه في المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب  
اخيرا يظهر الى المستأثر من السبب فلهذا المستأثر هو الذي هو المستأثر من السبب

[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]

والسقي كجودت الامان به دماط صلا كركو المظفر والذات

عبدالحق

سید علی



[illegible]

خط فصح له كما داخل الدائرة فخر  
سوان احسن من ذلك الشكل انه لا يمكن ان يقع خط مستقيم من الحاسس والخطوط الخارجية  
المستقيمة فادركك الخط المستقيم على الحاسس لاجل الزاوية مع بقاء الخط الحاسس ليس داخل الزاوية  
وتركها من الحاسس والخط وهذا الخط قد ذكرنا احداهما لانه على مقدمات كثيرة هو لازم للافعال اه لا دل  
لانه خارج عن حان التوجيه فان حصل هذا الوجه الاخر ان حدوث الزاوية في محل الزاوية من دون  
الخط فان عليه حدوث المعارفة من الحاسس والخط الذي قطع الكبير من دون قطع الضو والشمس والاد  
بما في حدوث الزاوية ذلك لان حدوثه في الاصل في حدوثه مثل حدوث جسم خطه وما في ذلك  
والا فلا يكون الخط قد ذكرنا في حان التوجيه لان الكلام في حدوث الزاوية لولا ان  
الكلام في حدوثه على مدار من كونه في التوجيه الى حدوثه ولا شك ان دخول الخط الى حان التوجيه  
وصوله الى ما بين من الحاسس والخط قد ذكرنا ان الدائرة هذا الحاسس مما هو كونه في حان التوجيه  
وغيره في الحان التوجيه في الزاوية تلك كونه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
الا انما هو مما بين المستقيمين ويطبق على كل واحد منهما من السطح والقطع لسطح من حيث انه على ما بين المستقيم  
والمستقيم فانه بالكلية مختلف الزاوية اه فيه ان كون اختلاف الزاوية في حان التوجيه في حان التوجيه  
في حان التوجيه من اختلاف السطح والمستقيم بالحق في حان التوجيه فانه في حان التوجيه في حان التوجيه  
الذي في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
مختلفين بالحق في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
التي في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
المستقيمة الزاوية المستقيمة في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
مختلفين بالحق في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
الزاوية والخطان في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
احدهما يكون حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
فان في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
التي في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه  
في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه في حان التوجيه

ذلك ان تثبت المنة بان حركة لا يقدر من زور ما في محاذية الحركة فلا يكون  
 المنوط مختلفا بالصفة المحصل منها فزاد واحد من قبل لكن لا بد على هذا من اعتراف كون الشدبة  
 منوافية في الحقيقة فمثل قوله فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا انكسر صلتها استوعب في تغير  
 الجوارب المحققين الجواب يجب انه لا يبلغ الزاوية بين الخط المتحرك والمختلص مساواة زاوية الجوارب  
 والخطوط وبعبر البركن لا يبلغ منه الطفرة وانما يلزم هو وقت فراطبي او كونه ويجوز ان لا يقع في  
 طريقه كذا انما لم يقع في الزوايا التي يمين النقط والمحيط ولا يقع ما بين النقط والمحيط في طريقه  
 انما يثبت الى ما به وذلك لان الزاوية المختلفة المحصلين لا يقع في طريق مستقيمة ما يتدرج اليها  
 الى الطابق من مثل نفسها دون ما هو مستدير فلا يحدث منه ومن احد الذي يركب الى انما يستقيم  
 المحطود اسد ما من ان الزاويتين مختلفتان نوعا ولا يقع احد النقطتين في طريق الاخر فورا  
 سدا حقا ولا يقع عليه قرش فان ثلثان نقول الزاويتان مختلفتان في الاضلاع ما لا يحددها  
 ولا تتعامد مساوية كما هو احوالها نوعا ويجوز ان لا يقع في طريق حركة في احد النقطتين منها وعلى  
 يدى الطفرة يبين ذلك ما في علم الجوارب ما هو من حواشي النقط الدوابة المحركة كما حصل  
 قد تحقق عند المحققين ان الزاوية من الكعفيات المحضة ما كليات وليس كما بالارتباط الكمال  
 مساوية سواء من الزاوية ولا شك ان السطح بين النقط لا يضر اعظم من النقط الا بعد مساواة وانما  
 الزاوية مختلفة خصوصا لا يوجد في هذه الحركة كانه لا يوجد في الحركة من نفسه بل انما هو اولى بالسطح  
 لا توجد في الحركة من الحركة الى الحركة المارة وحاصل ان الطفرة انما يلزم لو كان السطح الذي في الزاوية  
 راو في قدره وما اعظم لم يبلغ الى مساواة السطح الا منتهى اعظم من الاول فمبها من ذلك  
 لان السطح من احوال مغايرة ما كان على ما كان من الزاوية اسد ما كليات من عانة كان الا حاطة على  
 حده لان حاضرا حيث ليس الا توافيق الوصف الزاوية كونه في الحقيقة النقط مما حاطه بالخط  
 بالذات وفي السطح ما يرض ويجوز ان لا يقع كسرة حاصلة من احاطة مستقيمة وسد في طريقه كونه  
 في الكعفية هي حده من احاطة مستقيمة وباعتبار اذ لم يقع احد النقطتين في طريق الحركة في الزاوية  
 بالذات فلم يقع موضوع تلك الكعفية هو موضوع في طريق الحركة الوضعية في موضوع الكعفية الاخرى  
 الذي هو موضوع في بعض لان التوافق لا ينفك عن المساواة انما لم يقع موضوع في المساحة الوضعية  
 التي هي موضوع في تلك في الدائرة كذا يقع في الموضوع لا يلزم ما فهمت انما هو انما يستقيم انما



بهم مرد و در صورتی که این دو سبب و این عمل بعد از هر دو سبب و با و اما از این  
فکرس مقدار این کیفیت فیه و لا یندر حصول جمیع کیفیات این رفته بمانی جمیع کلمات ثم انقضی علی  
بند الحال لا یستلزم بلکه الحدال علی اولاد ان الزیوة و الکانت کیفیت الیکم کفایت نصف الزیوة و نقصان  
و این نصف بماند از آن و کیست ربع رباوة المقدار بالذات و این نصف علی الزیوة بالذات و این نصف  
ملفوظ الی المسببات و این نصف ربع المقدار با نقوض علی الزیوة بالذات و این نصف ربع و این نصف الی مسببات  
فکذا تنفع الذات الی الکفیه و لا یجب علیک ان بد الزیوة علی ما تم و لم یس و در آنکه در آن کیفیت  
و این و این کیفیت لم یس و الزیوة بالذات و این نصف و این نصف الی الکفیه الی حد  
نیز لظاهر المستفید من طریق الحركة فی الکفیه فی حد من احاطه التحلیف و علی سبب این موضوع  
کلی طاتی حرکتی فی الکفیه علی الزیوة و لا یس و فاعلم ان هذا و انما بان ملفوظ فی الذیوة الی مساواة  
التعاقب اما ان یروی عن احاطه التحلیف المستفید الیه و هو دم طار الطلحان و اما ان لم یس و ان یس و  
سبب التعاقب و فیه و هو منسب بالذات الی الکفیه و لا یس و و هذا البقی من کلام و کلام و کلام و کلام  
ملفوظ السطح الذي فی الدائرة الی مساواة التعاقب و اما و کلام من ملفوظ من العلم و لا یس و  
ممن سبب المحقق و کلام و فیه و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام  
ما ملفوظ و الفکر الی مساواة التعاقب و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام  
الکلام و الکلام علی العلم و هذا البقی من کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام  
و اما و کلام الی السطح بالذات و مقدار و بل منی کلام و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام  
و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام من طریق الحركة و اما و کلام  
قد عرفت فانه الی سوره و فیه و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام  
ما زود فی الدائرة و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام  
و اما و کلام بالذات و اما و کلام بالذات و اما و کلام بالذات و اما و کلام بالذات و اما و کلام  
محاسب علی علم الی سوره و فیه و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام  
علی ما یس و فیه و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام  
سبب علیما و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام و کلام

بالتدريج على انفراد من دون البلوغ ان السادة قولهم وعلى ما يقتضيه بين هذا وبين ان السادة  
انه ولا يكون الا زيدا بل بمعنى المذكور من بين المقدارين بعد حدود الحداد لهما بل بما مقدار ان كانت  
او اذ طبق احد على الاخر الفصل ولا يوسط بل يقع احدهما خارجا عن الآخر وجودا او نوعا ويكون القدر  
المعبر عنه بحيث لا يكون بينهما في القدر المنتظم عادة الصلة فقال له اريد الاخر الفصل ولا يكون بين  
هذه الافراد والعقود ان السادة انما لان كل واحد من المبدأين بعد الاخر قوله وهذا عرف السادة  
الخط المستقيم فهو نظير من كل واحد ان الخط المستقيم اقصر من المسند ولكن لا يلزم ان يكون الاقصر مسنداً  
لا يلزم منه الا ان المسند والمستقيم والاول اهلين من يعطين باعها تمامها لا يكونان الا معطيين وان  
التي هي سببها يخرج ان يكون المستقيم وانما المسند هو اهل من يعطين اخر من ذلك المسند هو  
المستقيم اعظم منه ويكون المسند من المستقيم والاول اهلين من يعطين باعتبار العدد فالملت  
لا يمكن ان السادة انما بالالتحاق والاطلاق من المسند والمستقيم تمنع قلت انما الالتحاق انما هو  
المستقيم على الاستعانة بالمستند على الاستدانة ولما اوردنا هذا المستقيم سدا لوضع الالتحاق بل قد  
على بعض الكتب السادة فانهم يحسون المحيط للراية كمنه فيكون ذلك محيط القدر من  
وغيره من المحيطين ذلك ان السادة في الالتحاق الاخرى في السادة في ذلك تعرف مما سبق  
كحوار الطاق المستقيم على المستقيم الطاق فانه كما يعلم السادة ولكن ترى كيف يقع التعذر  
الالتحاق في السادة ان السادة في ضرورة المسند مستقيماً وانما السادة في ضرورة المسند مستقيماً  
فالسادة في من يمنع في ضرورة الالتحاق التي هي فعله من قبل منع الواجبات ثم ان السادة في  
في العلوم المتعارضة الطاق كل من السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في  
الامر من المتناقضين بحيث يكون قطر احد ما هو على خط الاخر ومنه للقاء مع انه لا يلتحق  
كافي في ضرورة الصورة فانه هناك يمكن السطوح لان بين القطر من زاوية قائمة هي مقسومة  
بمحيط احد ما هي الى اثنين في القطر والمحيط لانه يمكن السطوح على التي من محيط والآخر من السادة  
التي هي ضرورة السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في  
فوقه في الزاوية قائمة من كون احد الساتين مستقيماً على الاخر ان ارادنا ان احتمال كون القدر واحد  
الاخر في مع زيادة السادة في ذلك الحداد وجودا او نوعاً فليس له احتمال على هذا الوجه حسب  
الزائد على ما يقتضيه مقدار الزيادة من الزيادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في السادة في

[illegible]



للمتعلق  
لما ثبت ما يصدق عليه مفهوم الهوى المسمى عند الكل لانه دليل على ثبوت الاتفاق لانه لا يمتنع  
لانه الواحد على الاتفاق ولا ينسب الى اثبات الاتفاق الا بالحق الم لا ان يكون محال ان منه المقادير  
وذلك في نفس من شأنه ان لا يصدق عليه قول من كل من ذلك ما هو امره على ان لا يكون  
والا لعل ان القسم الاول هو الذي على الاحاطة الى البرهنة على قولنا ان الترتيب في المن ذلك فهو  
مع نفس الترتيب في ان ما يصدق عليه من مفهوم متحقق اما السراج في تعين مفهومة ولم يفرغ من قولنا  
ولما اذا اراد في الكثرة والبرهان قولنا ان قولنا ان قولنا ان السيد من القسم هذا هو الذي في قوله  
جوابه لا يمتنع ولا يتصل في صدقته قابل للاتصال والاتصال في قوله مادة القسم عند السيد السيد المتكلم  
الاول اه الذائب الثلاثة من غير المتكلمين ومن غير المتكلمين من غير المتكلمين ومن غير المتكلمين  
على ان يكون له وحدة اخرى من قوله انما على ان ما يصدق عليه للاتصال والاتصال اه كقولنا مادة واحدة  
على ان السيد لا يفرغ من ان الوحدة المستقيمة بلزوم الوحدة للاتصال والمتكلمين في الوحدة  
معتبر في كونهما لا يمتنع ان يكون محققا في نفس مع الوحدة والاتصال في قوله انما على ان السيد  
قسمه ان السيد من حيث الذي هو المحذور من الفصل في خلافه اتفاق السيد في نفسه ولم لا يكون  
مستند ما هو قولنا هذا انما بين تلك الاتفاق ليس في محله القول في قسمه في كل قول  
انما من القول ان السيد من غير من الهوى وادارة في دويبات الذات ذلك وهو انما  
متخالف باحقيقه من هذا يكون القسم حقيقة واحدة لان الخلف الذاتيات لا يمتنع بوجه احد  
ما تركب عنها باحقيقه في ذلك الاتصال لا يمكن ان يكون في قولنا ان السيد من مادة وهو انما انما  
فصل في الهوى اذا اخذت لا يشترط شي يمكن ان يكون حقيقة المحذور يكون حقيقة المحذور اما انما انما  
فانما ان يكون خالف الهوى باحقيقه واحدة مع ان الهوى كل ذلك من غير انما انما في نفس  
الى الهوى تلك لا في البقاس الى الهوى في الفناء واما ان حقيقة الهوى ليست من حقيقة المحذور  
المحذور من فصل في المقدم لا يشترط في قولنا ان السيد الهوى الى من المعنى في قوله انما  
اشترط من السيد الى السيد الفصل من السيد السيد الى مادة والهوى في السيد ان الهوى  
منه من حيث هو حقيقة السيد لكل حله وصفة فالجواب من السيد السيد ويكون فصل  
كل من فصل في الهوى حقيقة لا يشترط ان يكون المحذور عند الباقين يكون حقيقة الهوى  
منه من حيث هو من حيث هو المحذور فصل في قوله انما يشترط في الهوى في قوله انما

نبوءات عشرة حقايق لكن يكون اذن حسن الحس ليس حقيقة نبوءات بل المستوفى على خلاف  
 ما سادى عليه عباراتهم ولا من ارتكاب المسامحة فيها ثم برأنا انهم على اراضي من لا يربى الله لهم من ليس له  
 نبوءة واكثر نبوءة ثم يروا اشكال النبوءات سولي الا حصرها في الحقيقة النبوءات الله تلك التي انقذ  
 في سائر الحقيقة فاذن حسن الحس ما يقتضيه كل ذلك محقق في وازنورة الحسنة عند حسن  
 واحدة في العلامات والعلامات في سائر هذا لا يشترط في فضل فليكن علوم العقل من الحسن  
 مع انهم يسمون ذلك قال بعض باعري الحس ليس الحس حقيقة واحدة بل حقائق الحس الحسني واللام  
 العقلية عشرة وحسن كل حقيقة ما هو من مولا ما هو في الحس مهيمنة على الحقيقة لان محقق الصورة العقلية  
 صما ولان محقق الصورة اخرى يجعلها الحس وان يحصل الصورة ثالثة يجعلها حسا غير غير كاد الحس  
 الموجود منها نوعا واحدا هو الحس الحسني والافعال المحسنة لغير ان في غير موجودة والموجود من السوي  
 اعلم ما احسن الصورة المستمرة لا مكان وجوده في نوع ما في موضوع فان العموم العيني في حسن  
 سويوا القدر والكانت حقايق النبويات كثيرة والخبر ما هو منها حقايق النبوة لا تفرق بين بعضها  
 بحسب اعداد حقيقت في الخارج كانت في موضوع لان حجاب حقيقة واحدة بعينها لهذا الصنيع وهذا  
 حقيق كله لغير علمه زيادة عدد النبوءات على عشرة لان حقيقة كل حقيقت في اذن حرات مفرقة  
 والغير الصورة التي يمكن التفرقة ما في رده لغير حقيقة حسب رجايا غير غير اما صورة حسيته في حقيقة  
 قد يحصل ما هو ما يابا لغير الحسني ما حوسم ولم يختلف الحس عن العقائد وهو مجموعها كانت  
 والاصح حسيته فليكن مفادها النبوي عن الصورة الحسية ولعل الله في شدة مكان الله تلك  
 والاشكال ما في الفرقان ان الحسن سولي العلامات صورة حسيته العلامات في العلامات  
 سولي العلامات عن العلامات وحسب حسيته في العلامات فليكن لا يفرق اسكل علوم العقل من حسن  
 لان حسيته العلامات والعرف حقيقة واحدة لغيري لهذا فالفضل مشترك بين الحس والعلامات والحس  
 من سولي العلامات لا يوجد في العرف وحسن الماخوذ من سولي الحس غير موجودة في العلامات  
 في موضوع من ووجهه على رده ويكون كل منها مرفوع للعلامات لا يكون وحسب كل في حقايق النبوءات  
 في ردهم كرس في حقيقت من العلامات من ووجهه قد غلبوا ذلك فانه اعلم الحس كان  
 جواب عن الاعمال المذكور لانا لكان ذلك الحس من الحس في العلامات والافعال الحسني واللام  
 في ردهم كرس في حقيقت من العلامات من ووجهه قد غلبوا ذلك فانه اعلم الحس كان

مما لا يبرر الفصل الخمس على الصورة المستمرة لكن هذا مخالف لغيريات راسية فلا يمكن انزام ذلك من قبلهم  
يكن ذلك الحاد من حيث جديده قائم قوله ومع هذا فقلت اختلافات لافراد من العبارة متبادي  
ان هذا الاختلاف في اقسام المحل حين الانفصال متفرع على القول باليولي وعدمه وليس كذلك بل  
لوا في اعتبار القول باليولي على انزامه لان له وجودا له لتبدل بالانضمام المتصل على ثبوت اليولي  
بل هذا الخلف مبني على ان الوحدة لا انفصال ملازمة للوحدة اشتراط المتصل بالذات ام لا كما يكون  
لك حقيقة ان راسية فاما متفرق وروان يكون وجوده في نوعه متوحد وجوده لالاشي هذا السعيد  
لا يطرأ حصل الاعداد ارجابه الى الاختصاص انما عشت لانه من المبين لانه لم يرد بان وجود واحد  
مخبر وجود الاعداد الامم الصديق على شئ من اوزا حلول لانه من المبين ان المعارض في الوجود  
منها الوجودات محالها فلا بد ان يراود بان وجودا منسب الى الاخر في الامر لو لم ياتي  
كان والا يلزم ان يكون المعلول حاله في الفاعل لان وجوده منسب الى وجوده الفاعل في انما  
الانساب خاص وراسية ان الذي يكون للنفث بالنسبة الى النفث قد لازم اخرج  
فرد على شئ ما اور على التعريف بالاختصاص انما عشت وان كفي بان ملاذ ان عتبة حارة يميز  
وغير عتبة العلاقة بالوجود في تعال منشاك والفصل ان الوجود الغير مفهوم للاصديق على  
وجوده انما بالنسبة الى امالك ووجوده كالمسبة الى وجوده انما بالنسبة بالضرورة العقلية فلا يشاء  
للمفصل على خلاف التعريف بالاختصاص انما عشت فقلت ان غير الغير مفهوم منع على العقل بالضرورة  
معتد على جوابه انما عشت بنفسها من دون قيام المادة فيسا ان غير الغير انما عشت بالجل بالذات  
تتوهم وروى انفس بالمال ونحوه فكذا في الوجود للفران في راسية لارضا بالعلاقه حمل بالذات  
تتوهم النفس بالمال ونحوه وان ترك على ان مفهوم ضروري معلوم عند كل احد علاقته هو اسد فلا تتوهم  
حارود النفس بالمال اعلم ان الوجود للفران والوجود للظلي لظلي في غيرهم على النسبة التامة هي التي  
يكون في الفضا على الوجود المستقل الذي هو الوجود في امورنا انما هي الفضا على الوجود  
الانساب الى انما عشت الوجود ووجوده متعلق في نفسه عرض له الاعداد الى وجودات كبحاني  
لا كما ساد الذممة الا انما عشت الوجود بانه منسب الى موضوعه فلو وصف به الوجود في الصورة  
مقال له لو هو من كمال الفضا لالو هو موجود للفران وعارض له وجوده لوصف به كمال الفضا في الصورة  
مقال له الاختلاف كمال الفضا محسوس موجوده لوصف به وجوده لوصف به كمال الفضا في الصورة



[illegible]

[illegible]

[illegible]



الدوم شخص معين وان كان مجهول الله ما سار ورتب من الامتناع فان حقيقة الالزام في معنى سار  
الاولى الى الابر على علم بالاصل تدبر الفصل في اختلاف الومنين العارفين منتهى الحكمة  
وفي غير العارفين منتهى قدره ولكن بان اختلاف الوضوح من سار الالفان الخارج وقد يفرق بعض الحكماء  
الاولى بان كل السواد والساكن في الملقح كسبان يكون موجودا في الخارج ولا يلزم فساد السواد في  
ما هو موجود فيه وليس يمكن ان كل السواد في الملبس فيه الملبس فادون الالباس من الممكن موجود في الخارج  
فقد حصل الالزام في الخارج وهو ان كل السواد واللباس هو الملبس في السواد فكل ما يختار  
فالاولى على ما بان من صحة عموم السواد والساكن في الملبس فادون الالباس من الممكن موجود في الخارج  
الاجزاء تقع في صوريات بعضها خارجة بسبقها في احوال محتملة والافعال بما هي خارجة لتبقى في صورة  
في الخارج والجواب ان الفاعل في الخارج اذا تلبس في وجود الموضوع اهم من ان يكون موجودا في صورة  
في الخارج فان الامتيازات الموجودة لوجودات الماشي احكام صحيحة ولو ان الفصل موجودات  
بوجود الفصل بالوضوح وبالنسبة وبذلك الفرض من الوجهة التي ينبغي ان يكون فان قلت ما لم يتم السواد في الملبس  
ما لم يكن فكيف يصدق عليه ما لا يكون له من شرط الحكم بالمشي فيكون هذا الحكم الكمال قلت الملبس  
وان لم يتم فيه لكنه فاعلم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم  
بالتف الى ما قيل في الخارج في حكم الفصل فانه السواد في الملبس فان قلت ان السواد في الملبس  
السواد في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم  
بالنور والاعتبار فيكون من ان خصوصية الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم  
فصل عود من السواد والساكن في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم  
وكونه في فصل للسواد في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم  
ذلك فيكون في فصل للسواد في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم  
في فصل للسواد في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم  
ما في سائر احوال على حسب مبدء عرض المقدار فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم  
فلا يخرج من العشرة في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم  
الفضل ولا لفضل الالفان الامور في الملبس فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم  
فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم بان الحكم بالمشي فيكون له من الفهم

[illegible]

ان يكون تصور ان لا قوة في القوة وبما هي في القوة والقدرة المطلقة على القوة المطلقة ان  
 اطلاق القول على المكان استغارة به من غير ان يكون ان لا قوة في القوة المطلقة ان لا قوة في القوة  
 والحاصل كلامه في بيان القوة ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 القول ان لا يكون في الخارج شي واحد موجود فالان العقل محله الى مسنة وجوده حكم على المسنة ان لا يكون  
 في مرتبة يجب الاشارة الى ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 امر واحد والعقل محله الى كسب ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 ما ليس بالقوة الكلام عليهم ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 وهذا المقام ليس موضع مفيد الا في قولنا ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 الاتصال هو المعنى الذي لا يكون في الخارج وفي ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 في مرتبة ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 وما ليس في مرتبة ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 الطبس التعلوي في القوة ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 بحيث لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 القول ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 جوهره ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 لهذا المعنى في مرتبة حقيقة الجسم ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 الصورة عام كلامه وانما الجسم ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 وان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 بحيث لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 فان ذلك لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 صورة ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون

لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون



ان طاردا المماثلة عيني ان محال من انكم متصل بالفضل انكم من اصل ان الكلام من  
متصل في ذاته فيلهي حل قول المتصل الذي هو الجسم المتصل بالفضل انكم من محال النظر  
غير متغير ويكون من قول القائل ان لو قال بالذات كذا لكان هو الذي لا فائدة في قرائن والادب  
ان كلام الشيخ في محال تقدير الصورة الجسم متغير بالذات متغير على الفضل المتغير بالذات  
المتغير على الجسم المتصل بوجوده مع الصورة الجسم متغير بالذات في الوجود وعارض  
لما لا يلزم العين والحواس انكم انكم الجسمي لتقديره لا سادة ان الجسم في ذاته مع بعض  
ففي الجسم المتصل قوله لانه ان محال انكم في ذاته او حاصل ان الجسم في ذاته حقيقة متغيرة  
في الجسم المتصل فاما نفس المتغير من دون ان تغير في حقيقة قدر تلك المتغيرات واما في  
محال تلك الحقيقة والذات متغير الذات كذا سبعة في القدرات والذات ويزول  
للهام لموضوع حقيقة اخرى في حقيقة الجسم في ذاته وبعده في ذاتها في محال  
الحقيقة المتغير ويزال ان الجسم والذات متغير حقيقة الذات متغير في ذاتها في محال  
وليس كونها في حقيقة متغير في محال انما موضوع متغير في محال لالهام كذا سبعة  
سبعة الذات متغير في القدرات وليس قدرنا في حقيقة متغير في محال في السبعة في محال  
بذات الهام لموضوع المتغير فان عرضها مقدار سبعة في محال ان عرضها مقدار سبعة في محال  
غير متغير في محال لالهام لموضوع المتغير في محال في السبعة في محال ان العرض في محال  
بذاتها متغير في محال ان ليس قابلا لعرض الشراك مبدءا لنظر الى القوارض منها القدر في محال  
علمت ان الاشكال في المحلة اعتبارا من اعتبارا من مطلق المتغير وهو سبعة اعتبارا من  
وكذا جزئي ولو كانت له في المحال اعتبارا من مطلق المتغير وهو سبعة اعتبارا من محال  
فيه شئ قوت الشئ وبذات اعتبارا من اعتبارا من الاول الذي هو سبعة في محال في سبعة  
بن فضل القوارض الذي من محال المتغير من محال فان محال الجسم المتصل في محال اعتبارا من  
عدة من قوله انكم مطلق من قوله المحال وان اردوا غيره فليس في محال في محال في محال  
شئ هو المتغير في محال في محال في محال في محال في محال في محال في محال في محال  
الحقيقة الشئ في محال في محال في محال في محال في محال في محال في محال في محال  
وان اردنا ان الصورة الجسم اعتبارا من محال في محال في محال في محال في محال في محال في محال في محال

المتعين بالذاتي الذي عليه بناء الشخصيات المتعينين بالذات كالمصير والقدرة  
والنفس في المحال فليس له في الواقع نفس في ذاته فلو ان كانت  
الفوزة مان كل امتداد متعين فهو في الواقع نفس في ذاته فلو ان كانت  
به المتعين المتعدد والذات في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت  
اخرى فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
عامة النظرة فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
تم واشتد وهو في ذاته في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
ان ليس له في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
كان كان في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
مبني لكن ما يدعون انهم في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
لحق على عدم التالف من الذات فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
الحسن المذكور في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
الذات فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
المعنى من عوارض الحكم المتفصل على ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
للمعنى من كون الشيء متعديا مع الذات فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
لكن انما ذلك متعلق بالمعنى المتعدي من الذات فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
منه وما كان ذلك فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
مطلقا او مع الارام محض ليعرف والعدد وانما هو في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
منه على عوارض العدد او بالكم المتعدد والمتفصل فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
تأخرها او عوارضها ان المتعدد المتفصل هو من الذات فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
منه دون ان يكون له في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته  
والا لم يأت مع انما هو في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته فلو ان كانت في ذاته

مع الانفصال في رجب و هو لا يكون ممن دون قوة فاعلم قوله فان علم ان الذات الواحدة لا يكون لها مصدر واحد  
الامر من انه اذا تفرق من القوة والعقل الذي يتركه فغوا ان القوة التي تتركه وعلية كسب في الشرح ولكن من حيث  
كيفية تميزها بل كسب في العلم ان قوله ان الذات الواحدة لا يكون مصدر اثنين لان الاثنين مختلفين  
في نفس هذا العلم لان مصدر المنفصل ان اعترفنا في الذات كما نفع في كلامه فليس هو المصدر لانه ان يكون  
ذات واحدة متناهية او موصولة بالقوة والعقل لا يكون مع حتمين بان تصاف احداهما بالشيء والاخر بال  
شيء كما ان يكون القوة لا انفصال في الحركة والساو وكذا في العنصرية الانفصال لا يكون والتصاف كما ان يكون  
في العنصرية الذات والقوة للصفات ولكن موصوفا واحدة ولا يخالف فيه وان التوافق في القوة والصفات  
قوله واذا اعيد الكلام في مصادر ملك الطبيعة متبني بالافرة الى حتمين في حقيقة الذات لان الذات التي  
عزها القوة والعقل فيلزم قوة وذات واحدة لا يكون فيها اصل ولا اعتبار فاعلم ان الكلام الى الحتمين ولا  
يتبقى له الحتمين في حوزة الذات ثم ما ذكره موقوف بالحصول الاول المتصنف فان قلت فعل مقصود ان القوة  
هي قوة الانفصال لا يجمع فعله الانفصال في الخبر لانه منزه عن الذات والفعل كسب وحده ففعل  
قلت هذا صحيح ومطابق لفي المتن ولا يرجع الى الجملة الثانية لانه ليس في سعة المعاني المذكورة فان  
ما ذكره صاحب عدم الاتصاف مطلقا سواء احد الحتمين ام اللان لان في عدم مجامعة الفعل مع الفعل بل  
بغير نوع الحتمين او عدمه فيلزم فيلزم اعادة الكلام في حتمين وانما لا يرد وان القوة يكون الانفصال  
اما حقيقة فلهذا من غير وجه الفصل من الفعل فلذلك لم يمان فيه بموضع لان غير الكلام ان اذا  
تقرر النظر في ذات كسب كسب مصدر القوة والعقل فلا يرد من حتمين في ذلك الكلام فليس في قوله  
امر من اراد ان يترك ذاته كسب او يفتي حتمين القوة والعقل يرد في الاضافة في الالهي فاشات الانفصال  
لان ذات الحتمين فصل في القوة كسب والاولى وغير ذلك قوله وبهذا المعنى قوله في الاضافة في الالهي  
موقوف بل المراد من الامر كسب فان ما ذكره من القوت ليس لها غير والامر في فعل المصنف في ذلك كسب  
الامر في فعل قوله ومن المتعدي كما كانت من طوعى الاحكام في انقضاء الالهي كسب في معنى احكام  
نشت انتهاء الاحكام في الحركة والساو والحد في السقف انما كانت من نوع الاحكام التي هي  
متصفا عن بعض الازاد النوع الواحد متصفا بالاحكام في الفرق فلهذا لم يمان في عدم الامر ان سائر الاحكام  
الالهي كسب متصفا بان الانفصال يصدق عليها ان تلك الاحكام في الموصوفا بالانقضاء كانت  
متصفا في الانفصال فيكون في حتمين ان سائر المصنف في الانفصال في الالهي فاعلم قوله



الذي ثبت بالبرهان انه اورد به الحث اى ما عن خورده كالمفصلات او اذ من ثم ان الجسم الذى يتحرك  
الجسم بالافرة العدا مفصولا عن الافعال ولا يفرق الحث وحمل الفضل ذلك القول حواجا عنه قوله مع  
ان حواجات السيولى لهذا الوجه على اطلاق شئ منها فيه اسيرة الى ما كان لم يلزم اثبات السيولى بال  
الفضل كالثبت لقرائن الوضوح كما يستدل بك وقدره على ان القسم الوهمي هو كافر في اثبات  
السيولى على حذف معلوم المفرد الموصوف واما ان كان القسم العبد موصوفه الله والمفصلة الافعال فمفصلة  
الى قابل غير الافعال ومنه لا يمكن في القسم الوهمي لانه لا يثبت فيه في المقصود في الخارج فلا يحتاج الى  
قابل غير الافعال بل الافعال مثبت القسم الوهمي واما في القسم فانه وان احدث الشئ على لا يوجد  
ولكن القسم المتصل بنافي اليوم لان الجسم محل المستقبل ويحل فيه الدخايل وكل ما كان فيه احدث اليوم  
من المستقبل فلا يحتاج الى قابل اخر والا فليس الجسم المتصل في المستقبل في اليوم فالوم ما قد لا يصدق الى ما قد  
يكون متقاربا للفضل في اليوم لانه لا يقتضي صورة خزين منفصلين كما يقتضي صورة المتصل بواو ما قال الجسم  
ان القسم الوهمي لا يوجد الجسم المتصل في الخارج والافعال في اليوم فمفصلة في اليوم فلا يلزم وجود ما قد  
الافعال في اليوم المتصور اثبات وصحة في الخارج فمفصلة لانه اذا لم يكن في اليوم فمفصلة في اليوم فمفصلة  
والصورة في الخارج الشئ لا يختلف باختلاف الوحدة فمفصلة في الخارج فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
الخارج فمفصلة في الصورة ان القسم الوهمي ليست كسفر هو ذات بل القسم الوهمي هو كسفر في اليوم  
مفصلة في الخارج فمفصلة في الصورة فمفصلة في الخارج فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
الوهمي في مفصلة في الخارج فمفصلة في الصورة فمفصلة في الخارج فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
لا يترتب الا اذا اردوا فيها فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
امتناع كون القسم الوهمي من الدخايل فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
ويجب ان يعلم ان كسفر هو كسفر في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
مسألة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
حسب ما نفا بالتحقيق وهو كسفر في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
لجسم الواحد واحدا عن كسفر في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
ما اورد عليه كسفر في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في  
فما وان لم يثبت اليه احواله ليعرف ان كسفر في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في الصورة فمفصلة في

افستقته حتى يحتاج الى شفاء على غير وجهه بل يحتمل وجهاً اخر ان يتم بها الكلام من سبب  
استشهاد في حقيقة ذلك من غير ان يكون الكلام المذكور اذ حاصل ان الكلام المذكور  
او اذ كانت شيئا فلهذا جعلت في التماثل نفس الحسنة من حيث حقيقة لا يختلف بالاجزاء  
صاحبة وان الفضول بل لو كان التماثل كان له قوة اخرى وان مقصودنا من قولنا ان  
ما ينظر الى الحقيقة الحسنة وفيه نظر فافان منع الامام كان على كون حسنة طرية ومقصودة  
ان لم لا يخلو ان يكون الحسنة حقائق مختلفة ويكون كل حقيقة متخوفة في قوة فثبت ان الكلام  
الشيء في العقل على ان كون الحسنة طرية نوعه او على وجهه على الشرح الذي يستحق الاستدلال  
الامام على شئ من هذه امثال ان مكافئة قد يابس سائر الكلام على ما مضى اضافة على المقابلة الوجه  
لا يخرج الزمان عن الزمان فان ليس اول قاروة كبرت ثم ان محليكم احب بالاجزاء والاشياء  
بنينا لفظة الحقائق لكنها مشتركة في ان كلاما امدا وقدمت بها في الكلام على ما استدل وقدم  
جنودنا ليعضد انما نظر الى طسقة الامم ولو لم يكن فيها من ثبات المادة وان منع  
عنها امر انما على الامم او قد يفرج في المقصود فاصل فيه وانما ما انما انما يقول ومع قطع النظر  
في الشئ في حسم مفردنا لودي الى المطلوب اذ لا يقرره على ما يقف عليه عبارة انما ان  
الواحد والآخر الحسم مفرد متصل فاحرازه التوجبه موافقة في المنتهى في النفس والادراك  
لان التوجبه فاضل بان لا يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
الى الاجزاء والاشياء واذا كانت موافقة في الحقيقة لا كل الكل متصل موقوف على الدور او التوجه  
والاخرى مفردة في كل الكلام لا يقتضي ما هو دور علمه ورواها بان الذي لا يخلو على الكل من  
الادراك على ما هو في نفسه فلهذا لم يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
على موافقة في الحقيقة فلهذا لم يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
فيها من المواصفات بالحق ولا يلزم منه ان يكون اتصال الكل ما هو في نفسه في الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
للموافقة الكلام الذي اخذ منه لا يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
انما ان كل حسم ولم يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
للموافقة ما هو في نفسه فلهذا لم يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما  
وذا لم يخلو لا يكون بين الاشياء التماثل الحقيقة فلهذا لم يخلو انما

ان الوجود الوجودي كانت موافقة ما عليه الكل وهو مفرد في الوجود مستعمل في غيره الا ان الوجود  
الوجودي في ذاته يكون الوجود الوجودي في ذاته هو الذي هو في ذاته المستعمل في غيره  
فرض على منه على فردية الحقيقة المستعملة في غيره على كل ما هو في ذاته المستعمل في غيره  
في الحقيقة المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
الموجودة في فرد اخر ان يصف به بوجه ما في ذلك الا وهو لا يتحقق السمع من غير ان يكون في ذاته  
وليس في صياغه يد من الدلالة عليها بالكل الا ان في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
الاشياء في فرد بالبيان المذكور ولا يكون ان يصف به بالبيان المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
من غير البيان المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
الظهور في الحقيقة المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
اراد وان كل ما يصف به في الحقيقة المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
مستعمل في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
في الوجه المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
عدم الوجود المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
وكذا في فرد الوجود المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
في الحقيقة المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
عن الخصوصية في حوزة الحقائق كل فرد في حوزة مستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
من الجسم المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
ثبت في حوزة الحقائق كثر الى تلك الميزة وتسمى ان كل فرد في حوزة الحقائق المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
كثرت ان يكون تلك الحقيقة المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
يكون حقيقة الكل في حوزة الحقائق المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
في حوزة الحقائق المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
ولعل اشياء السوي مستعمل في حوزة الحقائق المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
المدعى في حوزة الحقائق المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره  
بالطريقة المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره



[illegible]

انه يصح الكل عليه من حيث انه المتفاوت وانما لم يصح من حيثه فصله المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم  
في تمام الحقيقة الزمانية من غير صحة افراد الوجود بل هو الى ملك الحقيقة وعامة ما ليس الا بالشيء  
والاحكام انما سوفي احكامها للكيان لا في افرادها لا يستعمل عليها بالذات في شئ من الافراد واما  
اذا كان حكمه يكون في فرد واحد ما يستعمل على الطبيعة دون فرد اخر فلا يشك في القول في عدم  
الحكم وفي الزمان كملك للذات المتوهم انه حرار الزمانية لا وجوده في الزمان واما حقيقة الزمان  
فانما هي عن وجودها بالذات كخلاف الكل في الزمان وفيه ثل فاصل فردا من التقليل كل من  
ذلك الاحكام كما شئت عن قوة قول العتمة او فالغيب الذي يلزم من الدليل هو صحيح بل ان  
واما القوة للذات من حيثها في الشرع انما كانت انما كانت القوة التي هي في القوة المتوهم او عدم الشيء الملك  
مع ما انتم انتم في صورة قلب حل المراد من القوة العلم الالهي مع عدم الفصل وهو الذي  
يكن في انما كانت القوة التي هي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
واخر من علان منها ما هو في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
والعلم الالهي من عدمه في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
من عدمه في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
لانه المحقق الى قابل كاشع هو واما العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
عامة ما يلزم من الممكن العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
قابل قصد هو واما العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
بالفصل اعلم من الفطري والظاري وامكان كذا العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
بل يقول ان العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
والعلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
بل منفع منفي التفضي عن التفضي بالزمان انما لا يفضل العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
والظاري المستعمل على الزمان على الزمان في التفضي من جهة ثبات الممكن منطلق العلم الالهي  
فانما هو ظاري في الزمان انما لا يفضل العلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
مكن في الزمان الممكن للعلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة  
والعلم الالهي في القوة المتوهم فلو فاسد لان الكل لا يتوهم في تمام الحقيقة

[illegible]



ان يكون تقاسم ضرورة المصلحة فكل من عود الطبع معاني المكان والاعين عودا ما كان  
شئ يتبدل المجدد وفقد الشئ حرارة المجدد من قوا الشئ من الوصول الى اعضاء  
فرض خرم من ان كانت تلك القوة في الارض كالمسح فليكن في قوتها فاعلم ان القوة  
الى اختيار المجدد في الارض كانت منطلق مركزه على مركز الارض كالمسح فليكن في قوتها  
المجدد فاعلم ان الوصول الى اسهل لطبيعي التفرقات عوض منقل بين فيه فرض الاعاد لكن  
لا مطلقا نسبيا في كون مصدر الخلاف في المجدد فانه يفرض في الاعاد على المطلق ولابد  
في الانساق والانساق فالتقدير والاختلاف ولا يمكن مسحا منه قد قيل في ذلك فليكن  
احد ما ان اتحاد المجددين في الوضع والاشارة على حدة الضرورة وهي قاهرة بان  
المعنيين اعظم من الواحد وثانها ان يكون الجسم من ايامنا ودين اعلم ان القوا  
في الجسم هو الاو في راي المشايخ وعلمه بطريق اقوالهم وقد عرفت فهاستحق ان يكون المجددين  
الذين منهم القدرات المتوحي في نفسه تحضر في صالح الفكر كالمسح في التقدير لم يقره كماله ان يعرف انما  
او في ارضه متشايما او غير متشايما ولا يصف في نفسه ما يثبت في المعاني والمعاخذ او اعراس له منه  
مقدر في حله متعين في تقديره وسند الامم بالتمثيل والتكاثف في المجدد ما يعطى فليكن  
برير مع تقديره في انفسك متدين في تقديره زایل هو المقدر ولو فرض انما او غير متشايما  
واو ما كنت فيما قلنا في ذلك والوحسين الموردين في بيان استحقاقه لذن حكم الضرورة ما يحتاج  
في اتحاد المجددين في انفسه اشارة في الوضع انما هو في المجددين المقدرين لذن مجمع المقدرين كل  
والواحد خبر الضرورة حكم ما يربو بالكل على خبره واما اذ لم يكن احد المجددين مقدر في انفسه  
مقدر يحصل له المقدر على حسبه لانه زير تقديره على ان لا يرضى فانه في الوجه الدول في الجسم  
يكون ممتدا مطلقا من جهة ذاته الابدان او لغيره في المجدد الممتد المقدر فالتقدير  
على المجددين في ضرورة الجسم ممتد ايامنا ودين على ان لا يكون في تقديره استحقاقه لا يرضى بان على العود  
ولكن في ذلك المجدد الكائنات كما كانت متين احدا واني والآخر عود في تقديره كالمسح في تقديره  
لقد عرفت انما كان في الامم اولي الابدان او المقدر في تقديره استحقاقه لا يرضى في تقديره  
هو مطلقا بالمسح الى التقدرات يمكن في الكفقات مثلا في الواو او سوا وان احد ما يحسن الواو  
متعين الذات ممتد في تقديره استحقاقه لا يرضى في تقديره استحقاقه لا يرضى في تقديره

... من جهة حقيقة سموت موهوبه صاحب دونه من جهة حركه  
... كالتحول في التحليل المتحرك نفس الامتداد في مراتب التقدرات كلها ان هذا  
... بالافزاد وانه على ذلك ذاك في الجسم التقالي واحد هو المقدر للاجزاء ليس ناك  
... التقال سهم والافزاد متعين كيف ونزاع الالمان عن المقدرات فلهذا كل من عرض  
... شمس الموزة لوجده فاقال - وفي الصورة جسمه الى مال الغير المحسوس والمعلوم  
... يحتمل ان يثبت في ذلك ففعل هذا الالمان الجسم التقال لثاني جهة حقيقة  
... الى التقال المقدر في مقدرته بالذات بمعنى انما الموهوبه بالذات التقال الذي  
... الجسم التقال في مقدرته التقال مع سوي ما مومن لعل الكم وفيه انك قد علمت ان الجسم  
... غير انه ثبت فيما سبق ذلك بالذات انما ادعى وعوى كما ادعى متبادر من غير متقون بان العقل الفصل  
... ما يترتب عن فاعل الذي في كنهه فلو ان الالمان من العقل بالذات بمعنى العوارض التقال بالذات  
... فان القوانين ان تقول انك تخوف في الجسم في جهة متصلة ثم ان هذا القول اذا حقق برجع الى  
... شاك او ان احداهما هو الذي لم يتجذبه وانه امتداد ذو التقال والافزاد التقال موهوبه في حاله في هذا  
... الحقيقة التقال الموهوبه التقال بالذات بان يكون نفس الالمان وقول نسبة السوي الجسم  
... ففعل بالذات سوي اخرى كما يفرض في غاية التفسير وقيل هو مجموع امور ثلث في الصورة  
... حركه في القول المقدر في الجسم التقال في مجموعه الامتدادات الموهوبه والافزاد الموهوبه  
... الجسم التقال في مجموعه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه  
... فلهذا في هذا القول الذي الجسم التقال في مجموعه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه  
... من جهة انما في التقال ان القدرة الموهوبه متقون في عوارض الموهوبه في كنهه كانت  
... العوارض لا وحدها في التقال فلهذا في التقال الموهوبه في كنهه كانت  
... هذا هو الذي احداهما موهوبه في كنهه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه  
... في جهة المقادير في عرض التقال المقدر في كنهه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه  
... في جهة المقادير في عرض التقال المقدر في كنهه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه  
... في جهة المقادير في عرض التقال المقدر في كنهه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه  
... في جهة المقادير في عرض التقال المقدر في كنهه ففعل في هذا المقدر من الامتدادات في مجموعه الموهوبه

المستحقين من الصورة الخورية فيكون المقدار هو ذلك الكيف فربما كان ذلك ان المراد بالصور لا يصلح  
صحة ثم التحليل والكشف ما يشي فيكون المقدار هو الصورة الخورية فربما كان ذلك ان المراد بالصور لا يصلح  
قولهم حسن ما هو مع مثل المقدار لان صور تلك الاعراض قلبت تلك الاعراض فتعطلت تلك  
وبذلك كشف ما كان كنه في العلم بل في الاعراض كوقافهم ونواقص كلام الشيخ في الصفات ما يات  
شيئا في التفريق بل على ان المقدار هو الصورة الخورية معذرة من التعيين المقداري قال الشيخ في  
الصفات بعد البعارة بعد تحقيق ان ليس التعريف الجسم الاعاد والموجودة بالفعل بل المفروض حسنة  
بالتطبيق صورة الانفعال الفاعل لاقفا من فرض الاعاد وانتم في هذا المعنى غير المقدار وهو حسنة  
فان بوزن الجسم من حيث له الصورة لا يخالف حسنة اخرى انه الكوا واعدادها حسنة انما هو  
معدود وانه او غاوه او مشرك او ما بين ذلك من انه معدود وحسب البعارة  
معونه وهذا الاختصار غير اعتبار الجسم التي ذكرنا ولا عندنا يكون الجسم الواحد كمثل وتبين  
ما شئت من الترتيب فمختلف مقدار حسنة الجسم التي ذكرنا لا يختلف ولا في الجسم الواحد  
لهذا الصعود اما قولنا الجسم التعلي فاما ان نحدد صورة من حيث هو معدود او مقدار ما هو في  
النفس ليس في الجوهر او لفظة هذا ما هو الفصل هذه الصفة من حيث له الفاعل معدود كان  
في نفس اولى اذ فاعلم التعلي صورة اي في هذا الجسم من حيث هو معدود منسب وهذا  
لكن نزه الصورة ولكنه معنى اخر في هو معدود في نفس كماله ان جسم التعلي هو الاعاد المتصور  
هو مقدار في الفصل لهذا هو اي دورا ما يكون من حيث له الفاعل معدود منسب اي متغير  
مقداري هو كان في النفس كان في الكلمة اولى اي ما كان المقدار العالم بالادة ودرج في آ  
في العلم الفاعل احد حسنة الاول فاعلم فاعلم في الجسم التعلي كانه عارض لهذا الجسم العلم  
في الشرح ان المقدار التعلي قام الجسم وقد نقلت البعارة اخرى في الشرح ما  
هو الفاعل في الجسم فاعلم ما هو ذلك المتعلق بالخلق في لم يعنى ما دار  
التعريف اراد به التعيين الذي علمه ما في الشرح في محاصل من رطل الدماء  
لانها شئ كونه حسنة ومع الفاعل المطلق هو على معنى ومع التعيين المخصوص  
مخصوص وهذا كما ترى فانه علم من كونه المتع من صورة ولا يحسن من معدود وان كان هذا



[illegible]

من موصوفها الاتصال قبل والآن حار موصوفها الاتصال واما اتصال اللازم فهو  
 يقال لا ضرورة بعدونا من جهة تحقق ذلك اللازم في تحقق منه ثم اذا اراد على الاتصال اللازم  
 ان الاتصال حذرت الاتصال ان احرازه تحقق المطلق في حق من تحققه فذلك  
 اجتماع المتماثلين ولا يفرق لعدم التعدد والعون بل الكمال اعرض لاشارة عن توارف  
 واعلم ان الحسنة لعين الاتصال والاتصال الى الحسنة كما هو في الجاهل فان الاتصال  
 سهل لا يفرق في السواء وانه ان الاتصال فصل لا عرض او معنى كذا من ان الحسنة  
 وليس راءه القائل منسوخا عن الحسنة كما هو المشهور بين المتأخرين وطعنوا بما للاتصال الذي هو  
 التعليل متماثل والمختلف بعد ما تم ان الحسنة من حيث حرمته لا يستلزم  
 السواء وانما موقوف على التوقفات فيعلم منها الرأى المتقدم الذي ان الاتصال  
 والى الحسنة وانما في قربة الذات المقدسة ان الحسنة يمكن طرانا الاتصال  
 فله الاتصال وطرانا الاتصال بين المفضلين كما قدمنا المقدسة الثانية من السورة  
 السابعة من الاتصال من عند طرانا الاتصال ويوجد بربان احزان من ثم عدم  
 والربان المفضلين من الاتصال بخلاف عند طرانا الاتصال المقدسة الرابعة من القائل  
 كس اجتماع القول بعد ما تامة فبررت جميعا ما علمنا وما علمنا والطبقة الرابعة من  
 عتبت الدعوى والثانية محلها للتحقق والتدليل في الدلائل صحتها واما كذا من القول  
 مستغنى عن الاتصال والاتصال حكم المأمور انما هو والاتصال ليس هو انما الحكم ليس هو الاتصال  
 اما كذا فله الاتصال بخلاف عند طرانا الاتصال والاتصال حكم الثالثة والمستغنى عما كذا  
 حكم الرابع ثم اذ لم يكن الحسنة للاتصال حزمة او خارج واسا بط حكم المأمور الذي  
 انه حر الحسنة فله حرار هو القائل بها وذلك الحرار ليس مستغنى عنه فله والاتصال  
 عند طرانه ولا مستغنى عنه في حدوده والاتصال بل نوعه عند طرانه وهو حرار  
 له موضوع هو القائل الذي كذا من ثم يكون مستغنى عنه طرانا الاتصال ومستغنى عنه  
 الاتصال لان يكون الصورة المتحدة واسا في التوفيق وتعلقه ببالذات والذات  
 انما هو عند طرانا بما هو مستغنى عنه والاتصال الصورة والاتصال وقد تنبأ الاتصال  
 الى الحسنة وليس هو الحرار فهو كذا الصورة وهذا الضعف بالاتصال الذي هو كذا الصورة

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



المحل لكن في الحقيقة لا يدل على حقيقة الدليل المذكور في السطر الثاني من الدعوى المستندة من افتراض  
جدا ولم يرسل شاف وغوي يدل على وجود ادعاء دعوى محضه والدعوى اي المحضه لا تعني طرح فرض  
شيء وقابل ثم قد يورد النقض على التفرع الثاني بالسطح ويختلط فان كلامها قابل للدفع فلهذا  
من تركبها من حزين والارام الاعداء بالكلية ونزاع شمس لدن المراد مطلقا لا يوجد بالكلية  
ان الدعاء لا اتصال تحت الداعي هو دلالة الذي نجد معاني الدلالة بواسطة ادعاء  
بل لا بد من تعار او حرز او محل او محل محل لم كيف ولو لم يرد المعنى اوى الى السطر الثاني  
المورد في الدعوى المستندة ولا يرد بالمعنى بل لا بد من تعار حرز مستند ثم يقال في حرز المستند ملك معلوم  
واذا كان المراد بالادعاء بالمعنى ما ذكرنا فاسطح تعدد الاتصال وان الدعوى هي محله الذي هو  
المقدار ان لم يحصل المقدار مع الفضاة والدقيق الماداة فلذا الدعاء بالمعنى فاصل بحيث الاول  
ان ما هو على بحث الاتصال الذي هو معنى المقدر المسمى او هذا البحث وما  
والثالث ان يتحقق بالمعنى الاول ولما تقرر ان الدعوى بالكلية ان الدعوى بالكلية  
للحزم وكذا ان يكون اتصال محسوس هو الذي هو محسوس فعلى وان لم يتحقق كس من الاتصال كما  
احتارة الى كم ومن ثمة هو حاصل البحث الاول وحاصل البحث الثاني ان الدعوى بالكلية  
بالدليل وسواء الاتفاق على ان يدل الاتصال لا يختلف به جواب ما هو بالاختلاف به جواب  
ما هو محتاج عن الحقيقة المستندة عارض في فاسطه متصل ما خارج عارض وحاصل البحث الثالث  
المراد في اتية الاتصال بان الاتصال حقيقة واحدة وبعض افرادها عرض فالحل عرض فالادعاء  
مطلقا عرض والتمسك لا يدخل في حقيقة المحرم فالادعاء خارج عن حقيقة محسوس فاسطه متصل بالاتصال  
عارض والتقرير انما يحل للمواحدة في كون الاتصال جوهرا وان كان الاتصال داخل في حقيقة  
المحسوس فالمقصود ان الاتصال المسمى لا الكمال الذاتية هو الذي احصاه الشافعي قال وفيه  
اشك في ترجيح الى الصلوة المقدر المسمى كما هو مستند الشيخ الذي في كتاب السلوكات وعلى  
بداهة من حيث الاول انما لا بد ان في المحسوس جوهرا في المقدر المتعار الذي هو المسمى  
داخرا وكذا ان يكون المحسوس عبارة عن البولي والمقدار الذي هو موصوفى لكن ليطبق البحث الثاني  
عنه شكل الذي عدم مثل جواب ما هو ان يقتضى خروج الاتصال سواء كان جوهرا او فاعدا

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

وذكر ان رتبة افعال عن محقق الانسان مع كونه محمداً وصدقته عليه السلام في الدنيا  
هي مثل ان غايه بزم من عدم تبدل جوارب جواربها نوعيته الحسينية في الدنيا  
عدم حورية المبدل بان المبدل في الدنيا ليس شخص الانسان بل شخصه واما القول بان كل ما لا  
يتوزع جوارب من غير عرض من غير تبدل في الدنيا فهو من النوع الثاني  
الذي لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الثالث وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الرابع  
وغيره مع تبدل المبدل في الدنيا بل هو من النوع الخامس وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع السادس  
والاقتل في الدنيا عن الحقيقه المستعينة عرض لكن بينها تبدل في الدنيا بل هو من النوع السابع  
عرضية المبدل وقوله لان استمرار طبعه نوعيته المستعينة في الدنيا بل هو من النوع الثامن  
لا يتوزع جوارب ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع التاسع وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع العاشر  
فاما ما قيل ان مطلق لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الحادي عشر وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الثاني عشر  
والاقتل في الدنيا بل هو من النوع الثالث عشر وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الرابع عشر  
السبع عشر في الدنيا بل هو من النوع الخامس عشر وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع السادس عشر  
فقال في كلامه ايضاً اصغر ما لان الاول كذا يدل على ما مانع قول المبدل المقتل في الدنيا بل هو من النوع السابع عشر  
والاقتل في الدنيا بل هو من النوع الثامن عشر وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع التاسع عشر  
وقوله من قوله واما ما قيل ان المبدل في الدنيا بل هو من النوع العشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الحادي والعشرين  
فما كان المقصود من الاقوال في الدنيا بل هو من النوع الثاني والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الثالث والعشرين  
وبما علم في الواحدة على زيادة التقدير وهو في الدنيا بل هو من النوع الرابع والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الخامس والعشرين  
فثبت ما ورد ان المبدل في الدنيا بل هو من النوع السادس والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع السابع والعشرين  
التي هي تعقل بدليل التوكل في الدنيا بل هو من النوع الثامن والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع التاسع والعشرين  
ان المقصود في الدنيا بل هو من النوع العاشر والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الحادي والعشرين  
وما كان المقصود في الدنيا بل هو من النوع الثاني والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الثالث والعشرين  
وما كان المقصود في الدنيا بل هو من النوع الرابع والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع الخامس والعشرين  
استلزامه ولا يخفى ما في هذا الكلام من القوة في الدنيا بل هو من النوع السادس والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع السابع والعشرين  
التي هي الدال وهو المقتل في الدنيا بل هو من النوع الثامن والعشرين وهو ما لا يتوزع في الدنيا بل هو من النوع التاسع والعشرين



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

منه لفظان فلفظ السابغ فانضاف المهيئات المبرزة ماشده البصر يمكن فبذلك اللفظ موضع الحذف من اللفظ  
والثابت بن قوله ولا تقولون من الشدة والضغف في الكسف اه يعني انه يقول انهم يقولون ان الشدة  
والضعف والزادة معنى واحد فاما حذفت بالجل فتم قولون الشدة كمال المهيئة فاذا وصق  
الكسف وهو ليس ذا وضع بالذات فيصبح اتراع امثال الاضعف الغير المتماثلة في الوضع فبمشتدة  
واذا وحده في الكم وسود وضع صح اتراع امثال ان قصر المتماثل في الوضع سمي زادة واذا  
محض كالمدح حيث يكون انما انما التسمية قوة كقوة الجواهر والاسمى باعتبار الوقت والعدد والاد  
لور في اختيار الضغف الزادة والشددة والشدون لقولون من الشدة والزادة وقوة القوة وعرف  
ان الشدة محضه بالكسف وقوة كماله لفضل الشدة الوضعية بالذات والزادة محضه بالكم والزادة  
عالمه ناخبة فان انكر ذلك والمعنى يدعون انها محذوفة المعاني مع قطع النظر عن اختلاف في العمل فذلك  
والواضحات وان كان معهودهم حفظ الاطلاقات الوضعية فلا متارعة للفظ في اللفظ ثم ان الشدة علم  
لما كانت كمال المهيئة والضغف نقصا فاما فقد نزل من الشدة والضغف متوافقين الحقيقة فاما حذفت  
مع الوجود والشدون فيقولون البغض فيه ومع ذلك يقولون بالحادسية الاربدة وانما يقصر في الكم فزودة  
ان الكميات المستقلة لا يخل الى اجزاء وميتة متخالفة الحقيقة ومخالفة حقيقة الكل فزود عليهم ان الزودة  
بفارقته في الكم والكسف في الشدة لان الكسفية الواحدة لا تخرج عنها كسفيات متخالفة كما في محض  
هذه الباحت لطلب من شرها السلم وحوشها على ومن حوشها المتعلقه بالحوش الرابدين  
المتعلقه بشرح الموافقة قوله ثم لا يخفى ان من كمالي الشيخ الالهي اه المخالفة من وجود حيث  
ثبت السوي في السلوكات واكراني حكمه لا شرقي وكرهه في السلوكات وحقق ذلك ان في  
الشمع من ينزل الكمال هم فيه ان التميز الذي هو من في المقدار ثابت اما مقدار فبما  
ان قيامه بالمقدار ثابت فاما المقدار فما في الوضع ذلك رة وان لم يكن مقدارا فلا يستقيم في  
السلوكات فكم الركب من السويلا والمقدار فان قلت قدره في حكمه لا شرقي فان المقدار  
يرد في الزادة كمال مية المقدار والسفطان المية فكيف يصح قولهم في تبين مراده ان المقدار  
الذات الذي لا يزيد ولا ينقص محض على قول حكمه لا شرقي قلت كسر الاقربان مية المقدار  
لا يزيد ولا ينقص فاقدرهم ما نوا الشك في المية بل معهودهم ان المقدارات لا يزيد ولا ينقص  
عند نوا الكمال على الشمع والذي صح به في حكمه لا شرقي ان الافراد الاربدة تزيد في المقدار



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

الصفوة وكشف بكونه الحبيب بالضم  
 ما بينه وبين قدامه ان يكون  
 الى تبه في غير نعم ولا يكون الحبيب  
 شكره في غير ما كان في غير ما كان  
 يدبره في غير ما كان في غير ما كان  
 لم يفرق ولا يفرق على ما كان

[illegible]

الحسين عند فشي السوء اه فبعد ان اتت له في كلامه فان الذي قاله . الحمد الجورج اه في اوجري وكلامه ما سبب  
الى اخره بل وبسبب انه في الاصل من نفسه . اه ما تبست وعنه في ذلك . اه هو السوء الذي بعد  
من كلامه وقد تكلم عليه ما كود وقد علمت انه . طخل وانما  
المقدار بالتخلص والشكاف كالمعدل البشوا . است فداقر بهاى . اه  
وبسبب ذلك المحقة فانهم قود فاما الجواخير . اه من ربه اه انما انتم على الله لا تم ان الله  
في الكل كبر على الجور في نفسه بل الذي . اه لا علم عند اعتبار بين حاصل من المقدار  
المتبين بالمقدار الجور واهل الله ثلث فلما لا سم ان الحمد الجورج مقدار بل انما مقدار بعض المقدار ليس سوا قد  
في نفسه بل سبب الذي على ما كان اما الزيادة في عارضة الذي هو المقدار عند عوض . اه كبر عند التحصيل من قبل المتناو  
من عوض المقدار وتحصله بعين افر هذا المقدار الذي يكون . اه من عند رايه اعدا ما كان . اه كان من عند  
والمقدار بعض من عند كسل السوء بعينه فان ذاته لا يزيدا فزيد مقداره الحاصل قبل الجور . اه يجب عليك ان  
هذه الوجه لا ينبغي ان يقول بالاعتدال بين احد ما سم في التقدير والاخر متعين التقدير على ما قال الله لا يمكن الجور  
كما لا ينبغي على المتناو قوله . اه ان في الجسم باعتبار الامتداد هو امتداد في هذا السليم ما سم . اه من عند علم من قبل الله  
الفتنة ولا يقول ان ما يتبدل عند تواردها السكال غير ما تبدل عند التحصيل وانما كيف لا يتبدل ان ما يتبدل عند توارده  
ان السكال غير ما تبدل عند التحصيل وانما كيف بل المتناو يتبدل الامتداد عند تبدل السكال على السبب يقول ذلك  
الامتداد هو المقدار المتعين الذي يتبدل عند التحصيل وانما كيف والحق ان لا يتبدل الامتداد عند تبدل السكال اصله  
قوله فان الانسان الواحد ليس هو الواحد فلهذا وجهه شخصه واحد بعد اداء ما يلائم الواحد من الانسان . اه كل من هذا  
ليس في محله ان الواحد في الانسان ليس هو واحد . اه فلهذا وجهه شخصه كثيرة تتغيره بالافراد قوله وانما في قوله  
وجد موضوعه ان شخصان قد يوجد على ما بان هذا انما يصح لو كانت الوحدة الاتصافية ملازمة للوحدة الشخصية  
والاذا كانت قد منتهى وبطل هذا يصح لكثرة لان ما يقتضيه تحقيق الامتداد التي كانت من غير متقبل البتة وهو المتكسر شخص  
يجوز ان الوحدة الاتصافية قال الله . اه كيف نفس عاقل من بدن الانسان وكذا في العن . اه في النفس  
يجوز ان يكون السبب في بدن الانسان وجوده في يوم فلهذا كان حين الاعتدال . اه كان هذا هو السبب في الجور  
ان يحميه فلهذا ان الذي ان الوحدة الاتصافية ملازمة للوحدة الشخصية وكثرة الاتصافية لكثرة الشخصية وبذلك يدعي  
وانما في ذلك محاربة وتبعية على بان الامتداد المتناو لا يتبدل بل هو الموضوع المتناو شخص وقد لا يرد في المتناو  
وانما الامتداد المتناو هو كسائر الامتدادات واولئك الامتدادات المتناو لا يتبدل بل هي متناو الامتدادات المتناو في نفس فرد



الاشياء لو كانت موجودة فاما بالذوات متحدة او بوجود واحد فمع الالام كان الموجود بعضها بلزم من دون  
شئ او ان يفرق من غير شئ من واحد فليس على النظام في الشئ كذا فيكون من غير شئ او فيكون من غير شئ  
وهو او هذا من الذات بخلاف اتحادا موجودة فلا اتحادا او لا وجود له في شئ وكذا اذا كان بعضها موجودا او  
بعضه لا يكون الا في الوجود والوجود لا ينفصل عن الوجود الا بالذوات المتعددة والذوات المتعددة لا ينفصل  
بعضها عن بعض الا في الوجود مثل الحال قبل ذلك فان قلت قلت الوحدة الشخضية وكيف يمكن فصلها  
في المركبات وجودا بالذوات والذوات المتعددة الشخضية بغير الوجود الشخضية ذلك يخص بالذوات  
والمركبات الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية  
فليس في الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية  
فلا يمكن ان يفرق الذات كثيرة ويكون الوجود واحد او هذا الوجود مما يمكن على السبيل الفصل الواحد اجزا موجودة بوجود  
واحد وجه او لوجود الذات الواحدة والكثرة الشخضية على موضوع واحد فذلك الموضوع عند وجوده يخص الواحد كان  
يشخصها واحد وعند وجود الكثرة الشخضية كانت اشياء كثيرة فلهذا الشخضية قد لا يشخص وهو حال فذلك  
ان الوجود الشخضية والكثرة الشخضية لا ينفصلان على موضوع واحد اذا تمهدت المقدمة فنزل ان الفصل الواحد  
يضم عند وجود الانفصال ويحدث هو بان افترقان يتم لعدم الفصل اذا كان لغير الانفصال وحدة النهائية  
وقد اتت حين الانفصال فوجب ان يزول الوحدة الشخضية بزوال الوحدة بينها واذا زالت الوحدة الشخضية  
ذات الفصل ولم يبق تلك الذات وحدت فان افترقان لان موضوع الوحدة الشخضية يتغيران في الذات  
ووجود الانفصال الواحدة الشخضية والكثرة الشخضية على موضوع واحد فذلك الموضوع عند وجوده يخص الواحد كان  
الذوات الشخضية او فرضه عليها بدل الانفصال الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية  
فقد اتت بان الفصل الانفصال معدوم الانفصال وبالعكس ليس فيهما علاقة باشتراك الاسم كما هو عليه  
في الوجود المفصول وما ينبغي ان يعلم ان ايمان بان الفصل بطرمان الانفصال لك يوجد  
انما ينفصل في الانفصال الفرضي ابتداء بدل الانفصال لان الوجود الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية  
ان لا يكون في الشخضية عند فرض الانفصال بدل الانفصال بل يكون في ذلك النوع شخضات والوحدة الشخضية والكثرة الشخضية  
لا يتبادران على موضوع واحد كما يتبادران والاصح فرض الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية الشخضية  
الوجود الواحد فلا يلزم ان يكون الذات في هذا النوع هي الذات المفترضة لان الفصل كان قطع مادة البحث  
وثبتت المقدمة الثالثة من الالام ليس فانهم لم يهاك كيشتم بواحدة او بغير الفصل الانفصال لا ينفصل الا بالذوات

انما يقسمه مثل الخطوط والاشكال كالنقطة من طرف الاتصال على الخواص  
 في الاستعداد محض لا يقسمه عند سطوح الاعداد  
 اقسامها بالعلم بالخواص التي يقسمها ويؤيد العلم بغيره  
 لا يستعمل في الشيء ثم ان البرهان على خلاف ذلك كلك بقوله  
 انما يقسمها اى استعان في تبديل الخواص بالاتصال  
 من دليل لمن اين يثبت العلم بقاء الخواص  
 انما وانما في هذا المقام بغيره باقول بوجوب  
 حقيقة الى ذلك النصف بغيره وهو موجود قبل الاتصال  
 بعين وجوده كالمحصل الشخص الحادث عليه الاتصال  
 الاتصال كافي في الشيء كالحكمة الخارجية وبما قول  
 فقد بطل وجوده لما كان وجوده الاخر انما بطل وجوده  
 قد حدث موجودان افران منها وانما ان غير الماهية الموجودة  
 مع وحدة الذات فاذن كل السواد انهم لم يكونا  
 كما جازم انك قد علمت ان السواد في الحقيقة لا يوجد  
 بغير السواد موجود في الخارج لانه ليس كل سواد  
 فقد بطل السواد انما بطل السواد في الحقيقة  
 بقاء النقط التي هي راس المحروط مع العلم ان النقط  
 في محله بها تعين فاعلم في الحقيقة فاعلم في محله  
 الا ان في السطح وكذلك السواد انما محله  
 بغيره في ذلك تعين فاعلم في الحقيقة فاعلم في محله  
 انما بطل في محله فاعلم في الحقيقة فاعلم في محله  
 المحروط في جهة السواد الى قطعها وقطعها  
 محطش منها لم يبق محطش بل انما يبقون محطش  
 حالها في الحقيقة السواد عند الاتصال كما هو سبيل

من محل نقطه الركس منه موجودا بعين وجوده صورة انفسه المحدودة المتعددة الحدود بعد الامور  
دلت ان وجوده عند الانفعال ليس هو موجود في صورتي الانفعال والانفعال بعين وجود كل من الصورتين المحدودتين  
فمقتضى الانفعال في كلا الجهتين انما هو في الحافضة مجردة عن قيدان فيكون ما دار في الاثارة بلا شكل ان الجسم  
منه شمس محل الركس لا يلد ان حربه او المقدار المتقال قابل للقسمة الى غير النهاية في فرض انه يلد منه قدر وفيه  
قد اراد انه من قربا او اكان موجودا لمجوع شمس على مذهب الانلاطون ان يكون قطره القاعدة المقطوعه  
من قطع الركس بعضها من محل الركس وبقية هو مضام بعينه النقطه العقلانية وعلى مذهب ارسطائين التمام بالعدم  
ككلمة بالقسمة لكن البديهة شامة له بالبقاء مع انقضاء عند القسمة وسقط قول من قال ان مجموعتين يبدون العدد  
في انقضاء الجسم المحروط والحال به ويزعم منه انقضاء النقطه مطلقا انتهى كلامه وهذا الكلام اشبه بكلام المحامين فانه  
ما يدعى ما اذا اراد ان يكون محل النقطه المحلقة المتصل تمامه من حيث تمامي انقضاء في جهة النقطه  
تماما في الجهة الاخرى بل في الاعتبار بقدر الحق لكن هذا المقتضى ان النقطه عند الغدوم الخط بالانفعال لانه اذا الغدوم  
ذات الخط فند الغدوم محل الذي هو الخط بحيث بالقطع تمامي ضرورة وبقاء الخط المجتث مع الغدوم ولا  
خط مما لا يستقيم من عقل لم يعاصه حين ذلك الحال في المحروط فانه اذا كان المحل للنقطه المحرقة حيث من تمامه  
الى جانب الركس وتمازى في جهة القاعدة بلغ في الاعتبار في المحلقة فاذا قطع المحروط فند الغدوم ذاته فاندوم مما هو  
تماما الى الركس والى القاعدة ضرورة وان اراد ان محل النقطه الجزء المتصل من الخط او الخط او المحروط فلهذا راعين  
بالصور في فاني لم يكون محلا وبما افرا المتصل است موجودا بغيره انما هي شيئا متوحد فلا يكون محلة للمحلة  
لا وجودا بغيره ثم لم وجودا لافرا لكنها موجودة لوجود الكل كما هو مصرح في بعض كلمات بل لموه فاذا الغدوم الكل  
خط بطل وجوده في كل وجود الجزء في الغدوم محل النقطه كسفي مع الغدوم الخط او المحروط وبالجملة لم كلام محل الشيء  
ان ينفوه عنه عاقل ومما هو ان ينفوه عنه وقد ذكرنا ان الاشكال لا يختص بالمشايين لانه كما يزعم عليه الغدوم  
بالعدم المحروط وهو مستبعد عند البعض كما ذكرنا على الاثر اثنان ان يكون محل النقطه بعد المتصل جزء المحل الذي  
عند الوصل وهو باطل ضرورة فمما ليس النقطه في قولنا بان تعدد الوجود بعين كل واحد  
انما يختص بالنظر ان ما ذكرتم انما يلزم من ان يندم ما يتكرر في الخارج بالانفعال فيبطل منه الغدوم الجبرر المتحد الجوزان  
لا يتكرر بالذات ولا يبطل وحدة الصارمة البديهة الملازمة لوحدة الشخص المستعمل يجوز ان يتكرر وتعدد بالانفعال المقدار  
العارض له فيجزم المقدار الاول ويحدث مقداران افران وبقي المتحد الجبرر كما كان بهذا البحث انما يكون محلا  
القول بالانفعال بين الصارمات المتقال متضمن الذات ومبهم انقذات والاخر متضمن المقدار كما قد عرفت بالعدم



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

ما يتوقف عليه وجود العالم الجسماني ووجود النفس الناطقة التي هي النوع الكلي فلا حل من الجزئية المتفرقة عن الشئ في الوجود  
واما ما ذكرناه من ان مركب من اقسام الجوهر متوقف على وجوده وتنفيد ذلك العام موضع آخر فلهذا قلنا ان تركبها  
مع انك تتركب في اقسامها والتمثيل انك لم تتركب في اقسامها في قوله وتنفيد ما ذكرناه في الشئ  
الاجزاء فلهذا ان جوهرية الشئ وكونها بالفعل ليس شيا اخر الا انها جوهرية مستقلة كذا في الجوهرية التي لها ليس  
من الاستعداد بالفعل بل بعد ان يكون بالفعل شيئا ما بصورة وليس معنى جوهرية الا انها امر ليس موضع  
فما كانت بينا سواء امر وانما ليس موضع فهو سلب وانه امر ليس يلزم من ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام  
ولا يميز الشئ بالفعل شيئا اخر بالامر العام فاما كيف بالفعل فلهذا مستعد لكل شئ بصورة التي نفس ليس امر مستعد  
وقابل فان ليس منها حقيقة بل هو كونه بالفعل وحقيق اخر القوة الا ان يطرح عليه حقيقة خارج فيفقد ذلك بالفعل  
ويكون في نفسه باعتبار وجودها بالقوة وهذه الحقيقة هي القوة وتنتهي اليها في الشئ المستعد اليها  
الما هو سلب وفصل من سلب المركب الماهوي هو صورة انتهي اليها وتكون است ان الامر العام لا يميز في الشئ  
خل في ما يلزم اليه بالفعل وان فلهذا مستعد لكن يقول ما اذا اود بالمتعد الغير هو الفصل اما المستعد في  
وجوده وفعله بان يكون وجوده بقوة فاما بطل فانه يستلزم ان لا يكون الشئ موجودا بغيره الا ان  
يكون حادثة خارجا انما قد يتبعه عندهم اما المستعد لا شيئا غير ذاته ووجوده فاذن الحقيقة الاحدية الحاصلة من  
الانعام بها الفصل في هذا العام الشئ بالفعل واليها عليه الجوهر بالفعل فلهذا مصدر في الحقيقة وهي صفة القوة  
لا شيئا الا في الوجود المستعد في الوجود لقوة وجوده بالفعل فاذن الشئ صفة القوة والفصل  
فيتركبها انك تعلم في الجسم جوابه ان موضوع الشئ ان الفعل شيئا فلهذا القوة لان الحقيقة الوحيدة الحاصلة في الامر  
العام والاستعداد في الخارج فلهذا ذلك الامر العام نفسها الاستعداد وفعله هذه الذات الاحدية في فعلية  
فيتركبها ان يكون الفعل فلهذا القوة والاستعداد مع هذا كونه في الاستعداد  
فيكون في الاستعداد لا مع قد يتبعه القوة فلهذا الفعل فلهذا التركيب في الفعل ان يقول بعبارة  
على اصل الاستعداد فان حقيقة نفس الاتصال يكون هو قوة القوة فلهذا الاتصال في فعلية  
قوة لا يميز الشئ في التركيب وفي الاتصال فلهذا لا يكون في الاستعداد ولا في امره على مصدره  
فيقول مصدر في القوة في الاستعداد نفس الاتصال اي ما هو متصل بالذات فلهذا الاتصال في فعلية القوة في  
فيكون في الاستعداد في الاتصال فلهذا في التركيب فلهذا في التركيب فلهذا في التركيب فلهذا في التركيب  
فيكون في الاستعداد في الاتصال فلهذا في التركيب فلهذا في التركيب فلهذا في التركيب فلهذا في التركيب



فصل في بيان ما يستلزم التركيب الذي هو في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
فانهم وانما هو في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
اولا الامر الاعيان التي هي في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
ليست موجودة في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
ان الهيئة المتصورة في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
الهيئة التي هي في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
حكمه الا انما هو في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
قالا ما يقاس الى الصورة كمال الموضوع بالقياس الى الوضوح في تصورهما ووجودهما في الخارج  
ما يصره كما ان الوضوح في الموضوع وما ذكره من الشيء لا يكون موجودا في الخارج مجرد كونه امراما او وجودا  
اما كلامه في صحيح ان اراد بالموجود في الخارج الموضوع العام المستقل اما اذا كان امراما او وجودا او غير  
مستقل ديم الا شيئا بما يخصه ويؤتمر بالفعل فاستحالة منوعة وهذا الشيء عجايب ان الشيء موجود عند  
تغيير في الموضوع المتصور للصورة فاذن يقول امرام في الشيء لا يصلح ان يكون موضوعا او اصطلاحا كونه مجرد  
الموضوع عام لا يفسد كونه عبارة عن امر طلاقا امنا لا وجود له اصلا لا بان يكون في الحقيقة خارجا  
شيء ولا بان يكون مجردا وبنينا اما انشعابه الى الصورة فلا يصلح ايضا ان يكون ما حقق امرام موجودا  
الا انما انما يكون في الشيء لا يوجد في الشيء فاعلم ان الكلام في سبيلت الجمل واعتبر ان الشيء المقبول  
الامرام انما هو قولنا لان موضوعا او ليس بالامرام نفسها خصوصا فافهم من معنى الجور  
فانما هي نفس الوجود بل الهيئة الوجودية بل هي نفس الوجودات ما يوجد عين جميع الوجودات  
كلها في المطالبات وفي حكمه الا انما هو في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
قولنا موجودا في الشيء في الشيء كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
السلب هو غير متصور في وجوده لا يذللها بل هي تلك الهيئة هي لا يمكن ان تقع الا في الوجود فكل وجود  
والاستعداد حقيقة البرهان حقيقة انه من غير وجوده بعينها قوة لا موز في غير وجوده في الاستعداد  
لان حقيقة يتصل ثم بعضها الاستعداد في الشيء الى مادة اخرى وان كان الموضوع في امرام  
فانما هي فافهم انما هي في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان  
لان الاستعداد في الهيئة البرهان كذا ذكر في البرهان من قولنا ان

[illegible]

استعدادا وادراة مخصوصة بالذات المطلقة كقوله انوار الالهة

تتولد ولا يكون ساطعا لان استعدادها

لا يتغير مع تغير استعدادها

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

واحدة يكونان تحت استعداد واحد

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

مختلفتين يكونان تحت استعدادين

مختلفين

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

واحدة يكونان تحت استعداد واحد

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

مختلفتين يكونان تحت استعدادين

مختلفين

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

واحدة يكونان تحت استعداد واحد

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

مختلفتين يكونان تحت استعدادين

مختلفين

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

واحدة يكونان تحت استعداد واحد

والمستعد والمطلوب اذا كانا في نفس

مختلفتين يكونان تحت استعدادين

مختلفين



[illegible]

[illegible]

[illegible]



بمرتبة شئ واحد بحيث يرتب عليه انتماء شئ اخر مستحيل وان الحمول مستوية فكل حمول  
 حمول اخر في بعض انتماءات التخصيصات نقول مثل ذلك يجوز ان يكون فيه ان الحمول متى لم يعمل لا يمكن تعلقه بالماور يكون  
 انما في كل شئ ثم هذا ايضا معني على تقدير النواحي التي السائر في الافراد وايضا على طريق التثنية فكل ما عليه فمما يختص في الحمول  
 بوجودات فهو كمنه في موضع شئ ما يجوز ان يكون فرد من هذه المتحدات سواء عوالم موضوع فرد اخر ضعيف  
 في موضوع فاصل الثاني انه من الاصول المتفردة ان يكون فردا بطبيعة الواحدة من جهة اختلف التوابع فان كان  
 بدون لحاظ التوابع لما شئ يكون متفردة في فرد لا يتصور هناك تعدد حتى يحل مادة دون اخرى واذا لم يكن لها  
 شئ في الدنيا لا يكون المادة فكيف سببا جها الى المادة المتفردة على علمها فيها الى شئ ما واما في غير شئ  
 فان الكلام في الاصل المتبني عليه في هذه النواحي ان المادة ثم بعد ذلك فالذي ندرج في نوعه ان تعدد الحمول لا يكون  
 الا في حصة المادة فيكون فرد من الصورة لا في مادة ويكون جسمه شئ فقد ان المادة والافراد الا في مادة ويكون  
 متفردة بغير استبعادات المادة فاصل فيه قوله وايضا لو انك قد قدرت وتكملت الى ما لا يجوز ان يقتل  
 الصورة بالكل من المادة وعدم لانها لو انك من المادة فلا ينبغي غير المقدار او الشكل فبذلك الانفعال المتبني  
 في المادة وبذلك هو ان الشئ الذي تمام على عدم صحة تحدد الصورة غير المادة في شئ في الفصل الذي يتبعها واما عليه  
 قوله ولا كانت الجسمية المطلقة منه نوعه الى انما في الكلام على كون الجسمية حصة نوعه لان الجسمية لا يكون شئ واحد  
 النوع بالكل وعدم لانها تختلف بفصول متنوعة وافتر في حال افرادها يجوز ان يكون الجسمية في ذلك النوع  
 ولم يكن الجسمية متماثلة في المادة المستفردة في تلك الجسمية النوعية لان الافراد لا تختلف شئ داخل في  
 الحقيقة الشئ فليس هذا الكلام على كونه لا المادة المطلقة الجسمية قد تختلف بعضها عنها بعض الفصول المتنوعة  
 لان في الكلام فاصلا لان مقتضى الذات لا تختلف عنها والا لان مقتضى الذات وذاك حكم عام في الاصول والافعال  
 بل في المراتب كقوله ايضا مقتضى الوضو العام ايضا لا تختلف في اي فرد يتحقق الوضو العام في شئ  
 قوله واما الجسمية فمما لا رادها في هذا الجواب على كلام التوابع سواء من حال كونه في المادة او يكون  
 الى انما في نفس الجسم نوعه باعتبار انه في شئ لم لا يحددها مع غيره ولا يمكن كونه في شئ لا ينظر الى المجموع منه  
 ومن جهة اخرى اذا كان لا يطرئ في شئ بل المقدار الذي يحتاج الى فصول الى هذا الكلام من الشئ في شئ  
 الى ان المقدار الجسمي لا انواع المذمومة في شئ من هذا واسط الجسم التام ويجوز ان يعلم انه غير قابل بالاعتدال من  
 ان يكون غير على خلاف معلوم من ان الشئ في السد لا يزيد لا قوله بل يرجع وتقول ان من الجسمية غير معلوم  
 الى وقد مر من ذلك الحكم وان يجوز هذا الاحتمال كمنه في النفاذ المتوحد في شئ من هذا علم نوعه فيقال ان حقيقة

[illegible]

[illegible]



واما ما يجوز ان يكون تلك الاشياء بعض البسيط الى مقول تلك القوتية فمنها ما هو بسيط  
 الا جاز ليت بواحد من البسيط فمثل قوله فلا محالة كل من هو تلك من الكوكب ايضا فانواع تلك الكواكب  
 بعدد اشياءها فقول اولو محقق كوكبان او ثلثان فيسار لتحقق كوكب واحد او تلك واحدة من تلك من هو  
 للانع كما قد علمت قوله فان اعتبر واما اصل الفظة فينبغي ان يسمو زمانا من المستحيل ان تلك الاتصال اقرب من كون  
 وهو الاتصال الطاهر من محلا يلزم وهو نفور غيره لانه ابدى من على هذا الصلح اصل الربط على الحصار كل نوع في مستحضر  
 وهو محقق ثلثان او كوكبان لا يلزم هذا الاتصال كل كوكب وتلك بعد الاتصال كما يلزم قول الاتصال البسيط  
 الاتصال ولا مانع من قوله تجافى فبذلك من شئ نوع واحد والاعتداد فلا اعتداد لا قبل الاتصال الطاهر وانما قبل الفظة  
 فلا يلزم منه ما بعد ثبوت المادة هذا كما هو اذا اقر البرهان على التوصل كما افترسته واما اذا اقر على انباء على الظلال  
 الا لعدم ما لمرة فلا توجه بهذا لانه يفرق جوار الاتصال الفظري وقد مر في ان الفظة لا تجوز لا من  
 البسيط قوله ما يقول بانها المقصود كما وقع من الحكم وغيره الى ذلك من اسما اشياء كجود الصورة غير البسيط لا يرجع  
 حاصله الا ان الصورة لا يجوز فيها مجيها دون حلول المادة ولا شك ان هذا ما قد تركب كل جسم من البسيط الصورة  
 وقد عرفت ان تلك الاشياء على هذه المسألة في الحكم كما كان في حدس كل اسم السبع والربط للصحة بعنوا الفصل ان الصورة  
 لا يتصور في البسيط بل شريع في الطال لا يتأخر في الاعداد ثم في انما ثبت ان التباين والتشاكل لا بعض من جهة المادة فقال  
 الحكم لا يخرج كل كلام السبع على كون مقصوده اشياء كجود الصورة غير البسيط لانه يلزم انما المقصود من كل  
 على ان المقصود ان التباين والتشاكل ما هو ان من جهة المادة وهذا كل وجه لا يظهر لعدم الرضوخ وجه وهو شامل قوله  
 وهو غير ان التباين والتشاكل على ما هو في تلك الاشياء كجود الصورة غير البسيط لانه يلزم انما المقصود من كل  
 اصل غير التباين والتشاكل كما ان التباين والتشاكل على ما هو في تلك الاشياء كجود الصورة غير البسيط لانه يلزم انما المقصود من كل  
 فكل زاوية مقدار ثلثي قائمة لان الروايات الخالية على نقطة تقاطع الخطوط عليها كغير مقدار اربع قوائم  
 من اقله سائر الروايات الخالية من نقاط  
 قوله لاربع قوائم ثم فصل بين نقطه تقاطع كل خط مع  
 فيقطة للزاوية خطوط مستقيمة  
 ردا الى المركز فثبت مستقيمة راديا كل ثلث منها اثنين  
 يذو الا واما متساويان باسكن الخارج في ثلث ادير الخطوط الخارج من المركز الى المحيط وكل واحد منها ثلثا  
 ايمه لا يجمع الزاوية المركزية كما يجمع ثلثين ايمه لان الروايات الثلاث من المثلث متساوية لثلاث ايمه لان المركز  
 ثلثا قائمة بغير اربع ايمه فاذن كل منها ثلثا قائمة فاذن كل ثلث منها ادير الزاوية فاذن كل  
 اوية لان التباين والتشاكل في الروايات الخالية والذات كان صلح الطول كجوز الزاوية التي لو برزنا الصلح

[illegible]





[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

فان كانت المادة بسيطة الى المادة غير صريحة لان ما حقي الكل والجزء ان كانا متحدين كانت الصورة دفرة واحدة  
واحدة ولم يكن احدهما اولى بالكلية والاخرى بالجزئية وان تباينا كانت المادة في العوض الكلية والجزئية تحتاج الى مادة  
ري - دالا الصورة الفهم دفرة في العوض الكلية والجزئية والجواب ان المادة واحدة لكنها مستعدة بذاتها  
يكون بحيث يربى الجزء يكون صورته دالا مستعدة او الى المادة والقوة والفاعلية ليست تامه في الاستعداد  
على حسب استعداد المادة فاعطت له مقدار معين ثم يفرغ مما هو فيه واما الصورة المجردة فليس هناك استعداد مستعد  
المادة في نفسه من الاستعداد كما لا بد من استعداد في روجه فذلك يمكن هناك ان نقص مقدار بحيث يكون ما يفيض جزءا منه  
لان المتغير انما هو الجزء والكل سواء في كل نوله فكل الاشكال والصور تختلف حسب اختلاف المادة اما الصور الثابتة  
ببداية عرض الغرض العام مع وقد تكرر في دعوى ان المادة محسنة بنسبها والماديات تختلف باختلاف المادة في مواضع  
منه من هذه السارات منها في الموضع ومنها في جواب ايراد الامام على قولهم كل كل منكم انما هو منكم فذلك يكون منكم من كل  
بان المادة الكائنات دفرة فلا يوجب التكرار والاداء والكائنات مستعدة فلا بد استعداد المادة من مواد غير متبدل واما  
الطوبى بان المادة تتحد بذاتها والماديات يتحد بها ويرد عليه في الموضع ورواياتهم ان البسوط في الكل والمواضع  
والعدا في يتحد بالعرض بواسطة تعدد الصورة فكيف يصح ان مادة الجزء والكل متغايران بالذات والعوض ليس كيف  
ليس ما هو متغايران البسوط لا تعدد فيها للكلية ولا جزئية اما التعداد بالذات للصورة الجزئية ونسبت تعدد في ايها ويرد في  
الاخر انه اذا جرد تعدد المادة بالذات فلا يحتاج في تعدد الى ايراد في الميت كلما دلت على الحاجة في تعدد الى المادة اصلا  
ويكفي دفع اصل الادب وان المادة لا تعدد فيها الا بالحقيق والماضي لكل مادة متحدة من شخص فالماديات تتحد في اوضاع  
بالمادة اما لا تقلد فيها بالكلية كالصورة الحرة من ذلك واما اختلاف احوالها من الاستعدادات المختلفة وغيرها واما  
المادة فلا اختلاف فيها الا بالحقيق حيث يختلف في انما في النوعية الكلام البصر الطوبى لولا استعداد في جواب ايراد  
المورد هناك كالا حقير ثم ان هذا الجواب ليس ولا يعني مزج مع لان المادة حقيقة ان الحق في الشخص الواحد يمكن  
الشخص متماز متشخص في الحقيقة من حيث هو حاله بوجوه الاشتراك فيقول بهذه المادة بانه الاشتراك غير ما نقص  
الا متساويان يكون المادة متشخصه بنسبها فيها اذا جرد في المادة وغيره سواء فلا وجه لقول بان تعين الكل المتشخص  
الشخصي انما يتغير من المادة واما غير ثباته المتساوي فلا بد من حافة المادة من شخصها الى شئ آخر ولا يمكن ذلك لان  
شخص الحال من قبل المحل فاذا لم يكن محل او متعلق وهو المادة فالكلام في شخصها عايد فيعمل فيقال  
والا لا يمكن زواله او بقاءه بمجرد ان يمنع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا يفيض منه بدو الا من فلا بد  
او زوال الكل من الصورة المجردة فان قلت هذا العارض في حكم الالزام فيدفع فيه قلت كلا ان العارض

يجوز ان يمتنع به ان لا يجوز عدم استمرارها في اذوال الجسم بخلاف اللازم فخال فيه قويم لان ما يجوز ان يمتنع به المادة  
 انما هو القبول اه جهة الجواز قد يتحقق النظر الذي يرد على شمع حكم العين هو ان دونهما على انما يمتنع به  
 المستعد ولا يلزم على تقدير كون القوة المحسنة فاعلم شكل فخال قومه وانما المتعبد الى الاسم مما دون  
 انما اقتضاه الى هذا لان ظاهر تعريفهم غير ظاهر لجواز ان لا يكون المتعبد لشكل فاعلم شكل فخال قومه وانما المتعبد الى الاسم مما دون  
 مباشا لكن يلزم ان يطلق العارض على الجاهل الذي يمكن مقارنته به هو تعبد عليه الجاهل الاول ان يقال بترك  
 شتر الجاهل يتقاس على ما ذكر في اللازم والعارض فخال قوله فان يدرته تلك الصورة انما يحصل المحسنة هو الذي  
 يستدل به على ان كل كنه مشترك الاشخاص للابدية من المادة والادنى ان يقال البنية اما من تودم الهيئة بوساطة غيره  
 واسطة فيلزم عدم التعدد في الاشكال بل يمتنع فخره في شخصه والاس من العوارض فيكون ذلك فلا يمتنع استعداد مادة وانما  
 في الشرح وهو المشهور فيهم ان الهيئة لهم ان يحصل بالعارض والبدن على هذا الكلام الشرح واضح لكن في  
 ن بعد تسليم ما ذكر فانه ما يلزم ان يكون ملكا الكثير الاشخاص مادة في الهيئة لان لكل فرد مادة فيجوز ان يكون  
 على الكثير الاشخاص في وجود مجرد عن المادة فيحصل الشخص بالوجود وقد توجد في المادة فيعين بحسب استعدادها وتقسما وقد  
 كثير او اذا جاز هذا فيجوز ان يتحد الحرفية عن المادة وتحصل بها شخص ان لا يكون الشكل متعلقا بالشيء بل هو  
 لوازم فلا يلزم المادة للمجردة وانما يلزم المادة بغير هذا الشخص فخال ثم ان في الهيئة عليه كلاما بل سبق ذكره هنا فصل  
 في الهيئة لا يجوز عن الصورة قد اورد على هذا المطلب صورة غير اوردته المهم منها ان حقيقة الهيئة القوة والاستعداد  
 راجعت الى القوة متوقفة بالفعول بدون الصورة فيكون ذاتها بالفعول والهاقوة قبول الجاهل والافقده الشئ عن  
 ما وما يكون مصداق الفعلية لا يكون مصداقا للقوة اصلا فاذن يلزم ان يكون ذاتها مركبة من الهيئة والصورة كذا  
 الشيخ في الشارح وانما قد عرفت ان هذا اللازم يلزم واما استلزام كانت الهيئة مجردة او محسنة لان ذاتها  
 لا بالفعول في الوجهين ومصداق الفعلية وانما قد عرفت ايضا ان الاستحالة في ان يكون شئ واحد مصداقا  
 عليه قوة استنباطا واذا قلنا ان الشئ ان الفعلية في الهيئة فعليه القوة والذي يستلزم مصداقين او اما  
 التي بالفعول غير القوة فلا يلزم ترك الهيئة وهذا بعينه جاز في الهيئة المجردة فان الهيئة بعد التفرع  
 بها التي هي القوة فعليه الهيئة القوة لانها غاية في الباب ان حقيقة الهيئة لا يكون واجبة بالذات فكم  
 الى معنى الفعلية ويجوز ان يكون هو العاقل فقط لا ما عدا ان ياب يحصل فبينة ما حقيقة القوة اربط عليه  
 صورة ومن ادعى فعلية الجاهل ثم بعد هذه الوردات كملت مقومات الهيئة فلا يلزم منها المطرقة  
 عدم صحة تعريفها عن الصورة مطلقا كذا خصوص الحرمة فيجوز ان يكون فعلية الصورة افي غاية



اجن التوى على الحسية وبغيرها حقيقة متصلة غير الجسم ويكون ثباتا استعداد الجرم بان نزول تلك الصورة ويقوم  
 بها المادية شامل ومنها انما لوجج تجردا فيجوز ان يقوم غير ذلك بوجوده الخاص ثم يجوز ان يقوم ذات كم عند  
 صورة فيكون ما يقوم بالفعل بان لا يولد له بغير بعض لان كل عنده ما يقوم بالفعل بعضا فليكون للحادة  
 صورة صورة عارضة يكون بها واحدة بالفعل وبالقوة وصورة اخرى عارضة بحيث يكون لها بغير واحدة بالقوة  
 يكون في الامر من شئ مشترك بينهما بالتقابل الا من شأنه مرة ليس مية قوة ان ينقسم من شأنه مرة ان ينقسم اعني بالقوة  
 التي لا درسلية لها فيلزم ان هذا الجرم قد انقسم وصار بالفعل اثنين وكل منهما واحد بالحدود غير ذلك وان يفارق  
 الصورة الحسية فليفارق كل منهما الصورة الحسية ويبقى كل واحد منهما جرم واحد بالفعل وبالقوة ولا يمكن ان يتخذ  
 ان اتخذ اذ كان كل واحد منهما موجودا فيهما اثنان لا واحد وان اتخذ اواحدة بما معدوم والا فموجود فكيف يتخذ الموجود  
 بالعدم وان عدمه جميعا فلا اتحاد وجبت شئ ثالث بها غير متحد بل فاسد يبرح بينهما وبين الثالث مادة  
 مشتركة وكلاهما في المادة لا في شئ ذي المادة وينفرض منه لم ينقسم الا ان شئ من الصورة الحسية في جرم واحد  
 بالقوة وبالفعل فلا يخلو اما ان يكون هذا الشئ في جرم غير جسم بعينه مثل جرم الذي كذلك فيكون حكم الشئ مع غيره  
 وحكمه وحده غير كل واحد وانما ان يخالفه فلا تخلو اما ان يكون لان هذا في ذلك عدم فالقوة واحدة مشتركة  
 وانما عدمه بارتفاع الصورة الحسية فليجب ان لعدم ذلك بعينه الا في لزم بعض شئ غير رفع الصورة واما ان يكون  
 لان هذا اخص للصورة او كبقية لا يوجد لذلك فالقوة واحدة ولم يحدث شيئا حاله الا مفارقة الصورة الحسية  
 ولم يحدث مع هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الآخر كذلك واما ان يكون بان فليقال في القول  
 فيجب ان يكون ليس بها صورة جسمانية وبها صورة مقدارية هذا خلف فقد لزم ان الاله لا يتوى عن الصورة  
 هذا خلافا ما ذكره الشيخ في النجاة وفسد القفا وقال بعد تقرير الحق في الشفاء وبالمجته كل شئ يجوز في وقت  
 من الاوقات ان يعبر اثنين في طبع ذاته استعداد الانقسام ولا يجوز ان يفارقه وربما بينه لعارض  
 غير استعداد الذات وذلك الاستعداد محال الا بمفارقة مقدار الذات ولا ينبغي عليك ان كان يكفي في تقوية  
 ان الاله بعد القسمة ازليت عنها الصورة وبطلت القسمة ازليت صورة الى الآخر وليس في الحق دخل بالاول  
 ان الاله حين التوى بها صورة يتا بغير جسم ويقوم بها بالفعل واحدة بالقوة وبالفعل وعند الجسم  
 اخرى يجعلها جسما واحدة الا شئ لكن لا كان في مداركهم ان ما حقيقة حقيقة القوة لا يقوم بالفعل الا بالصورة فلا  
 عند التوى عن الصورة وذكر هذه المفاتشارة الى ان التوى لو كان فاما يكون على هذا الوجه فمائل ثم العلم  
 الحق المذكورة ليست سبلا بل ما يابل فيها تدليس سعي لانها مغالطة فربما طبقت على ما لذات مكانا

لان الله

من المتعدد الحاصل في الجزء منه في موضع واحد أو في مواضع متعددة كذا في الذات كذا في الذات كذا في الذات  
الشخص الواحد شخصين فإذا فرضت إرادة الصورة بعد القيمة فقد زادت الكثرة إلى حلة واحدة لأن هذه الكثرة ما وجدت  
في الصورة وإنما نسبت إليها بوضوح فإذا زادت الصورة زادت كثرتها حتى لا يبقى على شيء واحد وليس إلا ذلك في الحقيقة  
بلكن لا في الشيء في الشيء وإنما كانت في الشيء آخر وقد زال في الشيء الحسين المتخصص عادت بعد الصورة واحدة بنسبة على وجودها  
المرتبة في الشيء قبل طرأ الانفعال برؤية الشيء الجبر بعد طرأه لوجوده بالذات بالوعدة الشخيرة فكذا جبره في ذاته  
لصورة عنها واحدة بالوعدة الشخيرة وإنما بطل عنها الوعدة والكثرة العارضة بان بوضوح بزوال ما جاز به الذات فكذا  
أن يورد البطلان الاستحالة إنما ندرك بوضوح طرأ الزوال على الصورة ويجوز أن يكون كماله إذا ما يترقى إلى الشيء من حيث  
في بطلان الحقيقة وإنما بعد طرأ الانفعال فكذا إن يسبح كان الزمان يسبح عليه طرأ الوجود والعدم ويجوز لكل منهما  
العدم فكذا في ذلك فلو لم يكن الشافعي راجعاً إلى كونه في وقت من الأوقات أو مشغولاً به في ذلك الوقت لا يملك إلا أن يمتنع  
الانقسام وإن امتنع طرأ قوله لا يسبيل إلى كونه في الشيء من حيثين أو قد بين بأنه لا يسبيل على التقدير من حيث الصورة إنما على  
الاول فلا بد أن القسم في الجهات فبهم فلا يمكن حمل الصورة والآخر برؤا يسبيل وهو قد وكل منها يسبح في بدنه العقلي  
أن يصير متداني في الجهات بعد عرض العارض وإنما على الثاني فلا بد من مجردة عن الأجزاء ولا يبعد أن يكون غير مفصلة بالذات  
تجمل عليه الانقسام لذاته وإنما لم يكن فبالذات على الصورة فقد خرج عن حد جرم المادة واعتوض عليه الشيء المتعلق في حكمه  
لا شريك لها إذا كانت غير متعلقة فلا بد من أن يسبيل على الانقسام لذاته على التجمل فطر لا شريك لها شرط الشيء في مقدار  
الحاصل أن يريد لعدم الانقسام لذاته أن ليس الف بها في مرتبة الذات بأن يكون لذاته قيمة الانقسام المستلزم  
بأن لا ينقسم لذاته لا كثر لا يمنع هذا وجود الانقسام لأجل عارض يوضح هو منها المقدور وأن لا بد من عدم الانقسام  
مرتبة الذات وما فيها الذات فندوم ذلك فمنع على ذات الشيء غير متعلقة شيء من الانقسام والذات  
وذلك غاية ما بان يوضح كل منها أنها متعلقة في خارجها وبها في خارجها حكمه لا شريك لها في الشيء بالذات  
بوجوده في موضع فكذا لا يكون لها وجودا وكان وجود غير ذي وضع مع كونها جرم مستقل الوجود في موضعها المتعاقبات المتوالية  
قد يترتب على ما يوجد جرمه بغير وجوده كونه عاقله وهو معقول بالفعول والتجمل أن لا يقبل الانقسام وهو عرض الانقسام  
لا بد من عيبك أن الكلام في أن المعارض عن الأجزاء ولا يبعد أن لا يقبل الانقسام بل فيها ما هو مفقود في الاستعداد  
موضوع الكلام والبرهان المعنى فيكون بمرئها قائم على أن ما وجوده بنفسه يكون عاقله ومعقولا وأما ما يكون وجوده  
قوة واستعدادا لغيره في الحساب فلهذا ندوم أن يكون عاقله ومعقولا في الأولى أن يقال إن الشيء إذا عارضت  
زادت عن الأجزاء ولا يبعد أن لا يقبل الشيء متصل ومحمدة في وضع بالمرتبة كما هو في صفات الانفعال

ان الذي يلزم ولا يرد سبها ما اورد هناك كما يظهر في ما قبل وتفضل بذلك ما قال الشيخ في النجاة واما الثاني فانه الجواب عن وجه  
 ولا يرد الاشارة بل هو كما الجواب عن الثاني لم يخل ما ان يخل فيه المقدار المحصل دفعة او يتكرر على الاتصال فان  
 على المقدار دفعة في ان الصفات المقدار اية قد صادف والمقدار حيث الصفات اية فيكون له اية صادف وهو في  
 خبر الذي هو فيه يكون ذلك الجواب يتجزأ ويجوز ان يكون التجزأ مع قبول المقدار لان المقدار هو اية في خبر مخصوص  
 واما الثاني قبول المقدار لا دفعه بل على انسابه وكلها مشابة ان ينسب خبره حيث وكلها له حيث فهو ذو وضع وبغير  
 فيكون ذلك الجواب ذو وضع وبغير قبول لا وضع له ولا في انتزاع فقد بان بهذا ان لا لا وضع له ولا انقسام لا يمكن  
 ان يقوم به له وضع وانقسام لان الوضع انما يوجد في الخبر كلف يقوم بما ليس فيه وهذا ضروري فانهم قوله ويمكن  
 ان يجاب باقتدار السق الثاني اه حاصله ابطال شق اية المقترض بان يكون البسودات وضع بالغير لا يمكن  
 الا على تقدير تحسبها دون غيرهما واغلام يذكره المستدل نظير بطلان قوله وكل منهما اية يكون البسودات وضع  
 بطلانها ظاهر لان ما له وضع بالذات يمكن الاشارة اليه في كل جهة وله محاذاة كل جهة في انفسه في جهة لا يفسد قوله  
 فالاولى ان يخصص الحكم انما قالنا الاولى لانه يمكن ارجاع قول المحاكم باقتناع تراخي الجواب اية قوله الاطرار  
 كما هو التحقيق ليست الالهيات لودنيا الصواب صوابها اذ ودي الالهيات واما صلات ان الالهيات ليست  
 امور موجودة في الالهيات بل هي نفس الالهيات وهي عديمة لانها لا تنفصاع نعم ينتزع عند الانقطاع امور  
 تسقط او فخطا او خطا فالتدليل في الالهيات تراخي في الجسم الذي هو الجواب المتخير بالذات واما قوله كما هو  
 التحقيق لانه مخالفت المشهور يمكن التحقيق واما على المشهور فيجيب بان الالهيات حالته في الجسم فهو وسط او لا وسط  
 فالتدليل فيها تراخي في الجسم اذ لا وضع للالهيات الا وضع الجسم فالله تعالى في الوضع والاشارة الاتحاد مع الالهية  
 فيها فانهم قوله واما انه لا يسيل الى الثاني فلهذا اذا كانت البسودات مجردة اه افترض عليه الشيخ المقول في حكمة  
 الاشارة بان انتزاعها في مكان خاص لعدم المحصل الاستحالة التبرؤ عبادة ما يلزم من بطلان الحق ان العالم اذا  
 حصل رتبة البسودات مجردة لا يمكن عليها بعد ذلك ليس الصورة لعدم المحصل مكان وانتزاعه انتزاع بالغير  
 الحق لا يدل على استحالة في نفسه والجواب عنه ظاهر لان اللازم من الدليل ان ليس له اصل للعبادة والتخصيص لوجه  
 في الخبر وما لا يصلح لغيره كمنه في خبر المحال لانه انما توقع البسودات في الجاهل بالذات فاهي في المحذور  
 مستندة للمحال بالذات عند التنبس المكلف في خبر محالة بالذات واجابة اخرى ان البسودات البسودات اذا جاز  
 محال بالذات لم يكن قابلا لاختصاص غير عدم حقيقة ما يقتضي القوة والاستعداد للتقدير والتميز فاما  
 اجاب البسودات في المقصود انما كانت جوارقا بلا محضا بسببها الى جميع المفكرات والاحاد والاشياء واحدة



ما بعد وجوب المحذور في نوارها فلو كان لها وجود قبل التخصيص لا يتبع تخصيصها بل لا بد ان كانت  
ما يصح تخصيصه في العلم او مفقوده قبل ان قبول الوجود اما قبل ان يخصص شيء سابقا عليها  
او القابل شيء مخصوص من جهة الاشياء لا بد له قبل الاختصاص من اختصاص سابق غير ذلك لان التسلسل او التسلسل  
يكون وجوده قبل وجود ذلك القابل من القيد المتبع فلا يذهب عليك ان لم يرها ذا اراد ان قبول  
الوجود اما قبل ان يتبع بعينه متبعها كمال فسم لكن لا يلزم منه شيء بقوله لان الوجود موجود من غير اعتبار  
عليها تحريم وجوده والآن يمكن ان في ذاته وان اراد ان قبولها شيء مخصوص يستلزم ذلك كما هو  
قبل القول ثم لا بد لذلك الاختصاص قبل ذلك لا في بنائيه فبما ان قبول القابل لا يحتاج الى التخصيص  
لان القابل عنه فهو متبعه مع مقبوره ولا يحتاج في القول الى اختصاص غير متبعية كما لا يحتاج في العلم  
اختصاص غير متبعية وان اراد ان القول شيء مخصوص فاما يكون اذا كان المقبول لا يتغير مثله عند تخصيصها  
المقبول القابل وهو محال لا فضاية الى التسلسل فبما ان التسلسل لا يتبعه اختصاصه التسلسل لا يتبعه اختصاصه التسلسل  
بعضه فهو ممكن بالذات وحال لا يتغير لا يلزم استحالة الوجود في نفسه مقراض السبع المقبول كما كان والآن نظروا  
ما ليس شيء بهما بعينه بخلافه فلو كان قبل التسلسل فلا يبعد ذلك قال لان الافضاء الى التسلسل لا يبعد لان  
ون شيء بهما بعينه ولان لا يكون هو تاللا ويكفي في ذلك ما قدمنا ونجوه المقبول الغير المتغير واطاب العلم  
في ضرورة اذا سلمت دلالة الحق على ان الوجود لا يجوز اقتراضها بالصورة العكس بالنفص ان المقصود لا يجوز  
سواءها وهو الجسم من المقصود بالصورة فيستحيل تجرد عن الصورة الجسمانية وفيه انه انما سلم دلالة الحق على جواز  
تأثيرها لا تتأثر عليها علما عن الوجود ولم تسلم دلالتها على عدم مكان اقتراضها فبما ان لا يقع اقتراض  
الوجود المجردة لانه لا يمكنه لانه لا يلزم عكس النفس لان المقصود بالصورة لا يقع خلوها عنها لان القابل  
العلاقة باستحالة الوجود لا يتغير فيه بعد كما لا ينبغي ان السبع البطل بالحق لو جاز هو ان الوجود اذا لم  
نزلت وضع ويكون مجردة عن المقدار والصورة فاستحالة جميع الافكار والاعمال واحد فلا يجب لها مقدار  
بمرادها فلا بد من لها سبب فبما السبب لا يكون قبل الصورة والافكار القائمة بها او سبب  
من الخارج فاما كان من خارج فاما ان يبعد ذلك المقدار متوسط امر اجزاء استعداد خاص فيكون حكمه ان  
ول يفرج الى ان الاستعداد هو ما يختلف مقاديره وعلى هذا لا بد من نفس الصورة واما ان يبعد  
من توسط فيكون الاستعداد مساو الاستعداد لكم ومساو الاحكام لان نفس السبب لم يرتبط باستعداد  
فلا فضاية واحدة هذا خلاصة في الشفاد والنجاد واما الرجوع الى ان الاختلاف في المقدار

لا خلاف احوالها بوجوب الصورة فلان احوال الحقيقة للمقدار لا يكون الا هو القادر واحد  
 فلا يكون تلك الاحوال احوالات رمت التجرد فلا بد ان يكون تلك الاحوالات ما ياتي في حالات التجرد فبذلك يتبين ان  
 اللازم على النسق ان لا يرد من كلامه او صدر من المعادير على البسطة ففهم واحدة وهو دناءة حتى مقدار  
 الكل والجزء واحد هو واحد السبع يعني انه لو افاض المقدار على البسطة المت دي نسبة المعادير اليها لحدثت تلك المعادير  
 دفعة واحدة متساوية تساويا لا يستحق هذا من الرخاء بل لا بد من فاعلازم في قوله فيكون الكلام متساوية لا  
 لتعريفه بل يمكن تلك الاجسام الحاصلة بافائة الصورة على البسطة المجردة التي دية الاستحقاق فيصيرت دية الاجسام  
 لان افاضه افاضه واحدة والرخاء بل لا بد من فاعلازم في كلامه جميع الكلام حتى يرد عليه ان البسطة المجردة  
 يجوز ان لا يكون البسطة جميع الكلام حتى يرد على احوالها ثم يرد عليه ما يرد على كجته التي ذكرت في المتن من جواز  
 تبين الصورة عليها ومن كون البسطة المجردة وهو عطف كل لا يقبل الا مقدار او احوال الى غيره ذلك يرد على ما يرد عليه  
 الجثة فمال قوله لان المخرج اما الفاعل او مدبر اي ان المخرج فاعل الجثة والخير من لوازمها فاذا احدثت في جسيمين  
 وتبين ان يكون حكمه ولا يجب ان يكون خصوص الاستعداد الفاعل لا يفعل بالارادة فيفعل ما بال ارادته  
 حكمه وعلى فمال فيه فانه المكان اعمى لا يحكي فكل لا يقبل الفراض بالاعتناء قوله واما الخصائص السمائية  
 من الاوضاع اه هذه مقدرة بدعوتها ويدعون به سببا لكنها غير ظاهرة البديهة ولا تتبين عليها بوجه قوله حقيقة  
 البسطة ليست الا القوة فان قلت هذه مقدرة بل يد على احوالها وامل انما ذكره السبع في جواب النقص على برهان القوة والفعل  
 بالبسطة قلت يمكن ان يستدل عليه بما ذكر في ذلك البرهان بانه لو كان حقيقة البسطة امر غير لقوة كانت تلك  
 الحقيقة بالفعل ويكون فيها قوة ايضا فبذلك تركبها من مادة وصورة فلا يكون مادة او له دية هو عليه ما يرد على برهان  
 القوة والفعل لكن الكلام بعد تسليم ذلك لاثبات البسطة ثم ان الكلام لا يتوقف على هذه المقدرة بل يكفي ان يقال ان  
 الكلام في الجوار الفاعل للصورة الجثة الذي دل عليه البرهان محل تجري غير الصورة الجثة فلو لم يكن حين التوري  
 متساوية لحوادث الصورة الجثة فلا كلام في تعريته فمال فيه ثم يرد عليه انه يجب ان البسطة حقيقة للقوة والملكة  
 يمكن لا يلزم ان تقع عليها ودور الصورة بعد التوري بل يجوز ان يكون استعدادا وقوتها بان يرضى الجثة من بداهة  
 فتستعد لكل قوة وبسبب يلزم ان لا شيء هذا للقوة على شئ ان يكون المقبول حكما له واما في كل حال بل انما يلزم القابل لا  
 ان يكون له المقبول بل انما يبادر فاعل وتحت شرط وجوده الذي يمكن له ويجوز ان تاتي طبيعة الصورة الوجود عن بداهة  
 الامر ولا يمكن وجوده بعد انشائها را على ان يخرج البسطة من عدم قبولها بعد انشائها را عن حقيقةها والمحل  
 ان كل ما مكابرة لان البديهة حاكمة بان لمحي الصورة فكل ما كان مستعدا لجوهر فانه لا يفتقد عنه الاستعداد

قوله لان استلزام عدم العقل الاول اه يعنى استلزام الملكية المحال انما يصح اذا كان الملكية محالا بالغير فلا يصل منه  
 استحالة استلزام المحال بالذات واما فيما نحن فيه فلا يستلزم استحالة البناء لان سببا لا يصلح للبناء حتى يستحيل البناء  
 انما فلا استحالة ليست بالغير المتضمن الى الاستحالة سوى القابل عن المقبول فهو المحال بالذات فتأمل فيه ولا يخفى  
 كلامه على ما هو المشهور الملكية لا يستلزم المحال لذاته وفي عدم العقل الاول لا يلزم منه المحال من نفسه بل بملاحظة امر خارج  
 وهو علاقة العينة لتواجب حمل مجرده فاستلزامه المحال بوجوده العلاقة لا يغفل اللزوم بالذات امتناعه من هذه العلاقة  
 الى لان بذات خلاف ما عليه انما قد اشرى الاسفار على ان الملكية قد يستلزم المحال واللام لصح ان يكون له واجب  
 حمل مجرده فاعلاما ما شئ من الكمالات والقول بان عدم العقل الاول انما يستلزم انتفاء هذه العلاقة لا تجدى لان في  
 العلاقة ايضا واجبة لان الواجب مع جميع جهاته واجبة وايضا ان اللزوم لاجل هذه العلاقة ان اريد ان هذه العلاقة  
 وسطية في اللزوم وهو لازم فلا يضر المطلوب ان اريد ان هذه العلاقة ممكنة الروايل قد تلك باطل واما لو كان الملكية  
 ملزوما للمحال للملكية انكالك اللزوم من اللزوم او امكن وجود المحال فحينئذ لم يفرق بين الامكان بالنظر الى الفرعين  
 الامكان بالذات فالذي يجب اللزوم ان يكن بالنظر الى اللزوم بل يجب حتى يمنع الانكالك لا يلزم منه امكان وجوده  
 في نفسه بذات التحقيق في هذا المقام ان اللزوم في الكمالات انما يكون بعلاقته العينة لا يحسن فالملكية اذا استلزم المحال  
 فلا يلزم لا يمكن الاحتجاب يكون المحال عنه يمكن ذلك غير ممكن وكذا المعلولية الثالث غير ممكنه وقيل يمكن بين  
 الملكية والمحال هذه العلاقة لا يتصور اللزوم بينهما فاذا استلزم مفهوم للمحال فمزدون هذه العلاقة كما في ما نحن فيه يلزم  
 استحالة بالذات فتأمل فيه قوله وبما لا جواب ضعيف اه لان تخصيص الكلام باصل الابعاد لا يثبت اللزوم قطعاً  
 بل ان الذي يمنع ان يدعى ان هو الكلام لا يصلح توثيقاً الجسمية فيرو عليه ما اورداش من انه يجوز ان يكون سوى  
 بعد التلبس يستحيل اقتران الصورة بعد زوال التوري فلا يجدى هذا التخصيص لكن يرد على الجواب الذي ارتضى به انما  
 لان كون تحقيق السبب الاستعداد لا يقتضيه حتى استلوا به بوضوح الصورة مرة ثانية بعد زوالها بعد التلبس  
 بطلان الصورة الشخصية بطل استعدادها بعد ذلك ولا يخرج عن حد عدم تحقيقها فلنخرج من ذلك الصورة  
 حلقته كما مر فتأمل قوله فلا يصلح محضها بل هو لغير معين والى هذا اشار الشيخ حيث ذكر في الكلام في سببه  
 مرة وقال نسبتها الى جميع افراد الوجود على السواء قوله لان المحض للحد غير معين اه يميز المحض لغير لا يكون  
 من احوال السبب الخاصة بها بالتحديد لان تلك الاحوال نسبتها الى جميع الاحياء على السواء فالحاصل لا يكون  
 الاحوال الخاصة كالادوية الفلكية وغيرها وهي غير صالحة للتأثير فيما لا يوضع له انما تؤثر بعد حصول الوضوح  
 والكلام في نفس حصول الوضوح على ما قررنا لا يحسن انه يجوز ان يكون المحض حاله جارية في السبب ويكون



حدودها في جهة اخرى سابقة عليها على سبيل الاعداد الى غير النسيئة ففان قيل قوله وانه ان السبيل لا يخص  
المجتمعة في جهة فيه ان السبيل لا يخص لها لكن يحصل بها مقدار على الملكان تمامه بالصفة الصورة النوعية  
ثم يحصل بها المقدار الاقصر منه بغير تقاسم ونحوها كما يقولون في السبيل الجسمي وبذلك لان الصورة النوعية كما يقتضيه  
الجزء المعين يعبر الشكل والمقدار المعين شامل قوله ولا يستغنى المقصود بوجه معارضة هذا انقضاجا على الدليل وليس  
معارضة لذلك لم يقع فيه الدليل على ان السبيل لا يقتضيه بوجه معارضة شامل قوله فصل في اثبات الصورة  
النوعية قوله وليس طبعه ايضا بذلك لا تطلق غير صالح قال الشيخ في الشفاء فمما تارة تحرك في غير هذه الافعال  
على نية واحدة غير ارادة وقوة كذا مع ارادة وقوة متفصلة التحريك الفعل مع ارادة وكذلك الفسحة في الكون  
فالاول من الاقسام كافي هو الجري في جسم واحد والثاني كما في تلك في دورتها في نفس ملكة والثالث كما في  
السيارات عند كونها ونشوتها ووقوعها في نفس سائبة والرابع كما في كونها في نفس حيوانية وربما يطلق اسم الطبيعة على  
كل قوة يحد عنها فكلها بلا ارادة فيسبب السبيل انما به طبعه وربما قبل طبعه لكل ما يحد عنه فكله غير روي واهل  
يكون العنكبوت انما يشك بالطعام لكنه الطبيعة التي بها الاحكام الطبيعة طبعه والتي يزيدان فيسبب بنها في الطبيعة ما لم يكن  
الاول وهدى المعلم الاول بالعبادة والاول يتحرك ما في فيه وسكونه بالذات لا بالعرض قال الشيخ في تحقيق القبول  
مع قولنا مبدء الحركة اي مبدءا على يحد عنه التحريك فمع ان يكون النفس مبدء بعض حركات الاحكام التي هي فيها  
ولكن بواسطة ان النفس فيكون في الحركه وتحرك ما في فيه تحريكها بالاجزاء والاطالة لكن الاول بل باستخدام  
الطباع اعلم ان المولد مبدء اول لكل الحركات التي هي مبدءا بالقياس اليه والا فان اريد البعض فلابد ان يخرج النفس  
فانما مبدء الحركة بالكانية اول للاسطة سوى الميل لا يتغير واسطة والافاقا بطيئة الفتح تحرك بالحدوث  
القياس وانما لا يتغير واسطة اول لا تاتي بمرئها وانما التاثير من الطبيعة هو النفس هو كالله وان اريد لكل الحركات فلا يحد  
على طابع السبيل والحيوان انما هيست الطبيعة منها مبدء لكل الحركات مما قلنا هو مبدء الشيخ بقوله اذا اريد ان يكون  
بذلك عاما لكل الحركات يندفع الاول ثم قال وقوله ما هو مبدء يعرف بين الطبيعة والقياس والاعراض وانما  
بالذات فقد جعل على وجهين احدهما بالقياس الى التحرك روي عنه على الاول ان الطبيعة تحركها تحريكها لا طبع  
مبدءا فيستحيل ان لا تحرك ان لم يكن مبدءا في حركته مبدءا في حركته القاسية مبدءا على الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك  
بالحركه عن ذاته لا عن خارج وفيه الشيخ من هذا ان الطبيعة لا يسبب بالنظر الى الحركه القيسية والكلان الفاعل  
فيه طبيعة المقهور بغير القياس ثم قال وقوله لا يبرهن قد حمل ايضا على وجهين اخرهما بالقياس الى الطبيعة والكلان  
بالقياس الى التحرك في وجهه بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدءا في حركته بالقياس الى التحرك والحركه

من سلكه والوجه انه شران الطبيعة ذواته فمما في حركتها بالوضع لان حركتها بالذات لا تكون  
 من جسد الفهم من حيث انه في حركتها بالبطية وكذلك لا يكون الطبيعة او اعطى نفسه فبرغم كونه برهوه لانه بطيه من حيث  
 انه متعالى والمفاد ان الطبيعة لا يسبق طبقة بالخاص الى الميل بالوضع والكونة بالوضع سواء كان التحرك بالوضع غير التحرك  
 بالذات من الوجود كما في الجسم السفلي او عينه كما في النفس الفهم والمتعالى الذي هو والمعالج بهذا تحقيق الطبيعة  
 فالامر يدعيه البصير انما في السبيل في الصورة هي الطبيعة وانما يكون طبقة باعتبار صورة باعتبار انما ذاتها في الحركة  
 والافعال الهادفة عنها حيث طبقة وانما في القوم بها لتتبع حيث صورة طبقة وانما في الجسم  
 كنه في الصورة وذلك كونه الصورة فان الجسم المكتسبة لا يغير ما في بالقوة المحركة بالذات في حركته وحده وانما  
 لا بد منها في ان يكون من تلك القوى وكان تلك القوة حركتها صورتها وكان حركتها مجتمعة من عدة معان  
 فانها تتنفس في الطبيعة قوتها النفس النباتية والحيوانية والنفوس واذ اجتمعت هذه كلها لتوابعها من الاشياء اعطيت  
 المحبة الانسانية هذا تحقيق امر الطبيعة عند الفلاسفة بالامر بدعيه ثم انما هي اشكال على تعريف الطبيعة لان نفس  
 ان تلك حركتها بالذات بقوة جسمانية كالحال فبما لمحرك حقيقة النفس والقوة الجسمانية انما كما هو الظاهر لان  
 القوة الجسمانية لا تقدر على احدث حركات غير مشابهة عندهم فاذا ان الحد يصدق على النفس العقلية لا الهادفة  
 اول ذلك ما يفسر بالذات لا بالوضع وان استطرذ من الاول ان لا يتجمل فيه وبين البداهة انهم فلا يصدق  
 على الطبيعة انهم لا الهادفة انما تحرك بواسطة الميل انما القوة الجسمانية النفس مدبر بعيد مع سبغض الحد بعد القوة  
 ليست طبقة لانها ان عدت فاعلم انهم بالاضمار ولا تخلص عن هذا الاشكال العلم لان يقال ان النفس كالعقل  
 باستخدام طبقة عديمه الشوق فاعلم هذا سبغضا فالحكي بالذات اذن الطبيعة فاعلم قوله وقوة باعتبار تأثيره في  
 بغير المشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية فان القوى النباتية والحيوانية فوه ليست صورة جوهرية فوه  
 لما تعلم بالقوة ان النفس القبل في القوة انما تقضي ان النفس القبل انما له المناسبة بالكونية كونه في  
 بعينه فبغير الميل وانما ان فيه اقتضار ذاتا لذلك فلا تقضي به القدرة قطعا بل يجوز ان يكونه جعل فاعلم  
 انما ذلك بالذات الانسانية المتعلق بوجه الجسم على هذا الوجه وهو كانه كذلك وبذلك ارادة فاعلم العلم الذي  
 في الدليل على انما الذي لنفسه الحكمه في الاجازة بقدر العقول ليس غير انما بينهما في العجب انهم قالوا انما  
 لا تعلم محضه لان نسبتها الى الجميع على السواء على عدم كونها متغيرة بالذات مع ان الصورة النوعية انما هي  
 وضع بالذات ولم يقولوا ان نسبتها الى جميع الاضداد على السواء ان قبل البسوة قابلة فلا يكون منها فاعلم قبل  
 ثم انما قابل بنفس الاضداد وان بعض مع كونها غير ذات وضع فلا يحتاج في انما بعض رايا كانه يكون

في الصورة النوعية انها محضه بعض الاقسام كونه غير ذات بل لا تشارك فيه حق افعال  
لأنه انما يتناول بالفاعل المختار الى عدم الخفاة طارئة لان الارادة لا تشارك في المقتضى بل هي على الوجود  
ان يكون في المقتضى على مقتضى الصورة النوعية لكن الكلام في ان يكون الله سبحانه خالفا باختيار تام و  
تام بل يدل اذ لا يشارك في الصورة النوعية فمقتضى تلك الآثار لا يبعد قوله ان نسبة البارئ تعالى  
الى جميع الاقسام الى افعال الله ان لا يشارك في محضه وان ذلك المخصص فيه اقتضاها وان ذلك المخصص  
فيه اقتضاها وان ذلك المخصص صورة نوعية غير لازم ولم لا يجوز ان لا يكون للعالم امكان وجوده الاعلى هذا انظم  
تعلق العلم على هذا المنظر وتعلق ارادته القدرية في الازل على هذا الوجه فلا يحتاج الى محض او يكون المحض استعداد  
الحيثية العينية تبين خاص فلا يتعلق الارادة الاعلى حسب الاستعداد او محض اخر لا يعمه فانقضت الحكمة تعلق  
الارادة في الازل على هذا الوجه بانهم قوله عند من يجعل نفس ارادة البارئ مخرجي بله استحقاقه وحكمه العلم  
بجعل اعدا ارادة البارئ مخرجي من دون حكمة افعالهم واكون الحكم ما زعمه الفلاسفة انما هو قوله والله سفي  
مع بحيث ونظره والبارئ ان العلم بعمل اعدان الامور الدائمة لنظر مطلقا ان لا يتبينها الحكمه في غير انظار  
ولما الامور الدائمة للنظر الصحيح فقد يقع عند كل عاقل ولذا وضع الفلاسفة في المفاصل وقد لم يفعل اعدان تخليق  
في الازل ان البارئ يرى الله على خلاف ما هو عليه وما خلقه من غير الله على خلاف ما هو عليه من غير الله  
الفلاسفة يقولون ذلك المخرج عليه المعلوم وعندنا ما جعل الحق ذلك المخرج عن اتباع الرسول لا يرى  
يطبق لغيره فيهم انما هو الكرامة متواترات او بدنية او كرامة عرض للروح والاعلامه ولا ذلك تكرر  
من الاعمال التي لا تكون في قوته ولا يكون سمع الله ودين الاعمال ووقع الوديع انما هو ان لا يكون  
و انما هو ان لا يكون في قوته ولا يكون سمع الله ودين الاعمال ووقع الوديع انما هو ان لا يكون  
هذا المخرج على وجهه على وجهه لا يبرده هو ولا يحمي الله تعالى ما قالوا وقد سمعوا الارادة من فذلكن  
انما هو ان لا يكون في قوته ولا يكون سمع الله ودين الاعمال ووقع الوديع انما هو ان لا يكون  
البارئ يرى الله على خلاف ما هو عليه وما خلقه من غير الله على خلاف ما هو عليه من غير الله  
هذا المخرج على وجهه على وجهه لا يبرده هو ولا يحمي الله تعالى ما قالوا وقد سمعوا الارادة من فذلكن  
انما هو ان لا يكون في قوته ولا يكون سمع الله ودين الاعمال ووقع الوديع انما هو ان لا يكون



ان من مصلح هذا المقصود ان يكون فيه في ان هذه العبادي من لوازم السلام دون الاوضاع لانها علم غزوة  
 منع من مبادير وده ولذا استوفى انما بعد زوال القاسم كذا دليل غزوة على ان مقصود هذا المقصود في بل الغزوة  
 في على خلافه كونه يكون ان تأثير هذا المقصود على حسب الاستعداد او عادة ثم هذا الجواب لا يسمي ولا ينبغي موجه ان حاصل  
 ث الاطام ان لا بد للصور من قالوا يكون في الجسم ثم التسلسل وان قالوا انه خارج واقطاعا على حسب استعداد المادة  
 حول لم لا يكون مثل هذا في الاوضاع بان مقصود هذه الاوضاع اوضاع غير خارجة عن الجسم ويكون مفعلا خارجا ويكون معنى  
 اختلاف الاستعدادات المتخلفة الجاهلة باعداد اوضاع سابقه على طريق التسلسل في المودت واما الاوضاع القديمة  
 تنحل من دون تسلسل كما في ذلك فم ثبت الصورة الجبرية في الاوضاع بهذا الجواب اصلا فاعلم قوله الاول من جهة  
 لو ان مبادير الآثار هذا المنهج هو بعينه ما ذكره المصنف انما ذكره هنا انما ذكره في السورين اخذ في هناك قوله كيف وقد رتب  
 فلا طوبى ان اسند للمصنف ولا يحتاج الى اقامة البرهان عليه قوله واذا اعتد به شخص المعقود في التوحيات في الاوضاع  
 الرضدين فرق لانه يمكن موفه الرصد الجسم اذا علموا على قوا بينهم واما المعقود بالبرهان في ذلك فليس كذلك  
 المجازة فلا يقدر على تقدير بطور العقل قوله وليس ثلثين فيه دفع ما على ان يتوهم ان العقول عشرة والاوضاع كثيرة  
 في لا يلزم ان باخذ الاوضاع في التركيب اليه دفع ما على ان يتوهم ان قوتها العقول عدة مركبة في ذلك  
 لعقل الاول كما في ترتيبها في ذلك ان هذا غير لازم وما يدكر في الالهية فليس بدلالة ذلك وكل هذا ظاهر  
 في اقل حدس في المقدمات المذكورة لا يخفى الا صاحب الحدس في الحاشية في المنهج فينا طابعه قوله اجيب عن  
 في شكائين هذا جواب بنو الدليل والبطال في المعارف بان المعلوم به ان في الكلام نوع اقتضاها فلا بد من ان يكون  
 لمقصود لها مقدار لا يصح هذا هو ابو الوالي قوله انه ديل المصنف ان مبادير الآثار غير خارج بالضرورة فاما  
 ان يكون السبب او الحية او صورة اخرى فاعلم قوله للاوضاع الثالث انما قلت الكلام في مبادير الاوضاع  
 ان خارج عن جسم الاوضاع قلت لم يشهد الغزوة ان مبادير جميع الاوضاع في الجسم انما يشهد الغزوة ان  
 في السور والحوادث وانما في الجسم في لم لا يجوز ان يكون تلك المبادير اوضاعا في ان الغزوة انما يشهد بان  
 مبادير هذه الاوضاع امور مفارقة للام ولا يلزم من الدلول يجوز ان يكون المبادير اوضاعا في تسلسل مبادير الآثار  
 خاتمة كما قالوا في ربط الحوادث بالقيم في ان سبب الغزوة انما يبرهن في الكلام مقصودا بما معا للمعقود في  
 لو كانت الاوضاع مبادير على طريق التسلسل في تسلسل المجتمعات فانهم قوله ولا يجوز ان بعد عنه فعل جبره  
 وضع هذه مقدمه لم يشهد بان انما ادعى انها الغزوة قوله بل معنى قوله ان الطبيعة مبادير تلك الآثار في الكلام  
 في السور فيجوز بان ليس للطبيعة اقتضاها انما لها اعداد بان يجعل المادة مستعدة لهذه الاوضاع كما في ذلك

على هذا الوجه نوعيت الطبيعة بانه مبدأ اول الوجودات فيكون نوعه من ان يكون اول الوجودات بالحيث ان  
كما قد صرح بالسبح فانهم قوله اما اولان بالاجتماع في حدهما انه غرض ان عاقبة ما يتم بما ذكرتم لزوم المحضات  
والماهية لا عليها فلا يلزم كونها صورة اول قوله ليس الجسم في حدهما فيكون فيه اشارة الى النفس بان ذلكم بحر في الشكل  
ونحوه فيلزم كونه جبراً مع انه عرض بالانفصال قوله ثم ان كون الجسم المطلق غير مقصور الوقوع الى الظاهر ان هذا مستلزم  
للمسوقين ان يكون نفساً دارياً بالمحصاة الاوضاع التي هي من لوازم الشخص دون الشخصات لا بما ثبت عاقبة  
بل هو مستلزم من حيث هو متشعبة بانفسها في الخارج الوجود كما هو متعارف المتعارف الذي هو السبح المقبول قوله  
فتقول المركبات وقوامها موجوده في الموضوع الى الظاهر ان هذا معارضة ولا تخصيص لا محالة ومن جهة يمكن ان يجعل  
انها بان ما ذكرتم لزوم كون الصورة التركبية مما يحتاج اليها محالاً مع انها لا يمكن لانها موجودة في موضوع  
قوله المتشعبة او انظر الى مفهومه من حيث هو مجموع وفيه يقال اذا قيل محل الصورة التركبية العنصر المميز مثال  
دوات العنصر وبما ثبت من جهة الى الصور ولكن في العنصر فان اضافت فانما يحتاج من هذا العنصر مفهوم الوصل  
القيام بالحلل عرض في قوله مفهوم الوصل يجوز ان يكون عرضات بل والظاهر مفهوم الوصل يجب ان يكون بطلان  
منه في الاعراض لا المنع وهذا لا يمكن صعب الحل بل وبطلان على غرضه الصورة النوعية فيقال البعض المراد  
بالجمله من نوعيت المادة بالاحتياج الى ما يلزم فيه اعم من الخاص في الوجود والخاصة في التحصيل النوعية في الصورة  
التركبية وهو العنصر المتميز وان لم تنفصل الوجود الى تلك الصور لكانت متماثلة في حقيقتها لولا هذا العنصر  
لان المراد بالخاصة في الوجود كما سيظهر انه كيف لا يمكن ذلك وقد اختلف الاشراقون والمثاقين في وجوب هذه الصورة  
فمنهم من اتفقوا على انها لا تحصل النوع واقفون في تحريك التركيب المتبني من الجوز والوصل القيام به في  
الاستيعاب لو كان التحصيل النوعي كافياً في الوجود قوله ولا يراد عليه بانه عن القوام الاحاطة منه ان الاعراض  
لا ينظر منه الى جواب ما هو المذكور في السبعه قوله وكذا التفرد بين المبادئ الطبيعية فيه ومع ما يتوهم  
ان المبادئ الطبيعية اذا تغيرت في جواب ما هو المذكور في السبعه قوله وكذا التفرد بين المبادئ الطبيعية فيه ومع ما يتوهم  
عاقبة ما بقى في الغرض والاعتبار فعدمه يمنع ذلك من المبادئ الطبيعية ويستلزمه ليس مناط الجبروت والعرض  
حتى تبدل الحقيقة الجبروتية من حيثها وتبدل جواب ما هو منه لادخله فيها انما الحاط على الموجودية في الموضوع  
وعندها يرجع الى اعتبار المحل اليه دعم انقاره ولا يلزم انقار المحل الى ما يبدل منه جواب ما هو وان كان في  
الطبيعة من ادعى فيه البيان وان ثبت استحالة وجه الجسم بدونه فيرجع الى المسلك السابق وقد عرفت انه قوله ليس  
الامور المنفردة في هذا كالحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يحصل في هذا مجزوء وموزع واول البحث والاشراقون





لما لم يجدوا تحت مقولة الجبر الى ليس الى انهم خرجوا من تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
فصل باعتبار الفصل لا يصدق عليها الجبرية بل مقولاتها ليست بل سر من سر الجبرية بل مقولاتها ليست بل سر من سر الجبرية  
والتشكيل الى جميع نفس الصديق ثم انما قد علمت ما ينبغي عليه تقريرها الى انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
خصي عليه ان ما لا يده الى انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
ان ما لا يده الى انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
سنة كسب علم ما هو شئ به فلا نقول في الاجزاء المحركة انما يكون محفوظا للحقائق لا يظهر لهذا كذا في تقرير  
الذي قصده الادفع يوم يوم ان الاجزاء المحركة في امور زمنية فيكون ما هو عرض في الحقائق في جود امر الذي  
وقية ما فيه قوله فلا كان فصل الجبر جوابا ما ينبغي الذي هو ان يصدق عليه الجبر صدق اللوازم هذا على  
فان الذي يجوز ان يكتسب من الجبر والوضوح ان لا يكون فصل الجبر وما هو من انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
قوله فلا كان في حقائق الكلام فصل فانه الى قصد بهذا شيان ان المقصود التي اشتباها بالادوات المنقصة  
بمنوع نفي كسب على ان لا يصح بها الاستدلال على وجود الصدق كما كانوا يستدلون بهذا كذا في الحقائق الا في  
دليل مقصود انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
اللاتية شيان يقال في هذه الادوات موجودة فيها بما في الكلام فيهم خدعة ان يده الا ما يده الى انهم لم يجدوا  
اللاتية بما في الحسنة نفي ما يستند الى الحسنة الخاصة فيكسب هذه المقول عارضا لها من خارج وليست الحسنة  
كما المقدار ان لا يحصل من الخارج الا بعد اتحاد المقول والمقول جوابا عما في هذا الادوات في حقائقها  
هذا الكلام انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
وتدبر الى دفع الايراد الذي ارادوه الدعام به على الحجة الا انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
ما يستدل وتقرير الجواب ان يده بما في الحسنة فيكسب هذه المقول عارضا لها من خارج وليست الحسنة  
فان على الاجزاء ان تكون خارجا عن حقائق الحقائق فلا كان الكلام فيهم مشو بان الصورة انما هي المادة لا اجل  
لاجل استعدادها وكان كلام الامام انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
تراجع بهذه الصورة فيكسب بعدة فكيف يكون ما في الحسنة فيكسب هذه المقول عارضا لها من خارج وليست الحسنة  
على انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا تحت مقولة انهم لم يجدوا  
محمدة على حق ما علم من جودة انظام داراب اللوازم والعقول انما هي الحسنة الحقائق هو الهادي الى الفعل حل  
ولست جهة اخرى في الصور اختلاف الاستعداد واولئك اليهودية لها مقدرة ما لا بدت على

[illegible]

واحد من غيرهما لا يسمع البتة ونبهنا على قتال فيه وانظر ان النفس الجسمانية  
الحالة في البصيرة قوله ثم الصورتين حيثية لنفسه في الاراد بالجملة <sup>التي هي</sup> الحسنة في الحسنة وبالعقلية الخارج <sup>من</sup> العقلية  
فما الصورة الجسمانية تعقلية البصيرة وتنبه به الجسم المطلق والصورة النوعية حقة تعقلية الجسم المطلق وتنبه به لا النوع  
قوله كان العقل بايقاس الى النوع المكون العقل جزو النوع ظاهر واما كونه حيثية تعقلية لحقة الجسم فربما لان  
وجوده الجسم والعقل واحد فكيف يمكن احدهما على الاخر فلهذا اراد بحسب الجسم المطلق الحسنة لا النوعية لانها لا يوجد  
فيه العقل بل لا يمكن على هذا الغير المثل به واحد البصيرة لا بالجموع بحسب المصنوع قوله وان الشخص بايقاس الى الشخص  
الموجود على راي من غير الشخص مركب من النوع والشخص صحيح وكذا على راي من حيث نعلم ان الشخص هو الموجود  
غيره الموجود بالذات والتمت بوجوده البصيرة هذا الوصف الذي هو شخص بالشخص بالجموع واما على راي الجمهور  
الذي هو ان الشخص نفس المبتدئة المستخرجة من الموجودات الشخصية او موجودات كغيرها من الشخص الشخصية حيثية  
بنسبة اليهم الا ان الحسنة النوعية ليس الا الشخص في اما الشخص في الحسنة بالجموع بالجموع بالجموع بالجموع  
ما ان يكون النفس واحدة فليست موجودة والا الشخص حقة تعقلية لما كان المقام مقام العقل لا المقام بالتحقيق  
فلا يثبت بالادعاء الكلام على من يثبت غيرهما بل هو قتال قوله بخلاف الجسم بايقاس الى الصورة البصيرة لان الصورة  
تختلف المتعاقبات وليس هناك امر مشترك وان يكون في تمام الجسم بتمامه لان الصورة لا تلتصق بالجموع باعتبار  
قوله وهذا حكموا بان الشجر اذا قطع الى هذا لان الصورة البصيرة والجوهرية تفارق الجسم عند القطع والموت  
فتبطل الجسم قوله بل هذه الخلق متفرقة على الخلق بين الجوهرية والوضعية فمن يقول بالجوهرية يزم القول  
بالعدم الجسم عند الغوام النوعية او الجوهرية فادرس على انتفاء محلهما من يقول بالوضعية يقول محلهما  
تعدم الانتفاء لا يوازن ليدل حكم البصيرة بفارق الجسم عند الغوام النوعية على عظمة النوعية ثم يقع هذا <sup>المشكل</sup>  
عند ليس موافق لا يوجب الغوام النوعية الغوام الجسمانية وانما مع عدم شخوص متفرقة الى الصورة فأي فرق بينهما  
وبين الكل والمقدار والامر الذي لا ينفك عن الجسم البصيرة فيكون جوهرية الصورة ولا يقولون بجوهرية ذلك  
الاعراض قائم قوله وكذا كيفية لا يختص بالصورة الجسمانية بل يظهر لان كيفية الغوام بين البصيرة والصورة  
على ما نحن ان تجعل المتعارف بحفظ البصيرة بالصورة المطلقة فالبصيرة متفرقة الى منبته الصورة الجسمانية  
واما الصورة النوعية ولا يصفو البصيرة البصيرة وجودة وشخصها قتال وانظر بداهة المقصود الاعلى  
في هذا الفصل اثبات ان الصورة مشتركة لجعل البصيرة والجعل بجعلها باعانة من الصورة لكن عام صورة  
وفي اثبات ذلك طريقان احدهما وهو المذكور في الكتاب وهو انظر عليه راي البصيرة المطبوع في



والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذا المسألة كما يستفاد من كلامهم في  
ثانيه يقولون انما يتصور بالصوره لان صفات الوجود لا تستلزم وجودها حقيقة بها بالقوة وما حقيقة هذا لا يخفى على  
العاقل من سائر العقول لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك  
الصوره فالصوره تقوم بغيرها بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك  
وفعلها ولو كانت حقيقة هذه كانت من الصفات والصفات لا يمكن ان تكون بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك  
حقيق بل معناه ان الوجود حقيقة بغير صفات في قوة ما بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك  
عاجي واجبه من اجلها لا بما هي صورته بل بما هي حقيقة بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك انما هو بالصوره لان ما يكون كذلك لا يكون كذلك  
كما هو من سائر الصفات فمثل ذلك تسدل بان الوجود لولم ينجح الى الصوره لكانت لها مرتبة في الوجود فانه من الصفات  
والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذا المسألة كما يستفاد من كلامهم في  
محل للصوره لان الصوره مقترنة بها من شخصها لان الفردية فاقية بان شخص الحال انما يكون بسبب الحال اذا  
الامر على هذا المذهب فالصوره الشخص لا تكون عنده الوجود في عالم الوجود الاسطقات ولا في ذلك الصوره  
لا تكون عنه مطلقا ولا وسطا ولا مطلقا لان هذه العلل لا يمكن عنده الوجود شخصها او دون شخصها المحلول في شخص  
والمحلول الوجود واحد بالاشخص فلو كانت الصوره عنه باحد هذه الوجوه لكانت على ما هي شخصه وقد عرفت ان صفاتها  
الى الوجود في شخصها فان الصوره عنه غير هذه العلل في شريكها على الوجود ومجتهد في الحال بل محلول الصوره وانما  
يجعل المادة فاذا وجدت وجبت شخص الصوره على حسب استعدادها بانها معلقة بالصوره بالصوره الجاعل مع الصوره عاجي  
صوره ودر ايجال الوجود لا يتصور ان يكون لعدم المقارن والمحلول الذي هو الصوره عاجي صورته سواء ثبتت شخص  
واحد كما في الافلاك او في غيرها من اشياءها كما في العناصر فمثل قوله هو ان التلذذ عند التحقيق انما يفيض على موصيه يكون  
بها من محلولها فليعلم ان يكون بين محلول تلك العلل الموجود لم نعو على ذلك بسبب الله اني قالوا فربما ان الله لولم  
ان الله لولم يفيض على موصيه الا في ذلك لا بما هو موصيه ثالثة بل هو في كل من الصفات من غير الا في ذلك ليس هذا  
البيان اظهر الدعوى بل هو يرجع مالا الى نفس الدعوى فكيف يمكن حجة واذا اورد عليهم بانه لم يفيض على موصيه بل هو في كل من الصفات من غير الا في ذلك ليس هذا  
دعوا ثالثة خسه عن البيان ويدعون انما بدعيته ودعوى البديعية فمما هي في الصفات العلم الاعلام لا في ذلك ليس هذا  
بل لا يظن بها وهو ثم حكم هذا الدعوى موقوفه على امرين احدهما انه لا يجوز تولد العلل المستقلة على محلول ولعلها  
ولا تخاف ولا بد لا ان تولد على التوارد العلل على احد الوجهين لا يمكن التوارد المحلول عن كل من العلل لا مكان وجوده  
بالقول بل لا يظن التوقف على هذه المقدمه لانا قد ثبت من موصفها ما يبرر فيه ان الله لم يفيض على احد

هناك الخصائص التي القدر المشترك تفصلها الى جاعل واحد بالمتشخص لا يلزم ان يكون سببا لا يكون سببا  
 اقوى من فصل الفصل فاعلم ان القدر المشترك لو كان على ان يكون فصل المعلول اقوى يكون واحد بالمتشخص  
 هو القدر المشترك واحد بالمتشخص لا يلزم ان يكون فصل المعلول غير العلة الموصفة بالمتشخص لا يتوقف المعلول على امر واحد  
 وبما لم يثبت بعد ان يكون ان القدر المشترك على السواء في الوجود والعدم سواء في الوجود والعدم فلا يكون العلة على وجود  
 عند وجود العلة الى المعلول على السواء في الوجود والعدم سواء في الوجود والعدم فلا يكون العلة على وجود  
 المعلول على ان يكون من مرجع فالوجود مرجع عند وجود العلة و مرجع المرجوع محال فالوجود المرجع واجب والتوقف على هذا  
 الوجه الحسن محال فالوجود يجب عند وجود العلة فيفرض وجوده في زمان و عدمه في زمان اخر فاما ان يتجسس الى امر اخر يمكن  
 في وقت عدمه وهو خلاف المفروض واما ان لا يتوقف فالوجود في وقت دون وقت الحجاب من دون مرجع وذلك  
 لانه يرد عليه ان الاستحالة انما كانت في نفس المعلول في وقت دون وقت وعلل الوجود على هذا الوجه مستحيلة  
 وتمام الكلام يعرف في موضوع القول ان البيان انما يفيد ان المعلول يجب على حسب اقتضا العلة بعد إمكانه لا عند  
 وجود العلة بل يجوز ان يكون الخلق للممكنات فاعلا بالاضطرار لا بالامع ارادته واقضاه فيقتضي ارادته تعالى  
 الا انزل بان لا يوجد المعلول الا بعد العدم في لا يجب محتمل بعد عدمه في يجوز تخلف المعلول عن العلة والوجود  
 العلة الموصفة او غير ارادته بان يوجد معلول ولا يوجد معلول ولا يوجد اخر فلا كلام ايضا ويجوز ايضا ان يكون  
 المعلول صالحا للوجود الا في وقت معين بان يكون الوجود مستحيلة عليه الا الوجود على وجه خاص في وقت خاص والوجود  
 قبل ذلك الوقت يكون مستحيلة فلا يكفر وجود العلة قبل ذلك الوقت من الحجاب العلوي في تخلف المعلول عن العلة  
 الناقصة ولا يكون ملازما لها او يكون احد المعلولين محاللا عليه وجوده الا في وقت مخصوص وفسح على المعلول  
 الآخر الوجود في ذلك الوقت فيصح انفراد احد معلولي علة واحدة عن الآخر ثم قد يورد النقص على ما قاله الحكماء  
 الواجب وجوده فانها تلازمان مع كونها ذاتا واجب غير محتمل ودعوى اتحادهما فبقوا مغايرين لا يلتفت الى  
 لفتي تفصل مفهوم الادل من انما عدم العدم واجب ثبوت الواجب سواء افعدم العدم الثابت او عدم  
 العدم البسيط لان فرض العدم للواجب بان ذات سواء كان تابعا او بسيطا ففرض واجب وقد يرفع بان محتمل  
 مفهوم عدم العدم والوجود واحد هو ذات الواجب والمصدق يجب تلازم الهادتين كما سلكه الموصف الوقت  
 توحيب تلازم معلوليهما وعلل عن ادعائهم العينة رام بذا ومقصود ان عدم الوجود في واحدة بالنظر الى المصدق  
 والتلازم انما يستلزم العلة اذا كان المتلازمان موجودين بوجودين متباينين او لمصدقين ولا يظن ان ذلك  
 بقوله السقيمة من التحصيل يجب ذلك السقيمة ان نسبة المصدق الى الهادق ليس اقل من نسبة العلية الموصفة

بالتقوى منها اذا كيف العلة الموجبة لرفع <sup>العض</sup> فتدبر في هذا المقصد الواحد على مثال ونقضي ايضا نقضا لبعض  
مقصود الحكم بالانقضاء <sup>بعض</sup> وهذا تحصيل هو سد بورد النقض مع عموم الموجب ولذا لم ينفقت اليه <sup>بعض</sup> ونقضي  
ايضا بالانقضاء المتعارف <sup>بعض</sup> بالانقضاء <sup>بعض</sup> رسي كرا <sup>بعض</sup> الاجابة عنها <sup>بعض</sup> في الطوبى قدر او يكون <sup>بعض</sup> المتلازمين  
معلولى على واحدة ان يكون تلك العلة بحيث توقع ارتباطا انفار بينهما فاذن الواجب <sup>بعض</sup> المتلازم كون  
احد المتلازمين على موصية للاخر او كونهما معلولين على موصية ثالثة موصية للاخر <sup>بعض</sup> ارتباطا لانقضاء بينهما وقال <sup>بعض</sup> ان  
كلما الاشتراك ان هذا اختيار الشيخ وابناه ولهذا دفع قول شامخ المطامع ان لا اتفاق في الواقع <sup>بعض</sup> لأن مصداقه <sup>بعض</sup> ان  
لا يكون الا واحدا <sup>بعض</sup> ما ينبغي ان يفهم على موصية بالابوسط او بلاوسط ووجه التوقع ان غاية ما يدور ان يكون <sup>بعض</sup> المصداق  
بوجوده على موصية <sup>بعض</sup> كما لا يخفى <sup>بعض</sup> لا ينفى <sup>بعض</sup> بل يجب <sup>بعض</sup> ارتباطا <sup>بعض</sup> لانقضاء <sup>بعض</sup> فبما لا ينبغي <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> ان  
انقضى <sup>بعض</sup> فلو كان لا موصية بين متلازمين اصلا لا يمتنع اذا كان احدهما على موصية فاحدهما مقدم <sup>بعض</sup> والآخر  
معلولى <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> موصية <sup>بعض</sup> لا ارتباطا <sup>بعض</sup> لانقضاء <sup>بعض</sup> تناقض <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> القول <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> الاشتراك <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> انقضاء <sup>بعض</sup> على  
احد المتلازمين <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> وانقضاء <sup>بعض</sup> عن <sup>بعض</sup> من <sup>بعض</sup> المتلازمين <sup>بعض</sup> ما ليس <sup>بعض</sup> بينهما <sup>بعض</sup> الا <sup>بعض</sup> مصداقه <sup>بعض</sup> وهذا اذا منع <sup>بعض</sup> لليقين <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> فانه <sup>بعض</sup>  
عليه <sup>بعض</sup> قال <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> من <sup>بعض</sup> تلك <sup>بعض</sup> الحواشي <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> بيان <sup>بعض</sup> ذلك <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> موصية <sup>بعض</sup> المتلازم <sup>بعض</sup> سواء <sup>بعض</sup> كان <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> الوجود <sup>بعض</sup> او <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> العقل <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> ينعكس <sup>بعض</sup> علاقة  
العلة <sup>بعض</sup> بين <sup>بعض</sup> لان <sup>بعض</sup> كل <sup>بعض</sup> شئ <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> بينهما <sup>بعض</sup> علاقة <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> موصية <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> استناد <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> انكسار <sup>بعض</sup> احدهما <sup>بعض</sup> عن <sup>بعض</sup> الآخر <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> العقل <sup>بعض</sup> او  
منها <sup>بعض</sup> امكان <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الوجود <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> لم <sup>بعض</sup> يكن <sup>بعض</sup> له <sup>بعض</sup> امكان <sup>بعض</sup> فموصية <sup>بعض</sup> اذا <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يمكن <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الغير <sup>بعض</sup> عبارة <sup>بعض</sup> عن <sup>بعض</sup> مقدم <sup>بعض</sup> الاجابة  
ذلك <sup>بعض</sup> الغير <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> استناد <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> ذلك <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> استناد <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> بعضها <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> بعض <sup>بعض</sup> ولا <sup>بعض</sup> معلولا <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> كونهما <sup>بعض</sup> موصية <sup>بعض</sup> لكونه  
الى <sup>بعض</sup> انقضاء <sup>بعض</sup> العاقبة <sup>بعض</sup> فكل <sup>بعض</sup> اثنين <sup>بعض</sup> بينهما <sup>بعض</sup> موصية <sup>بعض</sup> لكونه <sup>بعض</sup> فلا <sup>بعض</sup> بد <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> بينهما <sup>بعض</sup> علاقة <sup>بعض</sup> واحدة <sup>بعض</sup> وجيب <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> احدهما <sup>بعض</sup> معلولا  
والآخر <sup>بعض</sup> معلولا <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> معلولا <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> واحدة <sup>بعض</sup> او <sup>بعض</sup> فثبت <sup>بعض</sup> تلك <sup>بعض</sup> العلة <sup>بعض</sup> ارتباطا <sup>بعض</sup> لكل <sup>بعض</sup> منهما <sup>بعض</sup> بالافتراد <sup>بعض</sup> على <sup>بعض</sup> وجه <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> دورا  
اخر <sup>بعض</sup> وهذا <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> بيان <sup>بعض</sup> دعوى <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> بينهما <sup>بعض</sup> علاقة <sup>بعض</sup> العلة <sup>بعض</sup> قسم <sup>بعض</sup> امكان <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الغير <sup>بعض</sup> هو <sup>بعض</sup> سابق  
وآخر <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> ملازمة <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> ما <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> علاقة <sup>بعض</sup> العلة <sup>بعض</sup> منها <sup>بعض</sup> كيف <sup>بعض</sup> والا <sup>بعض</sup> يمكن <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الغير <sup>بعض</sup> ليس <sup>بعض</sup> الا <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> سبق <sup>بعض</sup> الى  
مصادقه <sup>بعض</sup> وعدم <sup>بعض</sup> مصادقه <sup>بعض</sup> بالنظر <sup>بعض</sup> اليه <sup>بعض</sup> وهذا <sup>بعض</sup> هو <sup>بعض</sup> الوجه <sup>بعض</sup> الا <sup>بعض</sup> انكسار <sup>بعض</sup> فمجرد <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> المتلازم <sup>بعض</sup> يتحقق <sup>بعض</sup> فيما <sup>بعض</sup> ليس <sup>بعض</sup> فيه <sup>بعض</sup> علة <sup>بعض</sup> او  
او <sup>بعض</sup> معلولة <sup>بعض</sup> ثالثة <sup>بعض</sup> فالصاحبة <sup>بعض</sup> ضرورة <sup>بعض</sup> علة <sup>بعض</sup> فكل <sup>بعض</sup> منها <sup>بعض</sup> واجبة <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الآخر <sup>بعض</sup> لان <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يستحقق <sup>بعض</sup>  
ملازمة <sup>بعض</sup> فكل <sup>بعض</sup> منها <sup>بعض</sup> واجبة <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الآخر <sup>بعض</sup> فكل <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> يكون <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> غير <sup>بعض</sup> ايضا <sup>بعض</sup> وما <sup>بعض</sup> قال <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يمكن <sup>بعض</sup> بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الغير <sup>بعض</sup> عبارة  
عن <sup>بعض</sup> عدم <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> استناد <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> بيان <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يمكن <sup>بعض</sup> كونه <sup>بعض</sup> علة <sup>بعض</sup> لوجود <sup>بعض</sup> وبالا <sup>بعض</sup> استحباب <sup>بعض</sup> كونه <sup>بعض</sup> معلولا <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> فليس <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> ما <sup>بعض</sup> منع  
بالقياس <sup>بعض</sup> الى <sup>بعض</sup> الغير <sup>بعض</sup> بل <sup>بعض</sup> معناه <sup>بعض</sup> لا <sup>بعض</sup> يثبت <sup>بعض</sup> في <sup>بعض</sup> عدم <sup>بعض</sup> ضرورة <sup>بعض</sup> المصادقة <sup>بعض</sup> والا <sup>بعض</sup> مصادقه <sup>بعض</sup> ابا <sup>بعض</sup> ولو <sup>بعض</sup> سلم <sup>بعض</sup> ان <sup>بعض</sup> معناه <sup>بعض</sup> ذلك



فهذا لا ينافي لزوم فانه عبارة عن وجوب المصاحبة سواء كان بين المصاحبين علم او لا وان اراد بالانجاء  
 بواسطة تلك العلة الموجبة فلا يكون لاحد مما كان بالقياس الى اللزوم فلا يلزم من الدليل ايقاع الثالث الاربعة  
 ثم ان لم يكف العلة الموجبة الثالثة في التلزام بل يحتاج الى ايقاع العلة الرابعة فتقول هذا لا يتفق اما اذا  
 المعلوم الى العلة الموجبة فهو كاشف عن التلزام ولا يحتاج الى المعلولة ثالثة واكثر التلزام بين تلزام  
 الموجبة معلولها واما افتقار الى ما ليس عليه موجبة فهذا الافتقار غير موجب لتلزام ولم يكن العلة الموجبة  
 موجبة فلا تلزم اصلا فان قلت تحتاج ان الافتقار انقار الى غير موجب فكيف هذا الافتقار يوجب لزوم  
 للمفقر وما كان هذا الافتقار من الجانبين فكل مفقود على لازم الاخر قلت لا يكون كل مفقود الى الاخر من جهة واحدة  
 فانه ويرجع الى انما يفقر بجهة تفيد غير موجبة اذا كان مفقودا فقد اختلف المتفق اليه فاللزام لا يلزم بالضرورة  
 ملزمه فاقول ثم انما سلمنا ان العلة الموجبة مع هذا الارتباط الافتقار كاشف عن التلزام فكيف ان يكون هذا الافتقار  
 ثانيا دون ايقاع ثالث بل يجوز ان يتبادر ايقاع رابع فيكفي عن التلزام فاشترط ايقاع ذلك الثالث هذا  
 الافتقار حكم محض فخال قوله وما يبيح الجمهور من ان المتضايقين الى ان ينقص بالتضايقين غير وارز ولا يتما  
 معلولان لعل موجبة ثالثة وببر التولد كل منهما مفقود الى موضوع الاخر كاشف عن الحقيقة او بعض من كل منهما وهو  
 الاضافه الى بعض الاخر وهو الذات الموضوعه الاضافه والحاصل ان معناه افتقار الكل من الاضافتين الى موضوع  
 الاخرى فكيف لما كان التضافان الحقيقيين عبارة عن اثنين غير الاضافتين غير علة بالافتقار الى موضوعيهما المستتوي  
 بان عبارة عن المفهومين المركبين من اضافة اثنين والذاتين الموضوعتين صارت اضافة لهما عبارة عن اضافة  
 كل منهما الى الجزء الاخر من الاخر فم هذا القدر وان عول عليه الغير المطوس من شمع الاثارت لكنه ليس  
 اما اوله فانه لا يجرى في التلزام بين وجوديهما العقلين والشيء المقبول اوله انقص من المتضايقين باقية  
 وجوديهما العتقن ووجوب بعضهما واما ثانيا فقلنا فاقه كل من الاضافتين الى موضوع الاضافه الاخرى فاقه  
 الى امر اضحي عن التلزامين وليس بينهما ارتباط افتقاري اطلاقا فقد لغت المعلولة ثالثة من دون ارتباط  
 بين التلزامين فاما الافتقار الى الامر الاخر فينتفي عن التلزام فخال قوله ومن هذا القيل تلزم العقود وافتقار  
 التضافا قد تنقض في المحاكات بان عكس سببه الدائم اب يد الدائم فالحكم والاصل فتلزامان مع فقد  
 علة العلة فاجاب عنه انه بان الفقيين معلولتان معلومة واحدة ويحتاج كل منهما الى اطراف الاخر وهذا  
 مما لا يصح له لان العكس والاصل قد يكونان ضروريين وان لم يكن عكس اب انه الضرورة ضرورية على الوجه  
 اكله كما في قولنا واجب الوجود ليس متجزا الفرد عكس المتجزى واجب الوجود وهما فضاء متلذمان

[illegible]

في الوجود حيث تنفرد فلا بد على ما قرر قوله لا يقتضي رايه ان الخواص اثبات المطلوب قوله لان الصور يجب وجوده  
المتوسط ان سببه الصورة انما اثبت بانعدام مع عدم كنه كل منهما على وجه واحد كما الى عنه ثمة لتوقع ربطا انفراديا  
بينهما كما اثبت عليه الصورة على هذا الوجه موقوف على بطلان عليه الوجود فلا بد ان يكون موقوف على بطلان عليه الوجود  
عنه فاعمل قوله والعلة الفاعلة الاولى مسقطا لفظ الفاعل وان تقول والعلة الموجبة قوله والصورة انما ثبتت على  
الوجود اذ اياها الصورة المطلقة او المراد ان الصورة ليست على الوجود اهلا لا ممتنا ولا كحيتها بالذات التي ذكرته  
وهذا لان التلازم ليس الا بين الوجود والصورة المطلقة بمعنى الصورة الشخصية فيكون ان كان صحيحا فيكون كنهه خارج عن الوجود  
والله يحفظ السارح الوجه الحقيقي بالانقسام الثلثة بوجه ما قلنا والافان لعلته فيقضي عن الصورة الشخصية من كل وجه قوله  
ناهنا بخلافه من شخصها الى هذا انما هو موقوف على مجردة عن المكان لا يميز الامانة وايضا هذا لا يثبت انما يفيد وجوب الصورة  
بالشكل فلا يطاق ما قال المصنف من ان الوجودين وهو ما بالشكل او مع الشكل قوله والاسئلة على ما ذكره الحكم بالقدرة  
ستدل الاقام مع على طريق العارضة بان الشكل متاخر عن الحدود المتأخرة عن المقدار المتأخر عن الصورة فبالشكل  
متاخر عن الصورة بهذه المرات فلا بد للصورة بالشكل ولا موانع عنه انما بما اجاب به انهم الطوبى ان المقصود  
قافو الصورة الشخصية عن الشكل او معيشة لا يوجب كنه لا يفيد الا في الشكل عن الصورة قوله واعترض بعضهم بان  
اخراج الصورة الشخصية الى الوجود هو الذي يفسد المحال عن بعض الاحكام وتساءل انه نعم الشخص يحصل بالانضمام  
الشخص فاجاب عن لا يوجب شخصه لانه نعم مع بقاء الشخصية فلا بد ان يكون لان العام الى الشكل انما يوجب شخصه  
قوله ان الاعتراض الشخصي للمادة ان ليس المراد بالشخص ما يكون مناط الشخص ومقتضى السبق من حيث  
ان المراد بالشخص ما يكون من لوازم الشخص وانما زانها ويكون سادف للشخص او يكون متممات العلة لغيره عليه  
الشخص باحد هذه الحالتين لا ينافي كنهه على هذا فيجوز قول المصنف لان الشكل من جملة شخصيات الصورة بتوابعها  
لوازم شخصه وسادفاته فيمكن شخصه الصورة مع الشكل وانما متممات العلة الفاعلية لشخصها فيمكن شخصه  
بالشكل فالصورة اما يجب وجوده بشخصه مع الشكل او بالشكل فيكون لا يوجد قبل الوجود كما راجح القول  
شكلا المحذور لا يبرهن للصورة لا يوجد قبل الكلة والبرهنة المتوقفة او اللزوم الوجودي لا يشكل لفظي والفرق  
مستوفى للصورة المطلق وايضا لا بد من هذا كنهك اللزوم الوجودي الشكل يجوز ان يكون من اللوازم المتأخرة بالذات  
ان لا يبدل بان الشكل والوجود متلازمان فلا بد من علة العلة والشكل لا يمكن ان يكون علة واللازم كونه موقوف انما يكون  
تدبره او معلول مما لعلته اذ لا يمكن ان يكون لا يوجد قبل الوجود فلو اجابا او متاخر عنها فاعمل قوله فلو كانت الصورة  
عنه الوجود او لغيره كانت الصورة بمنسبها او شخصها على مطلقه اذ لا مطلقا لا يبرهن ان يكون شخصها متوقفا



البسطة اما على الثاني فغير داما على الاول فلا تحصل البسطة المطلقة والوسط لا يكون الوسط من حصول المعلول والبسطة واضحة  
 بالتحقق فلو كانت البسطة على ما حدده الوجه كانت واضحة بالتحقق ثم يلزم من تقدمها على البسطة تقدمها على الوسط  
 هو ما فرغنا او مع ما قد كانت متافرة فمنه سلكي او مع ما قد اتفقوا عليه على طريق ما لم يزلوا وهذا يتبع المتوافق بين كلامي  
 الحكيم في الفصل المقام انهم قالوا في بيان ابطال كنه تلك الحاد برعل الحاد ان وجود المحسوس مع عدم الحاد ولو كان  
 الحاد مع عدم المحسوس لكان متعديا عليه فيكون متعديا على عدم الحاد فيكون الحاد يمكن قبل يلزم منه الاتحاد مطلقا لان الحاد  
 يعمل البسطة به من غير متعديا على وجود المحسوس الذي هو مع عدم الحاد فيكون متعديا على عدم الحاد فيكون الحاد يمكن اتحاده  
 وخواه ان يكون عدم الحاد مع وجود المحسوس اي ذاته بما يجوز قبول الحاد مع المحسوس من حيث هو محسوس عند الحاد  
 ولو كان المحسوس معلولا للحاد لكان وجوده بما هو محسوس متافرا وهو مع عدم الحاد داما لو كان معلولا لانه اخر  
 وهو متافرا عن الحاد وهو في وجود المحسوس فلا يكون متعديا على الحاد وذا ظاهر جدا فتأمل والبطء فالتواني بيان لعدم  
 المحسوس في الجاهل على الالام ودر الجاهل من حيث سلك لان المحسوس مقدم على الجاهل ودر الجاهل من حيث  
 تقدمها عليها فغير مستحسن قالوا الوجه في تافه التافه بالذات على ما تقدم عليه بالذات واما فائدة ما في التافه  
 من الالام لان المحسوس مقدم على ذوات الالام كانت الالام معدومة من حيث وجود المحسوس فيلزم الحاد على تلك  
 انترتيم انهم قالوا ان العقل الاول عليه العقل الثاني والتلك الحاد لكل وان العقل الثاني عليه المحسوس والعقل الثاني  
 يتلوا فالتلك الحاد مع عدم المحسوس متعديا عليه عند ثم مع انهم لم يذكروا الحاد على المحسوس فافهم  
 بالذات لا يكون متعديا بالذات على ما هو متافرا عنه فتأمل الالام مع انهم لم يذكروا بين حكمهم متافرا مع التافه  
 وعدم حكمهم مقدم ماع المتقدم بل بما سيجان فان وجهه تافه احد المعين تافه الاخر فيلزم من تقدم احد المعين  
 عدم الآخر وان لم يجب بل لم يجب ذلك وهذا هو الذي عبر عنه الله بالتعديا في محال فلا يكتسب من التقدم  
 يجب اتحاد الموضوع قال الحكم المجتهد بازاء التقدم والتافه فان كل شيء اذا ثبت له غيره فاما ان يكون متقدما  
 او متاخر فلا يكون متقدما ولا متاخر فالتقدم لا كان المجتهد بازاء التقدم فيقسم على قسمين فاما المجتهد  
 والعد ان لا يكون احدهما معلولا للآخر فاما ان المجتهد الزمانية ان لا يكون واحد منهما متقدما ولا متاخر  
 الزمان فاما ان المجتهد في الزمان ان لا يكون احدهما زائدا عن الآخر فلا متصفا او كان المجتهد في الزمان  
 ذكرنا فله يجب في المعين او التقدم احدهما بالبعد على ثالث او تافره عنه ان تقدم الاخر على الثالث  
 او تافره عنه او ليس كلما لا يكون معلولا ولا عليه شيء ان يكون عليه لا يكون ذلك الشيء عليه بل تسبق ذلك والاشياء  
 علان على معلول واحد فكذا ليس كلما لا يكون معلولا ولا عليه شيء يكون معلولا عليه ذلك الشيء فكذا لا يجب في المعين

[illegible]

هذا المتأخر يكون المعنى بينهما من جهة ادسوكا من فاعل ثم لك ان تقرر الكلام هنا بحيث يدفع هذا الفصل  
 فاعلم ان الوجود في الشكل يتلوا في الشكل على التلوا والا كان جبر اول الوجود على وجهه في الشكل فاعلم ان الوجود  
 من الفصل المحض ولو كانت القوة على وجه الوجود المذكورة كانت على وجهه في الشكل فاعلم ان الوجود  
 على وجه الوجود المذكورة على وجهه ولو كانت على وجهه في الشكل فاعلم ان الوجود على وجهه في الشكل فاعلم ان الوجود  
 كما علمت من ان الشكل مفهم على الصورة او معناه فيريد ان لا يحتاج الى المعنى الذي دفع فيها الفصل والاعمال قوله لا يحمل  
 المعنى ما على علاقه العقلين انما قال انهم الطوبى من جهة الاشارات في جواب اعتراض الامام مع ان المعنى  
 قد نطق على المتلازمين اللذين يتعلق احدهما بالآخر اما حيث الصور او حيث الوجود كما سيجيء في القافية في الشكل  
 في الوجود كالجسم المستقيم الحركة والجملة الوجودية الوجودية كوجود الخلاء في الشكل فاعلم ان الوجود على وجهه في الشكل فاعلم ان الوجود  
 متغير لا قد يعلق على المصاحبة بالاعتاق كعقولين الحق انما قد يعلق على واحدة بحسب اعتبارها ولا يكون لاهتمامها بالآخر  
 الحق غير ذلك كما يعلق العقل المذكور به ولا شك ان وقوع اسم الجمع في الموضوع ليس مع واحد من النوق بل هو على  
 الجاهل المعنوية اشهر في الكلام فاسد اما اوله فلان كلامه يدل على ان المعين الذين بينهما علاقه السلام يكون  
 احدهما مفهوما مع عدم الآخر على ثالث ولذا ينافى ما هو الاخر غير ثالث وهذا لا يوافق له لانه لا يلزم من علاقه المتلازمين  
 عليه الاخر في هذا فاعلم ان اولها ما فاعلم ان ما اذا اردت جعل احدهما بالآخر انما اردت جعل الوجود في الموضوع في الموضوع  
 غير اصله وان اردت جعل غير افتقار فلا يلزم السلام على رايه لان السلام انما يكون على رايه فيكون احدهما  
 على وجهه او على وجهه معطولا لان ثالث موجب لاجتماع افتقار وانما ثالث فاعلم ان حكم بان الخلاه وعدم الخلاه معاً في الموضوع  
 فتكون عدم الخلاه متاخر عن عدم الخلاه فاعلم ان عدم الخلاه ضروري لاعتداله والا كان الخلاه متكاملاً ليس  
 متاخره في المثال لان اعتراض الامام مع كان بمطابقة النوق بين النوقين من جهة المحذور ولا يدفع هذا ما اراه وجود  
 المحذور الحادي بل يلوظ الامام ان الاستحسانه ما قلنا سابقاً لان وجود المحذور ممكن معطول مطلقاً سواء كان مع  
 وجود الحادي او لا مع وجوده ولو كان وجود المحذور مع معية الحادي غير متعطل لكان واجباً فاعلم ان فيه ما اراه  
 فاعلم ان لا يستلزم من المعية كونهما معطولين لعدم اوله لا يستلزم فعله الاصل لا يلزم القول بمعية عدم الخلاه والوجود  
 وعلى الثاني فاشيعه التلازم كونهما معطولين مع عدم المعنوية في ثالث وظاهره لانه لا يعلو ولا معلوم بينهما وفيه ما اراه  
 فاعلم ان لا يكون التلازم الا باحد الوجهين وايضا فاعلم ان يكون السببين بحيث لا يكون واحد منهما على الآخر  
 وجود التلازم وان لم يكونا معطولين في ثالث مع لا يوافق احدهما عن عدم الآخر لانه يجوز ان يكون غير معطول  
 او اياهم لولا الحكم بان معطول والعلية السببية فاعلم ان مع انه متاخر عن غير علته التي هي معطول المعية وليست العلّة



التبعية متوافقة مع ضرورة دلالة مطلق التلازم غير كما في دلالة استلزامه احيانا ليس في عينه ايضا وانما في  
 على معلول المحلول في فهمه وانما ما يفتقر العقل الموضوع عنه الواجبة واجبة في جميع كالاته ومطلوب لجميع اعتباراته  
 المحلولة في نفسه او مع وجوبه لوجوه الواجب ومع فالا اعتبارا الذي صدر به للعقل الثاني والثالث كلاهما فوريان  
 للعقل فيقول اذا تحقق العقل الاول تحقق جميع اعتباراته واذا تحقق العقل الاول مع جميع اعتباراته  
 تحقق للعقل الاول باعتبار عليه للعقل الثاني والثالث الاول ففهمه بعدة المقدمات المتلازمة بين العقل الاول  
 والعقل الثاني بالمثل الاول فيما كان متلازما في فهم العقل الاول على العقل المحوي لكونه مع غيره وقد كان  
 بقدره ومع ذلك لا يقال بالانهايت متلازمين لعدم وجوب العقل الاستغفار لانه ليس بواحدة على شيء من مقدمات  
 بانه غاية ما يلزم من ثباتها بطلان ما شرطه في التلازم من العقل الاستغفار عند اوردوه او غير ذلك لا في عينه  
 بل في محله كلام الطوسي محل غايته لا في العقل فخال قوله ومنه ان العلة في عينها ليس علاقة في عينها  
 مع من اثنين ان هذا القول مستدرك من البيان على الوجه الذي قصده انما اوله حديثه انما في عينها  
 في الشك في كونه ثابتا ليس باليقين الذي ذكره انما في عينها كلام على ان التلازم لا يدين في عينه علاقة في عينه  
 بل البطلان في عينه لكونه في فهمه يومه ذلك فيمكن بطلان العلة لا توقف الكلام عليه قوله فاذن في عينه  
 منها غير حيث واحد منفصل في عينه ان هذا غير لازم في عينه لانه لم يطل فيما سبق الا لكون الصورة علة مطلوبة اوله  
 لا دور له ولا يلزم من ذلك بطلان كونها علة موجبة فجزان في عينه الصورة المطلقة جزا الاجزاء من العلة النامية  
 في عينه لكونه موجبة كما في عينه في التلازم فلا يحتاج الى التلازم سبب منفصل ثم لا يلزم من استلزام العلة الموجبة لا يمكن  
 ان يراو بها العلة الموجبة بل لا دور له ولا يلزم من ذلك بطلان كونها علة موجبة فجزان في عينه الصورة المطلقة جزا الاجزاء من العلة النامية  
 في عينه لكونه موجبة كما في عينه في التلازم فلا يحتاج الى التلازم سبب منفصل ثم لا يلزم من استلزام العلة الموجبة لا يمكن  
 ان يراو بها العلة الموجبة بل لا دور له ولا يلزم من ذلك بطلان كونها علة موجبة فجزان في عينه الصورة المطلقة جزا الاجزاء من العلة النامية  
 في عينه لكونه موجبة كما في عينه في التلازم فلا يحتاج الى التلازم سبب منفصل ثم لا يلزم من استلزام العلة الموجبة لا يمكن

[illegible]

هو الواحد وسطه وثنائي هو العلول ويكون الحق في القسم الثاني الذي هو العلول  
فيما كان رفع الوجود في ثلث محضين رفع الثاني منها فعد واحد جامعاً على العدد على الالام  
في الوجود على ان يكون جامعاً معلولاً للآخر على فلفظ الالام ايها المتغير ان يكون العلة منها ثم تستل بالطل غلة  
الوجود في جانب علة الصورة فثالث في هذا الكلام ان الشيخ انزل الالام المحرر على العلة فثالثاً بان حصره من الالام  
تجب في ذلك الوجه والبطل السق الاول ملزم كونهما متساويين والبطل الثاني بان ما يثبت له لا يكون واجب  
الوجود فيكون ثلثاً معلولاً الى اخره فاقول في قوله وبين ان ثلث الالام يكون واجب الوجود اما ان اشارة الى ما بين ثلث في  
الفضل ان اشارة الى الالام ان واجب الوجود العباد يابله لا يكون مكاناً من ان يندرج كل منها للآخر وان  
ذلك موقوف على ان الالام لا يكون من دون علة موجه على ما قرأت في خبر جرحه في تلك المسئلة في كلام الشيخ صحيح  
في ان كلامه المتساويين لا يكون من دون علة العلة والافضل حديث البطل التضايف بين الوجود والصوره  
ويكون لظهور ذلك من دون دليل . اشارة الى ان واجب الوجود واجب في جهة واحدة والصوره في جهتين  
عالم في الوجود لا توقف دليل على ان الالام لا يكون في جهة واحدة بل في جهتين بل في جهتين  
بل مثلاً بان في الوجود فقط لاسيما بحيث لا يتغير واحد بالالام في متغيره معاً فاما اعد جامعاً للآخر  
اولاً لا يجوز ان يكونا متساويين ثلثاً او اعد جامعاً لهما اولاً معلولاً لاولاً لا يسيل الى الثالث لان ثلث  
هذا لا يكون واجب الوجود بل يمكن كل واحد منهما معلولاً لغيره ومن ثم سلم العمل الى اربعة المتساويين مجردة  
عن الوجود ثلثاً وقد فرض انها ليست معلولين ثلثاً اصلاً وان كانا معلولين ثلثاً فلا يبعد ان  
فرض واحد بل لا بد ان يكون اعد جامعاً لسطه للآخر فاما ان كل منهما وسط فهو در حال بل اعد جامعاً فلفظ  
عليه اعد جامعاً وان كان اعد جامعاً على الثالث فيد الثالث بحيث يجمع وجوب الالام فهو وسط في جهتين  
الا فاقول الى السق الذي يترتب على اعد جامعاً لغيره في جهتين علة العلة فاقول في بيان ان اعد جامعاً للآخر  
ليس جانب العلة فاقول الى الصف فان قلت الذي ثبت من ان الالام في جهتين علة فاقول الى الصف فان قلت الذي ثبت من ان الالام في جهتين  
معلولاً في جهتين معلولين جامعاً لان ثلث في الالام فثالث في الوجود فثالث في الوجود فثالث في الوجود  
ان يثبت في وجه واحد اذ لا يلزم صدور الكثير من واحد قلت علة الوجود والصوره لا يكون الالام المتساويين  
وهو ظاهر في القول اذا كانا معلولين فليكن علة الوجود اعد العلة في جهتين معلولين لان معلولاً في قول  
لا يبعد ان يجمع في وجه واحد بل يكون اعد جامعاً لسطه في صدر الالام في جهتين في صدره في وجه واحد  
الصوره في سطر واحد بل يبعد ان يجمع في وجه واحد بل يبعد ان يجمع في وجه واحد بل يبعد ان يجمع في وجه واحد



والله اعلم بالصواب فان الحق قد صدر بواسطته وانما الواحد الصورة فلا يحد  
ما اليه واللازم صدق اليه والصورة في مرتبة عنده عامه واحدة بل بحيث انه احد ما في صدق الذي  
فيه وهو عليه ما يكون الواسطه اكثر مما في الوجود في الكائنات واعلم ان اليه مفسفرة من ان تقوم باعتبار  
مفارقة الصورة فاما ان يكون الصورة هي العلة الاولى تقوم اليه مطلقا او يكون للصورة انه مطلقا  
دواسطه بمقتضى ان يقوم اليه مطلقا او يكون اليه مطلقا لمقتضى ان يكون اليه مطلقا او لا يكون اليه  
يتجوز للصورة ولا الصورة يتجوز عن اليه ليس احدهما بان يكون مقامه الذي اولى من الآخر بل يكون  
سببا ما في الآخر خارجا عنها في كل واحد منهما والآخر اشراجون في قوله بل في كل واحد منهما مع الآخر  
ان ليس بينهما علة الا مفارقة في كل واحد منهما لان المقيم ان اليه مفسفرة الى الصورة والآخر الامام مع  
الآخر في كل واحد منهما وجه وانظر الطوس قال ليس مقصودنا من هذا القول ان يستحال كل واحد منهما عن الآخر  
لان هذا لا يستحال بينهما في الوجود بل من ان اذ لم يكن راد اليه ذلك فمقتضى قوله بانه قد كان مفارقة للآخر  
ليس يستحال الى الله عليه بالاستدلال فلا يميز ذكره والظاهر حتى يستبين المطلوب قال المحكم ان هذا ليس بحال  
الاعمال وتزويد او محو فيه المفارقة بل اكثر البراهين مستند على ذلك فلا يخفى ما فيه والله اعلم  
ان القابض قوله فاما ان يكون للصورة فادلة ان اليه مفسفرة الى الصورة ثم انما  
البرهان فقال فاما ان الله اما المحرر فليس المحل علة للصورة علة مطلقه او له واسطه او شره في  
غير اقامته المقيم مع انصار كل منهما الى الآخر اذ مع استحال كل عن الآخر وهو احتمال ان احدهما ان يكون اليه مطلقا  
الصورة ولم يذكره لان التعادل لا يمكن اقامته لمقتضى لا واحد ولا مع غيره بل في انشاء الكلام الى البطالة فاما  
لا يكون معلومين لمقتضى واحد مع عدم الخاصية بينهما فان لا يباين ما يوجب فثبت ان الى مقيم واحد وقد في  
الطوس على ان الاستدلال لا يميز ما فيم الظل الشيخ كون الصورة علة مطلقه او له مطلقه فيما به يتبدل  
مودة على اليه وقال اما الصورة التي تعاقب اليه الى بل ليس يمكن ان يقال انها علة مطلقه للصورة  
لأنه لا يباين ذلك لان موسطات مطلقه بل لا يميز احتمال بده من ان يكون على احد القسمين انما  
وحاصل ان العلة باجده هذه الوجود لا يكون الا شفه فلا يلزم كون يحصل العلة اضعف من يحصل المعلوم اذ  
الاشخاص تتبدل مع تغير اليه شخصها فانهم يبدلون لا يظنون ان السبيل مع تغير اليه انما يغير بطلان  
عنه الصورة الشفه وليست الصورة واللام بدهم فثبت ذلك الظل فاما كونها علة باجده الوجه المذكورة  
طابق فيما به يتبدل الصورة ويحتمل لا يلزم باسباب المذكورة من الحق وقد سبق تقريره ثم حال است تعلم ان الصورة

[illegible]

ويعقبه العلم سس سم لا ذكره لان الذي ذكره انما يعقبه كون معقب الايون عقيباً بل عقيباً بالكون وذلك  
لان في تمام المادة بالصوره اشهر بعد اطلاق الايون الى اطلاق لان حاصل نفس الامام ان عدم الاشكال لم يدر في معقب  
مبدل المقيم بابدال لم يكون الاو افي الاخره صوراً معقباً المقيم الجسم باعقاب ابد اليه في المقيم احداً الجسم  
الاو افي المقيم كغير الاو افي صور الاون بين الاو افي والصور لم يكن الاضمار المحل وعدمه فانه سرياً في المقيم  
هذه الاو افي اليها صورت صوراً ليس في الامام العكس الاظهر ان السمع يثبت الصور ما يقوم فلا بد ان يكون المقيم  
معقب هذه الابدال للمقيم بالجسم فلهذا ان تعقب البديل لا يوجب كون المعقب مقبلاً بنا عليه بل عليه ثبت به غير  
زايد ليعمل اليه سس سم لا قال بدل على فلهذا انما في كلام الامام الامام مع واذا هو غير المقيم لان المقيم من غير علم  
اجتماع المقيم في كونه جسماني في وجوده وشخصه فخاصة اما اولاً فلا بد من ثقل الى اصل الدليل فيكون ان قبيح البسوة  
الى الصورة من شخصها فقط لا في صورتيها واما ثانياً فلا بد من امتلاك المقيم ليس الاين الجسم بمقتضى الشكل المطلق اي بمقتضى  
اضماره اليه الجسم بمقتضى الشكل في المقيم كونه في الاين والوضع فخاص بل المطلوب في الجواب ان يقال ان المقيم  
غير الغلظك بهذه الاو افي ان المقيم واصل من ارتباط الاعراب بينهما وهذا لا يتصور من جانب هذه الاو افي لما  
منه المحل فثبت الجسم في هذه الاو افي وهذا لا يمكن ان يكون شيئاً كل واحد منهما المقام بالآخر فيكون كل واحد  
منهما مقبلاً فيكون في الاو افي على نفسه اشهر في الظاهر ان السمع قصد بهذا الظاهر كونه المقيم المحل واحد منهما بالآخر  
سرياً في جميع كونه الكلام السابق الى البطلان كونه مقبلاً باجمع الاخر من غير افتقار حاجت اطلاقاً فثبت ثلثين  
سرياً في استعماله امامه كل بالآخر في المقيم ذلك مقصود انا لا ذات بل المقصود من قوله وليس يوجب البطلان كونه المقيم  
فيما المقصود باليه كانه شيئاً في هذا الظاهر سرياً امامه كل بالآخر مقصود ولكن ان يكون مقصود من استعمال الكلام  
لم يبق البطلان كانه سرياً امامه المقيم مع عدم الحاجة اجمع فانه لا في الاخر فيكون معقب البديل الى لا بطلان الامامه مع عدم  
الحاجة وقوله ليس يوجب ذلك الى لا بطلان كون المقيم مقبلاً باليه ولا الى لا اداة كغيره لا ذكر صفات مقبلاً مع عدم  
ضرورة ذكرها في المقصود المقيم ثم قال والمقصود بالخلاصة الخاصة فلهذا ما ينبغي ان يطلب كنهه انتهى يعني انه قد ثبت وتحت  
ان الصورة فلهذا ما ينبغي ان يثبت ان المقيم كنهه فلهذا ما ينبغي ان يطلب كنهه ذلك ثم قال انما يمكن ان يكون ذلك  
بعدم العلم بالاشياء وان يكون البسوة في المقيم سرياً في المقيم معقب الصور اذا اجتماع وجود البسوة في المقيم  
بيان اليك في مقصوده ان العلية القائمة بوجود البسوة الفاعل الاصل ومنه الصورة المعينة في وجود جهة الصورة  
ثم فاعلة الفاعل وهذه العلة بانه بفعل الفاعل بالتحقق في الفاعل الصورة فيوارد الاخره واما في حيز فيوارد الاو افي  
لان فرض من الصورة الخاصة واما في الصورة العامة فلهذا ما ينبغي ان يثبت كنهه في المقيم ثم قال السمع في حيز فيوارد



سواء كان الوجود في ذاته محتملا في ذاته أم لا  
الأول أن سائر الأشخاص الصورة في الوجود لا يكون له في ذاته الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
الآن شخصها في الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
في هذا المقام يجب أن نلاحظ أن الكلام لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
وإنه من غير ضرورة ما إذا كان الكلام لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
يستلزم عنه ضرورة الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
الآن بما علمه ضرورة الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
أو ارتباط الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
الآن بما علمه ضرورة الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
قابلة محتملة في الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
بدون الصورة لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
الأول بوجه الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
فلا يكون من الكلام لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
قوله في الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
كانت متقدمة عليها فيكون الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
على شخص الصورة لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
الفاعل في الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
أن الطبيعة المطلقة في نفسها لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
شخص معين فالوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
فما يطبق في نفسها موجودة بوجه الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
كثيرا فالمهية المطلقة موجودة بالوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
الخلق الذي به موجودات المهية لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
وغيره طبعها في الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق  
وغيره طبعها في الوجود لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق لا يتصور بدون بذلة الخلق

[illegible]

الاثر على الوجود في الخارج والصوره من الموجودات الخارجيه ولا يسئل الا بالانكار المستعاضه الاثباته لا النفي  
تقوم الموقوف على العقده بل الخارج من خصوص الحائق الوفاء ولا ينفك لان الاثبات بالصوره كما يتحقق بعد صعود الصور  
فترتب الشخص فلا يستدعي بالاثبات الا تقدم الموقوف على شخص الفقه فمثل فيه واجبات ذلك المتحقق ما يما بان الاثبات  
الصوره بالصوره الاثبات فينتج فلا يستدعي تقدم الوجود الا بالانكار لا ينفك بل بان الاثبات على منها لوجود الصوره  
في الخارج فلا يكون فيها وقبل في ثبوت كلام المتحقق ان الاثبات على نحو الاثبات بحيث تربط اثار الاثبات على كافي  
الاثبات الجسم بالصوره الموجوده الخارج فانه لا يفر الجسم السوفى الخارج وتربط على اثار الاسود في الخارج والاثبات  
بحيث لا تربط على اثار الاثبات كما ان تخلفا الجسم عارضاته السوفى الجسم العارضه السوفى موجود من الحيزه من اثاره  
الصوره الاثبات الاثبات وانما يتحقق قبل وجود الوجود في الخارج فاثبات الوجود بهذا النوع من الاثبات على لوجود  
الصوره فلا يستلزم اثاره لا ينفك عليك فاذا من الخط لان عين الصوره بالصوره بحيث الوجود الخارج كما تنظر ادراسم  
لوتحت وانما عين الاثبات على هذا النوع من سبل العقده الغايه ونحن لا نذكر كون الاثبات الوجود بالصوره غايته  
الاجابة بل ذلك هو الحق لان ايجاد الوجود ليس الا لان تبيين الصوره لكن صورته الافظ من العود للصوره عينه اوقا  
وبى البتة يعبرون عنها بانشره لاجل على قول لو كانت على كانت متقدمه على الوجود لان الاثبات الاثبات السوفى  
الصوره فلا يفر هذا الجواب بل يحتاج الى ما قدم قوله والصوره العائنه شره لاسباب الوجود جسمه ونوعه فاسم  
نوعه فاسم اذ ارجح مما تارة النوعه صور مختلفه الحقائق فالصوره العائنه من الجسم مما لا يلزم معاني تمام  
حقيقته والعائنه من الصوره للنوعه مما لا يلزم معاني الحقيقه فاما فاسم الجسم مما لا يلزم معانيه لانه لا يلزم  
تثبت الاصل في جعله الوجود موجوده وتغيره في الواقع وهذا من قوله والصوره العائنه لاسباب الاصل في اثاره  
الوجود بما عاين الزايله في اثاره وانه الصوره النوعه فلا دخل لها في ثبوت الوجود ووجودها فاحصل ابا  
نوعا بالثبوت كما علمت ان للصوره النوعه ليس فيها قدر مشترك فلا يمكن على ذلك ان يكون خصوص حقيقه  
فيستخدم الوجود بانواعه امهال الا ليس كذلك فانما يبا عود دخل في محصلها نوعا بالثبوت وهذا من  
تجاربنا من اشروعات يتجمل الماده جدير بالثبوت غير الذي كان باب تقدم الصور النوعه فيم يوصو حوا  
وبى الجسم بما جسم تقدم انما منها الوجود لا يفر جدير منها وانما يفر لولم تقدم وجوده محلا واليقوم لوجود الجسم  
للاوقافه الصوره بالاستقلال ولا بأس بنوارد العقل على حصول واحد بل هو في غايه الكلام في هذا المقام  
لكم بعد لا تكلو الحال عن صوره لان عود الصوره النوعه للجسم ليس الا على انه شرع في الافراد وصوره نوعه  
تقدم الجسم في خصوص فرد النوعه الا فردي فرد اخر فلا فرق بين تقدم الصوره النوعه للجسم وتقدم

على انفسه من الوجود الطبيعي معصية بها  
 من العدم في الواقع في كون حال جبر وصوره فم لا يكون الا في المضافات  
 في وجه بحيث لا يتحقق من واما السبب الخال فالصورة النورية ليست بذات ان العلم الا ان يكون قدر مشترك  
 ذاتي فيكون ذلك المشترك جبراً في العلم ان ليس خصوص صورة نورية من نوزم الجسم بل نوزم المكان من حيث  
 ولقد المشترك من الصور النورية كذا انه وبين الجسم هذا العدم المشترك ليس تمام خاتبة الصور النورية لانها تتأخر  
 بالحقبة والادانيات من واما ما لا يهاب الط واما جبراد الا لازم تركب العنصر في هذا العدم المشترك على من  
 واما ما قد مغايرة ليست تلك الصورة فيقول لا كان من الوجود هذا العدم المشترك موجه لازم لا يترشح موجه  
 ويستلزم الوجود لكونها قوة محض فاما ذلك العدم المشترك عند موجه او على موجه موجه فلا فخر فاما ما يكون  
 فمما من جانب الوجود لا من جانب المشترك في هذا المشترك معتم على الصورة الجسمانية في التغير من وجود الوجود  
 بهذا المشترك في وجود الجسم به العلم لان مفهوم لكل فموجه في هذا المشترك الذي هو حقيقة غير حقيقة الصورة  
 النورية الجسمانية موجه في هذا المشترك بالذات ولا يغير وجوده بالوجود خصوصيات الصور لان هذا الوجود  
 سائر عن وجود الجسم فاذن التغير الذي اخباره الله تعالى بالغير الطبيعي مفوض واما الذي افترق في قوله كلام  
 الشيخ فلا بد عليه من ان العنصر في العلم ليس في ذاته بالكار ووجب الاضمار بعد كون المتلازمين معلولين لثبات  
 فاما قوله ان ذلك لا يخرج العدم التامه به العلم ان على ثباته المقصود ان ذلك غير مستلزم العلم في  
 الظاهر واراد بظننا على ان ذلك لا يخرج العدم التامه عن الوحدة العددية واما اذا كانت عدده فاعلم  
 لا يتوجه لان حاصل الاغراض ان الواحد بالعدم لا يكون من مساوي الواحد باعد فلا يكون له الصورة عليه  
 لوجود الوجود فان سلم في هذه الصلوات ان الواحد بالعدم مطلقا لا يكون مبدأ الواحد بعد فمفوض فلا غير  
 ولا يمنع عدم خروج العدم التامه عن الوحدة العددية وان لم يسلم بل يمنع ذلك الكلمة واما ما سلم في العلم  
 تمامه دون المشترك والروابط فمفوض العدم التامه بالكانت بوجهه جميع العمل فلا يرد بان واما وحده  
 فمفوض العمل فلا يمنع او يمنع كون الفاعل واحدا بالعدم مع وجوده والشيء بالعدم صحيحا فاذن يرد بوجه العمل التامه  
 بوجه الوحدة الفاعل في اتحاد العاديه بالجاب الاول في مقابل ان يقول لا شك ان مجموع الفاعل  
 الواحد لا يتحقق بحد فمفوض الصورة غير مجموع الفاعل مع شخص افرادها على كل من مجموعها مجموع الفاعل وطبيعه  
 الصورة فكيف لم يبق في ذلك لا يخرج العدم التامه عن الوحدة العددية فيقول قد يرد بالعدم التامه الفاعل  
 الذي لم يتركب من الشرط والقاء المواقف واما قد يرد بان مجموع العمل التامه فانه فاعلم العدم التامه بالعدم



الثاني ليس منها افادة المعلول بل الافادة انما هي من غير انما الذي هو  
 واحد لا يقوم بعد كون الفاعل واحدا بالعدد والصفة القائمة بالمتنج الاول منها الافادة ولا يلزم ان يكون يحصلها الضعف  
 من تحصل المعلول ومنع براداشه بالعدد القائمة من هذا القول المتنج الاول من حصول الجواب ان ذلك غير مستبين  
 الفاعل في الشرائط والروابط لان العقل وان السبب في ان يكون يحصل الفاعل ضعف من تحصل المعلول  
 لا يمنع كون الشرائط والروابط اضعف فحصل ما راعى ان ذلك لا يمنع الجاهل اقام التام الذي من الافادة غير  
 البوجه العددية فخال قوله فان الصورة اللازمة هناك آه بنافي الصورة الحسية والجمع والافاء في الصورة النوعية فيوزان  
 يكون عنده السبب العقلية ان يجب تحقق التلازم بين ميات سبلات الافادك صورة النوع كغيره على اعتبارها باعتبار  
 فيها باء دون شخصتها لا جها جها في شخصتها الى السبب لان شخص الماديات بالافادة فخال قوله كغيره اعتبارا في  
 بوجوب كثره التعلق من الجاهل انت تعلم ان التلازم ليس الا بين السبب والصورة المطلقة في الشخص فخال  
 من الصورة لا يلزم تكرار الامتداد بين التلازم من ثلث ثلث الفرد في كل واحد من ذلك لا بالاسبب كغيره من الفردية  
 كغيره لا يلزم قلب في الفردية او الحالت لا يلزم وكانت محاجة الى السبب فخال السبب ليست محاجة في السبب الفردية  
 فلم يلزم تكرار الامتداد بل في السبب ملاد من نسبين الطبيعة الصورة وسبب الفردية وسبب اعتبار مركزين السبب  
 وطبيعة الصورة ولا بينها وبين شيخ الفردية للصورة والكلام في تلامذ طبيعة الصورة وسبب الفردية باق فخال  
 قوله بان يكون شخص السبب نفس ذات الصورة اه قال الامام رحمه الله تعالى لشخص كل مميزات الاقوى  
 بان يكون ذات كل منها على شخص الاقوى قال البهر الطوسي لشخص السبب بذات الصورة معقول واما شخص الصورة  
 بذات السبب غير معقول لان الصورة لم يبرزه الصورة بالسبب المطلقة لان هذه الصورة لم يفعل مغايرتها بغير  
 السبب وهو الذي قال الله لا بالسبب لا يبي هو اذ يذنه الحلال لا يفعل بدون بذنه المحل الى اخره قال اول  
 ذات السبب حقيقة الغاية والاستعداد فلا يكون على فعلية للشخص بل قد قبل كل نوع من الاشخاص مستقيم  
 بما لا يلا في شخصه نيا بما يفي فالبه في شخصه غير النوع لا حله كبر الامم حيث البها فاعله بل الفاعل بل الفاعل بل  
 بالملكة المستحقة بالمتخففات انت تعلم ان ما ذكره اولاهم كغيره لا يلزم منه ان لا يكون ذات السبب  
 الصورة بالسبب الشخص واجتماع الشيء الى الشخص من دون الحاجة الى ممة ذلك الشخص غير معقول والافا قال  
 بانها فلا يقيد الا ان ليس السبب ولا شخصها عليه فاعلية الشخص الصورة ولا يلزم منه وجود العلم مطلقا بل  
 قد اقر بكونه بان شخص السبب قابل فيكسر مطلقا ايضا على فاعله فقد ظهر ان ما قاله في كسر كلام الامام بوجه  
 ثم قال الامام رحمه الله تعالى قد ارفع من هذا القول اي كون الصورة عليه شخص السبب ما يورد على قولهم ان

[illegible]

الاعتقال بالاعتقال طابع المحل بما هو محل الخال بما هو حال دون عرض عارض كالاختصاص في حدوده ما الاول فقد انظر  
آه قال الشيخ في ابيات الفارغاني ان الذاهب في المثل واول ما استقلوا من المحسوسات المتعقبات المتعقبات  
ان القسمه يوجب وجود اثنين في كل شيء كالتأين في مرتبة الالف بنه ان حاسه محسوس وان محمول مقارن  
ابدى لا يتعد حصول الكمال واحدهما وجود اسمو الوجود المخالف وجود انشائها وجعلها كالحواشي الامور الطبعية صورة  
معارضة بر المعقول واثباتا متلفا العقل او كان المتعقول امر الالف بعد ذلك محسوس هذه فهو فاسد وكان المعقول  
بالاطلاق ونعمه سطر ابطوطان في هذا الزاير ونقول ان الالف بنه معنى واحد هو وجود الالف في الله تعالى  
وبقرع لطلبها وليس هو ابي المحسوس المتكثر الفاسد فهو ان المعنى المتعقول المخالف وقوم اخرهم يرون ان هذه  
الصورة معارضة بل لها وبها وجعلوا الالف التعيينية التي تبارق بالحد واستحققت للمخالف بالوجود وجعلوا اما لا تبارق بالحد  
من الصور الطبعية لا تبارق بالذات وجعلوا الصور الطبعية اما بولده بمقدارته بلك الصورة التعيينية لها مادة كالنقطة معنى  
التعيين فاذا فارق المادة ومارت فطوره فصار معنى طبعيا فكان لنفسه حيث هو عليه ان تبارق في اكم كبره حيث  
هو طبعه ان تبارق واما الاطلاق فاكتر من ان الالف المعقولة واما التعيين فابنا عنده معان بين الصور  
وبين الصور وبين الماديات فابنا وان فارق في الحد فليس عنده ان يكون له مادة لان في مادة انتبه محسوس صاحب  
اعتبار من قوله ليس عنده ان يكون له مادة لان في مادة ان نسبة القول بالوجود المحرر من المكان غلط لكن ان  
الشيخ اراد ما بعد القام لا فمادة عام المثال الذي يقول به القدماء من الاشواقين فانه عندهم بعد قيامه في مادة  
فانقلب في ذكر الشيخ وبيد على ان الالف قائم عنده في مادة وليس هذا الكلام لانه اما ان يكون مساويا او غير  
غير اعتباره باطل وان كان مساويا فحفظه في حد محدود والحكمي ومقدار ليس الا لانتقال عرض في خارج  
طبعه ولن يتعمل الصورة الاما بها فيكون معارضة وغير معارضة وهذا محال فثبت ان يكون متوسطة قبل انتقاله في الوجود  
ان من قبل الشيخ لكن لويد حساب العشب الكا الشيخ المتقول البعد المحرر والمكان فانه لا سكر ما شئت من افلا  
الافلا فانه ما بين الشيخ لا يدل على انتفاء بعد مجرد في الحق بل بعد المادى اللازم له الحكم فانه  
كلما يعتق به العلم انه بعينه من ظاهر كلام الشيخ ان فلاطون يكره وجود التعيينية في غير العالم وليس الامر كذلك  
لان افلاطون قال بان السعد والارزاق من الرباين قد تخيلون الى عالم الغل المتعلقة بها الجواهر العقلية والنورية  
على ذلك سحر الاظنه والصور الخلق والسماع الطبعية وغير ذلك من الاشياء اللطيفة والملايس التي ترفقه على ما كانت  
وتلك الصور اتم مما عند فان مظاهرة وجودها ناقصة ومساها تلك الصور كالمه وحيث فيها بقاء على انفسهم  
السرور واما الصحاح المتفاوتة اذا تخلصوا عن البصاير البرزخية يكون لها طلال من الصور المتعلقة على حيث افلاطون قد

مثل مخلوقه فلهما معبود بها الاستغفار وحي صد سيده مكره بينه تامل انفس بحث اهلها سود زرق وكان صور  
 المرابيس بها محل لذلك هذه الصور وبها العالم المذكور سميته الاسر اقبون عالم الاسباح المخرجه قالوا قد حقق  
 الجسد والاشباح الزمانية جميع مواجده اعزوه بفضل ذلك في حكمه الاشراق وقد يصل السبح المقبول في سائر مودوه  
 سماءه بكلمة النقص صرح بوجوده في العالم نالسه اما اعطاه في نسبه الكاره عالم الفاضل ابيه لخلقه بغير كلامه ما يستحق  
 عند غير خالقه السابن اوانه اراوان فلا طون لا بزم عالم الفاضل مجرد بالكلية عن المادة لكنه نفع فيها الانفعال الذي هو جوار  
 الماديه وان اكره فوجب الجواب بها انه هو الله فاضل قوله لانه يكون خلده اقل من خلده اوه هذا ليس به لان الصفات  
 التي باقده والكثيره كيف نفس الامر لا يوجد ان يكون الموصوف بها موجودا في الخارج الا تميز ان دوا بر الاله  
 بعضها كغير بعض والكم عليها بالصور والكم كيف نفس الامر لم يكن له مثله في الخارج بحيث سرح منه العقل  
 مودته الوهم وهذا البعد والاشباح هي السطحان الغير المتقابلين لندان السطحان شبع بلا فله عدم فلا يها بعد  
 يمكن لعاقب الوجود عليه وقوله عنها بحيث تهرب اوثام العاقبة الى ان هذا بعد موجود في اكثر توهم البعد سطحين  
 غير متقابلين فقد ضل بغير العقل والالفه وعلت عليه معاه وجود الوهم والاعتكاف ربا ليه متوهم البعد لهذا  
 النحو او ضروري والملاءه مكافئه ثم مغايره الجبين المتلاصق وفهم من جميع الجوانب وتجارها بينهما قابل ان  
 يصل الجسم الى اطراف ما ليسك المتكبرين لهذا البعد ودرهم بان المغايره زمانيه ففر ما من المغايره المغايره  
 تحرك الجسم من الطرف الى الوسط ضعف لان المغايره والفاصل زمانيه فكيف ليست بدت فجهت بل فجاور في جميع  
 معاد وصول الجسم من خارج الى ان يكون بالدرج نازلا الى الذي يصل الجسم من الطرف الى الوسط فيه فدرجه المغايره  
 بين الجبين في نصف ونصف نصفه فسر الخلو في اقل من ذلك الزمان بالجهت توهم المتغير السطحين السابقين  
 بحيث يملأه الجسم بحيث التوهم الصحيح الواقع مما لا يترك الا معانه قوله هذا انما هم اذا شئت من الله  
 انيت فاعلم ان ما سبق من الشرح في بيان ان الجسم ممتد نفعه فيمد ان الاله اكلها شوا فله با حقيقه ويظهر  
 ره الشيخ قوله قبل لو كان البعد موجودا مجرد المكان مساويا له هذا هو الاله بل الذي ذكره الشيخ لا فله طوان  
 لما ثبت ان ليس بجوهر فاعلم ان في مادة كانه صفا قبل قوله وقد انقضت طرق اثبات البعد عند آه ثم  
 اخبر عنه فيه لا طريق سلك القوة والفعل عنده سطح شعري لا فله لا فله فصل عن البعد لكن بر على  
 حكمه الجبين ان ليس الكلام في الله بغير البعد بل فيها بالمعنى الاعم وهو ما فيه قوة الفعل كان ولا يخص فيه القوة  
 الا بفعل واذا قد اعترف بالقوة الاسكال المتخفيه فقد زعم الماديه للبعد ان حمل كلام الله عليه فلا يمس  
 فاضل قوله واذا مورده النقص لكون البعد متكلما اه انت لا يذنب عليك ان طار في افضل الباطل مجرد



والصورة غير البهية لتوهم العمل على الشكل مما يمكن تحذره على جهة الاستدلال بحيل لو كان من وادع به  
الشكل الكلي والجزء واحد الان بعد المجردة اطلاقها بما لا يحققة بل بعد الاقرار بكنهه ليس مما لا يحققة فافرض فيمن  
الاجزاء او اذا كان الكلي والجزء متماثلين في الشكل فحققة هذا البعد يمكن عليه انوار الاشكال فضاوة الانفعال  
فلا بد من عادة وما قد مر من الكلام في ذلك الفصل عابده سناختة كرم ان هذا الكلام ان كرم ما يورث على الدليل  
بهم من رد قول شاعر حكم العبد فاعلم قوله وقد نسبت ان كل فصل بعزل الانتم ام اي الانفعال وهذا استند  
الى الرئيس الذي اطلبته من دفعه ليس الجسم قوله لا نأقول قد سلف عناه على هذا كبر في الاستدلال ان قال  
يترجم ان لا يقبل الانفعال الصانع من غير التعال اهلنا فاعلم ولا متعلق بقال قوله مع قطع النظر عن صحة  
الغرض وبه ينعى لو كان قابلا للانفعال لكان مادة او اذا مادة فلا يكون مجرد اذ فيه نحو من غير الرئيس قوله  
ومعناه لو كان بعد آه من الامام عليه الرية هذا الدليل بتقرير البسيط هو ان الجسم لو حصل في البعد منها ما بين  
او اخصر بعد ما راعى في باطل والارفع يمكن وكذا الاول لانهما متماثلان وهو لا ان لا يتبين مطلق  
باطل او متقد وان وهو البطل باطل اما او لا فاعلم بزم ان بوجه من عادة واحدة بعد ان تماثلان مع حققة التماثل  
في المبدء والاشارة فليس احد هما او يكون عارضا دون الآخر واما ما فاعلم لا يمنع للبعد الشخص الا ما في اطراف  
الاشياء فلو جوز ان يكون بعد من غير في ان ان يكون بعد من غير في ان ان يكون ان ينزل بل اناس واما  
ما فاعلم بزم من اهل الاجاد وليس استحالته التداخل للمادة ولا الصورة الجسم دلال بطل الاستدلال الكنه  
اما الاول فاعلم بالبطل غير محتمل ما ذات فلا يمنع من الاجاد والاشارة الصورة الجسم فاعلم بانها غير متماثل  
مع غير ما يتجر بالذات ليس الا لتقديره وكذا اخبار الاخر اهل لا يصلح في غير ما فاعلم استحالته التداخل للتعدد منه  
فبطل من اهل التعدد به يستحيل من اهل البعد المتماثل في الاجاد والاشارة واغرض على الاول انه ان اريد تعدد الاشياء  
ليس الامر ذلك فمنع وان اريد تعدد الاشياء في الوضع فممكن كما يتماثل فيه وان ذلك موقوف على ما  
في الاجاد في الحقيقة وهو منع والجواب المراد تعدد الاشياء بحيث يمكن ان يحكم بعد ما واسبها في ذلك وما هو في  
بما بين لان في الوجوب الصحيح ان في الجسم متوحد وقد بينه هو ايضا على ذلك بان في الوجوب ان لا يقع الجسم فيكون  
ما راعى في الاول افاقا ما بمادة صيغة المادة هما وتلك المادة فسادة ومكارة واما موقوف على تماثل الاجاد  
فلازم كنه التماثل معه وادع عند صاحب الحديث واغرض انما بان الدليل الاول على ان سالك الشان فاعلم  
وفيما لا دليل يحكم بالضرورة وهو ان ظاهره لان مفهومه انه ان يقول بان ما بين ما بين اطراف الامار بعد ان يرفع  
الامار عن التماثل بان ان يكون من غير متماثل بل استحال فالدليل الدليل على ذلك معطى بغير ضرورة

... انما ذكر ذلك بناء على الشبهة والافقودهم انه غير قابل بالتحصيل ومقصود ان استحالة التدافع لاجل الكثرة فلا تكلف الصفة  
 الجسم مفقوده فلا حيل ولا مخرج من التحصيل ثم ما ذكره فاقول قوله لان الغالبين بالبعد يكون احادهم رسا وهدا لان المادة  
 بالمتغير الا ان غير متغير بالبعد المتكافئ غير مادي عندهم واما الكارهم المادة بالمتغير الا فضل خلد جدي  
 منها اعلم انه قال الشيخ المقول في تقرير هذا الدليل او علمت ان الجسم ليس فيه ما يرد على المقدار فلا يكسر ما بين الاجسام  
 باخلاقا او انعدم الذي يفرض ما بين ثم لم يقدار في جميع الاقطار فان ما بين جسم بفضل على ما هو صغير في ذلك فله طول  
 وموضع وعرض هو مقصود بالاشارة فيكون جسمه انما حصل في الخلد جسم بفضل الاجزاء او اضعافه افاضل بحيث يلفظ لخواصه  
 ثم كل الاضرب هو محال وكيف لا يحصل ان جميع مقدار ان ولا يكون مجموع الاضرب اكثر من اجزاءها انتهى هذا الكلام والظاهر  
 انما يتبين من غير المطالب البعد الموصوف لان قوله انما انعدم الذي يفرض بين الاجسام لم يقدار ان اراد ان له مقدرا او جودا  
 في وان اراد ان بمقدار موصوفه فاسلم ولا يقضي الى الخلف لان دخول الجسم في المقدار المقصود على سبيل التوهم  
 كما مضى فيه كغير ما ذكره ثم في نفي البعد المقصود الموجود لان هذا البعد مقدار فاما نفسه اذا كان الجسم هو المقدار  
 فيها متغيرا في حقيقة بل يمتد البعد ايضا كما في الكارهم ان هذا البعد الجسم في كل مرة فاصح فله في داخل الجسم في البعد ثم  
 تدخل الاجسام ولا ينبغي اطلاق اسم الموجود عليه شيئا من مقصود بعض الاعلام من هذا البعد في توجيه تعريفه ان الله تعالى في قوله  
 وكيف لا يحصل ان مجموع مقدار ان ولا يكون مجموع الاضرب اكثر من اجزاءها كما مضى في المقصود ولا حاجة الى البناء على كون  
 الجسم هو المقدار كغيره لان هذه التحقيق ذلك من عليه الكلام وتحقيق ذلك ان البعد ما كان مقدرا ليطرح  
 مجموع ولعلم قدر مساهمة مجازاته الى البعد فيقال الخلد ما بين اطراف هذا الخلد مثل الخلد ما بين اطراف ذلك  
 الانا او ان يد منه كما في الجسم ولعلم مقداره بمجازه ثم تفرد ايضا لعلم مساهمة البعد في الجسم فاذا كان بحيث  
 في جسمه كجسم ان مساهمة ما بين الانا من مساهمة الجسم واذا لم يسعه يحكم بانها اضعاف من مساهمة الجسم فاذا حصل الجسم في البعد  
 في الجسم مساهمة مساهمة الجسم وبعد المساهمين في الاضرب للجسم في هذا من ان يكون مجموعها اعظم من اجزاءها  
 يستحيل التدافع فاقول قوله لان الجسمين المنفصلين اذا علاهما فيهم بصروا ما بينهما واحدة لوصول الاضلاع  
 الى واحد فليس الا بصير في الكل ما كان فيه الجزء فلا يمنع ذلك في صحة التدافع قوله فقدم على ان طبع الوجود  
 في البعد التدافع في هذا غير منع لان البعد المكاني مخالف للتحقيق للبعد الجسم المادي فالمتابع عن المراتبة  
 لاجل البعد المادي لا يوجب مخالفة البعد المكاني عن مداخل البعد المادي فيه فتأمل فيه قوله وما يضاف يلزم على  
 تقدير كون المكان لحداه فيه ان هذا يلزم على تقدير كون المكان اسطح لان السطح شتما على السطح فلهذا

[illegible]

والاحكام والاراد ابن البهم وابراد عدم علوم الامكنه فمائل في التفرقة لكل جسم انما كان او سطحا او نقطه  
ان اللازمه ان اللازمه للجسم المطلق على الاطلاق كالنحل والجزء المقدرة والتباين على التقابل لتقبل النكاح والاراد  
نوره اصله مخصوصا لكل نوع بحيث ان يكون طبيعيا كذا الاخره اصله لازمه لبعض الاجسام كالتكليفات  
الخاصه او الكيفيات الثابتة للاراد كالمطعم والاراد كالمركبات مخصوصا لها كالمطعم نوع من تلك البعض  
طبيعي لان تلك الاعراض لما كانت لازمه للجسم المطلق فلا يوجد نوع منه الا في نفسه فمعلوم من تلك الاعراض كذا الاخره  
اللازمه لبعض الانواع لا يوجد من تلك البعض الا وهدا من تلك الاعراض فاذا وجد نوع من الجسم مع ارتفاع  
الخاصه او نوع من ذلك البعض فمعلوم من خصوصيات تلك الاعراض فيكون تلك الجسم ذلك النوع ويسمى  
الجزئيه ولا يلتزم فاذن لا بد من نوع اخر من الجسم من العاده بالحيث عن خصوصيات الجزئيه والتكامل لا يخصها  
بالحيث رايد والتكامل عليها غير ما قوله بطبعه عند الخروج عناه اشاره الى رسم الطبيع كالحاقه لازمه من الطلب  
عند الخروج ما قرب من الطرق لا يتناع التراض مع المكان الجزئيه عوده وهو عند جسم غير المكان فخرج الشئ في هذا العقل البصر  
الطبيعي وفيه غلط ظاهر فان كتب اصحاب الجبر انهم سمحوا بان المكان هو الفراغ الموجود كما قد يوقع من الشئ  
لا يتهم فالحال المكان عندهم من اذ كان فانهم قوله عند الله امين الى السطح اعلم ان الجبر ما به بحار الجسم  
عن غيره من الاشياء وبما يقع اعلم من المكان والوضع عند الفاعل بان المكان هو السطح ونفس المكان عند  
بالوضع وهو ما كان او وجودا ثم الوضع وضمانه بالشيء الى اقراره وما في حكم الاجزاء كما لم يوضع بالشيء  
اعلم الامور الخارجيه فالوضع الاول دون الثاني على ما سبق في الشئ فمعلوم كنهه وضعه وحوايه عند الشئ الى ما في  
خبره ليس على ما سبق فمائل قوله واما على الثاني فلا يلزم ان يسكن الارض بطبيعتها فيه ان يلزم ذلك مجموع  
وانما يلزم لو لم يكن له مضيق طبيعي اخر فثبت عند ذلك وهو مجموع سمحوا ان بعضه من شئ مخصوصا لا يتحقق الا عند  
الطمان من ركنه على ركن العالم ولا يسكن بالسطح عند الوصول اليه قال ابن سينا في الشفاء فانه الذي يجب ان ينفصل في  
الاجزاء من الحركة الطبيع لطلب الجزئيه بطبيعه والجزئيه عن غير الطبيع لا مطلقا ولكن مع ترتيب بين اجزاء المكان  
مخصوص ووضع مقصور من الجسم الفاعل بالحيث وان الجئيه عنها غير مقصوده الا لا يجب كون هذا الموضع منها وان  
الجزئيه التي على السطح ليست مقصوده في الحركة الطبيع التي لا فوائدها بلها ولكنها موضوعه من حيث ان السطح  
وما ذكرناه فاعلم ان تلك الجزئيه المنفقه فخط ولا يلزم الى غير ما اشرت فيه من غير مقاديرها  
ايضا الفقه فانه اذا كان المكان غير طبيع والكان الترتيب طبيعيا يرت عند مثل البوار والشفق المحصور في اجرة  
من البوار وان الاجرة شيفت كما هو السطح فثبت ان البوار عن خط غريب ورحاله



وقوع الخلق فيه وجوب تلازم الصغار فيخلقهم الماد من سام الابرة مقدرها فيها سرب الهواد والكان ان سرب  
من البعد والوقت قربا من الوجب ذكرت الماد عن الهواد والكان المكان طحا است قوله بل المطلوب طالع  
فمن الالهام انما هو الوضع والجهة قد عرفت ان الجهة غير مفقودة ما اذ انت على المقود هو المكان فماله مكان  
مع سرب من مخصوص منه وبين المحدد للجهت فالما مثلا ليعتج احاطة بالارض لئلا يكون الارض في غاية البعد عن  
المحدود كونه مجاها بالهوا ايضا مفقوده وبالمحدود من البعض كون المكان طحا لا يلزم من زمانه ولا كون الجهة  
مطلوبه لذات فلا فواتي كلام السبع ايضا فانهم قوله انما هو في الجسم لا على منق ما يقصه طبعه فمعدل على الطبع  
عليه فاق سرب الباد وروبو انما هو في ذلك مقتضى الطبع لان الكلام من ان للبطع مقتضى نفسه انما هو لا على مقتضى  
الطبع وبما ان من الموزع على خلاف مقتضى الطبع لانه قد يهتدي بان لا يكون للبطع مقتضى اصلا قوله والادب  
ان يقال اذا لا خطا له الا دلويته في هذا الوجهين الاما بما قامت قطع النظر بذل فرض عدمه وبطريقه الدلويته  
عدمه ورود الاشكال وثما بها تركت نقطه القاسم واقامته نقطه الامور الخارجيه لانه يلزم حمل القاسم على  
غيره اعتبارا واما في الاول دون والى جواب لانه يمكن حمل عبارة المص عليه بارادة نوص عدم الارواح  
في الملاحظ قوله كذا يدان في التواضع وجه عدم الورد وان ملاحظه الجسم قطع النظر عن ما في الخارج فكيف  
البته مع يكون فرضه فليس ذلك الجبر للارواح وبما غير ذات ايضا لورد في النظر في المنه اما النقص فمعدن  
ملاحظه الجسم مع قطع النظر عن الطبعه لكنه فيكون فرضه لان وجود الجسم بدون الجبر غير متصور فليس في ذلك  
الجبر طبعيا اصلا بما هو جرمه جوا اذ انا المنه فمعدن القاسم يجوز ان يكون لانه ما لوجود الجسم دون المنه  
بغير ما اذا قطع النظر عنه لا يكون فرضه بل لا يكون له وجود الا في الملاحظ لانه مع قطع النظر عن الطبعه  
لا يكون الجسم خبره ولا وجود الا في الملاحظ فمعدن قوله لا على المشترك والامكان الجسم منجزة في خبر واحد  
وبدلى شيئا الى جميع الاختيار فانما يخص بعض الاختيار ان بعضه يخرج فمعدن دون مع ذلك ان  
قوله ان مطلق الجبر من لوازم الجسم فمعدن شيئا مع قطع النظر عن الطبعه في يجوز ان يكون خبره  
خبره الجسم وليس شيئا الى جميع الاختيار على السواء لان الجسم المخصوص مقدره بمقدار مخصوص بل المنه  
يجوز ان يكون الجسم لانهم لم يتوا بدليل سائر مقادير المقادير بما في الالهام فمعدن العقل المتوفى مخصوص  
الجسمه نفس مخصوص المقدره ولا يصح وجوده الا في خبره مكانا سبعا فمعدن خبره لا يمكنه ما سبعا وجوابه  
ان الامكنه التي سبعا ليست واحده بل متعدده ويكون عند ارتفاع القاسم واحد منها فلا يقتضيه  
الجسمه انتا و شيئا الى جميع ما سبعا في الارض مثلا سبعا سطح الماد و سطح الهواد فلا يقتضيه

[illegible]

الجسم البسيط لان خبره ان اجزاءه لا تنفصل عن الكل ولا يخرج كخفيض المدحور من سطحه  
في الاخر انما يجزى في الجسم البسيط وقد غلب بان عدم طلب خبره عند التوزيع من اجزاءه لا يوجب كونه  
وانما يلزم قولهم ان ما فيه طبعها وكذا يميز عند الخروج عنها الى ما هو اقرب منه ولا يلزم ان لا يكون الاخر  
والجاء انما يجوز ان يكون الجسم البسيط اجزاء طبعه تخرج اجزاءها بالقرابة الواضحة فبذلك اجزاء الجسم البسيط ولا  
ان يقال لو كان الجسم البسيط خبره في ذاته ولو فرض ذلك البسيط بحيث يكون له اجزاءه جميعا على السواء  
فما كان حصل له الكل فيلزم ان يوجب له حيث مختلفه وان لم يحصل الى واحد لم يفرق بينها طبعها وان كان  
الى واحد لم يفرق بينها طبعها وهذا بخلاف اجزاء الجسم لان اجزاءها الى اجزاء الكل ليست مختلفة فيكون بعضها  
من اجزاء الجسم عند التجزئة الى ما هو اقرب اليها لانا نقول ان عرض لذلك البسيط ما هو حيث  
الاجزاء محدثة في المكان التجميعي اجزاء خبره ليس كل جزء منه الى ما هو اقرب منه وان لم يكن اجزاء  
او كانت الاجزاء محدثة في مكان حيث يقع بالقرابة الى الكل على السواء كما قال الشيخ في التفاضل في خبره  
الاجزاء على التفرقة في خبره في اجزاءه الفاعل الحواري في السمس الباردة بين الكلام في اصل التبعين لاجزاء  
للبسيط خبره في اصل الاجزاء فاسم فلا يلزم ان يوجب اجزاءه على ما يلزم لظن خبره في اجزاءه  
وجوده في اصل الاجزاء اعلم انما هو بعد اجزاء الكل ولعين خبره فاسم من القاسم للظن المقتضي لاجزاء  
الاجزاء وهو المعين القريب وانما لا يوجب عليك ان قدم السبيل العنصرية لا يوجب وجوده لاجزاءه في الكلام  
الاجزاء من اجزاء القديم لا يقبل طرانا لعدم ثلثه لانه لا يوجب اجزاءه في مائة بسيط فكل واحد الى  
غير النهاية لعدم التبع البسيط على انهم يكون التوضيح ان بقى مرجح للاجزاء فثالث قوله تعالى انما هو التفرقة  
انما كل اجزاءه اجزاءها المقصود اجزاء خبره في التفرقة فاسم من القاسم لاجزاءه في اجزاءه  
الى خبره اما ان يكون بالجزء في فليكن كل جزء الى ما هو اقرب منه ولما لا يتحقق فسر المقدار وليس على الظن  
الاجزاء خبره في التفرقة اما بالجزء الى خبره من الاجزاء اما بان يثبت لا يثبت في الاول لان اقتضاه  
على السواء لا يمكن التجزئة الا بالاجزاء في خبره دون خبره ولا الى الثاني لان التجزئة على خبره في خبره  
ان يثبت المقدار على ما هو عليه في التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة  
منه في الطبيعة من مفاخره التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة  
عن هذا التفرقة لعدم مكان يكون من تلك الاجزاء فيلزم ان يثبت ما يثبت في التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة  
من دون خبره في التفرقة وقد ابطاله في التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة

أحد جسمه كما قال لكن الهواء المحيط به قد لا يمكن أن يدركها مدة لأن هذا الهواء لا يتحرك  
لأن الجاذبية تكون من جهة واحدة فيكون ساكنة بالهواء في ضرورة الخلاه كما قال في الفيزياء خلافا لما لا يجوز  
في الوسط عند الجزئية فمثل ذلك قد يكون الهواء ساكنة في الوسط مكانه في وسط  
مكانه لكنه في ذلك الجزء أقرب مكان من سائر أماكن غيره في ذلك المكان ويكون بحيث لو انفصل  
عن اتصال على شكله الطبيعي فلو فرض انفصاله عن سائر الجزيئات في هذا المكان فإن المكان كله على حاله في  
حركاته لا والافعالها كما في أفراد الأرض في زمان مكانه ما يقبضه الغالب من أجزاءه أو أرواها الغالب الغالب

في السيل من موار غلبته القدر لا والغالب المطلق الجزء الواحد الذي غلب على جميع ما عداه والغالب بحسب جهة  
المكان أن يكون الجزءان اللذان مكانهما في جهة واحدة من النقط أو البحت كالجزيء البري والناري أو المائي  
لا فرض عالبا على ما عداهما وأنهم كل واحد منهما عالبا فالمركب الغالب الجزء بحسب جهة المكان يكون مكانه في المركب  
بمكانهما فإن وقع التركيب خارجا عن مكانهما وزال الفاعل عن التوجه إلى المكان مع بقا الموجب للمركب  
بأعلى جهة المكان الغالب بقومتهما ما وصل إلى مكان أحدهما حال الجزء الآخر في مكانه ولا يتوجه طبعه السيطر  
الذي في مكانه ما دام في مكانه فلو وصل إلى الجذبة المشتركة فمثل ذلك الجزء الآخر في مكانه ويتوجه ببقاها  
متساوية بين سكون في الجذبة المشتركة أو لا لم يكن الغالب أصلا فليحول إلى الجانب على السواء فيكون حيث وقع التركيب  
أعلم أنه اتفق كلمات الشيخ على أن المكان المركب مكان الغالب المطلق من الأجزاء وان وقع التركيب فيهما ليس عالبا  
مطلقا فيكون نظري كقوله في انفصال النجاة والاشارة كغيره في أن بعض على أن ذلك الاختفاء اختفاء  
جزء الغالب مكانه بطله والأجزاء الباقية يكون فيه بالغير كالجزيء الباقية في النجاة والاختفاء بالاختفاء  
المركب لكن اختفاءه يكون بالنسبة للغالب ولم يبق في بعض أحد الشئين دليل على أن ذلك ليس كذلك في  
طبعنا اللام لا يدل على كونه طبعنا للمركب باختفاء قوة المركب غير فربما يبطله لأن التركيب يجوز  
قاع وهذا القدر ليس بسببه جميع الاختلاف على السواء كما في ما قبل البطل فأن قطع النظر عن هذا القوة والوجود

مفصول عن أن يكون في مكانه وأنتم يقطع النظر عن هذا القدر فلو كان في مكانه بهذا القوة في  
يكون عند ارتفاع الفاعل من مكان القوة البسيط الغالب بالقوة المركب وان شئت لا تطلع على بعض  
باعتبار جزئ المركب فيعطيكم بمطالع الشمس الباطنة للفاصل نحو نور من أن فضل فيه تعقيد عظمي لا  
أما هو نفسه أن الكثرة تابعة للحق والتقليل الحاصلين بعد التركيب وحصل بعض الأجزاء بعض ما في المركب  
والمركب الحق والوجود في المكان الغالب مشتقا فان حجم المركب وثقله لا يكون مشتقا من ثقله بل من



[illegible]

يرمي إلى بيان ثلث إمكانات الوجود في مكان الأرض  
 ١- إمكان الوجود في مكان واحد  
 ٢- إمكان الوجود في مكانين  
 ٣- إمكان الوجود في مكانين معاً  
 ١- إمكان الوجود في مكان واحد  
 ٢- إمكان الوجود في مكانين  
 ٣- إمكان الوجود في مكانين معاً

مختصر الخوارزمی

فمختصر في الرد على منكري التمسك بالكتاب والسنن

بل باوجود این در میان بعضی از عناصر و الافلاک امکان بعضی از این امور و مقدار خورشید و سیاره

خصوصاً بقرآن المحفوظ بالهروزة يعرفان لأن السطح المتوازيات الالهة كما تحب فقد فعل الطبيب

الحالة الحكيمة والافاضة - لقد ابدى اساتيدنا بوعزيز زعيم من نفع الطبعة هناك فاعل غير الطوبى على رؤسنا

تور مافال الامام الزهراء (عليها السلام) في اثناء اقامتها في مكة المكرمة

الموجب في الحق للموجب العاقل العاقل في الحق: وهو الذي لا يشك في الحق

فان يكون العلم داه بالشرف والاعمال المستقرة بالنعمة في الزمان والاعمال مختلفة في المشافاة

استناداً الى الحجة المشتركة لانها من حيث هي مستغناء عن ادعاء وان كان الحشر المنه انما

بعض من مائة ألف دينار من غير ميثاق لا عن فضولها بل عن سوادها كانت الخضر عبادت ستمائة من الملة

يستعمل النوع الكمال مع بقا الحسية فيها كما قد اعترف الشبهة فيها فقل ان السمو الحسية لا يوجد

لها لبا بعد اقبال اما بعد و مع البوم بما سبق ان شخص الحال اما يكون شخص المحسوس

وكان في ذلك حكمة عظيمة من الله تعالى في خلقه الخلق على قدر عقولهم

السلطان سبط في مرضه مرتين فاستأذنه في الخروج الى مكة فوافقه عليه ووافقه عليه

... يكون عليها اثم تخافهم بالحفة وهذا الكلام من غير الازم الالست اذنت مني فاق الال

صفت تھی لہذا یہ تھی لغو و غیر لکھ لکھتین نظر امام افراسیاب بن علی علیہ السلام کے ہوا عدہ کو زمانہ تصنیف معلوم

سواد مخفی علی حسب استعداد آنها و من ادعای خلافت نیکو نیست ایمان الایمری جواز و نیکو ایمان الایمری

وذلك من الخلق الخفي والجاعل المطلق لأنه تعالى قد احدث في المولود امور خفية المستغفلان يجوز ذلك

اراد الطاهر الطاهر في جعل العلم مكرمة والمخلوقات لوانهم واصناف البقاع ليوحي احمد

لكن التفتت بالفساد ونوفت ثاتره على سواد ما وقع في ذلك وما جره من سواد

الملازم في شذوذه العلول بالحقيقه ومن اختلف عليها بالحقيقه لم يعمل معتمدا على ما هو مطلوب

استدراج و بهر آنکه در نیل و اما اختلاف خوانند. الله سبحانه و تعالی اعلم

1990

[illegible]



[illegible]

كما في سائر اقسامها على ما يجب فيها فاعلم ان لا يلزم من قيام صورة نوعه بالذات  
ان يكون ذاتا في بل يصح ان يكون مع صورته النوع نوعا مستقلا يكون مع النفس هذا النوع نوعا اخر  
لكنه راد في ذلك وفيه انما قول المتكلم لم يذهب اليه واما ان يكون الجسم الواحد في ذاته مع كل من شئ بنا  
القول الى الامام عليه الرحمة انما هو الذي يظهر من شئ كلامه انه يقول ان الارادة اجنبية شئت عن النفس باوراك  
قول المتكلم والارادة الخيرية تحت عن القوة الجسمانية وهذه القوة هي المسماة بالنفس الطبيعية والنفس الخيرية  
ببديهة تلك القوة بل هي الجاسرة كما ذكره في كلام الشيخ والذي قال بان لكل نفس مجردة واحدة لا  
تختلف فيها صورة جسمانية ادلا عليه ما اذا اراد ان اراد ان في تلك نفس مجردة واحدة لا عين مجردة في ذلك  
ما صورة الجسمانية القوة الطبيعية فهو المكان صحيح لا يفرق الامام رحمه الله تعالى ولم يقال هو رحمه الله بل هو نفس  
مجردة بل هذا الجنبه قال الامام رحمه الله تعالى ان اراد في تلك نفس مجردة وليس فيه قوة منطبقه اصله  
عنا صورة اجنبية في مادة تلك فبما ظل تشبهه بطلان الشهادة ان الشيخ قابل بالقوة الطبيعية رضى به  
وغيره في قوله وقد صح بناء على ذلك بان القوة هي هذا التفرع لا هو ان يكون في تلك صورة نوعه بل  
الطريق الى كمال الجليل فينا باله نفس مجردة المدركة وبني انه لا يدرى كمال الجليل فينا باله القوة في قوله  
في معنى النفس الطبيعية الحافظة والارادة كمال فلا استنباه وبما تشبهه قوله او يلزم ان يكون له واحد حقيق  
او فيه انه لا يلزم لان الحقيقة الخارجية انما هي باله صورة ثابتة والحقيقة الياقوتية الجسم الصورة باله صورة ثابتة  
التي الياقوتية باله قوت الصورة الثابتة جزاءه والارادة تلك الصورة الياقوتية او الجسم والخطية  
الجسم الحاصلة الكيفية المادية مجموع العناصر لا اعداد فالصورة المتكررة في التوهم باله في حيث هو الجسم في  
الاعداد لا يقد يستدل يقال ان الاعداد في العناصر لا يكون باله مجرد في الموصوف فلا يصح قيام الاعداد باله  
ولا يكون شئ منه باعادة وبما هو في الملقى اذن ان القوة الخارجية هي الكيفية المتوسطة المتأينة باله الخارجي بعد  
الاعداد صورة حواء ويؤسسه بحيث فيه كيفية متوسطة في الجسم كيفية متوسطة حادثة في الاعداد باله بعد اعداد  
برودة ويطويعه في الاعداد الخفية للباقيات واليها وان لم تكن كيفية ملازمة وقت الاعداد ولكن فيها كيفية ملازمة وقت  
الاعداد في الاعداد المتكررة كالباقية او الجسمانية في الاعداد كالباقية او الجسمانية في الاعداد البسيطة حاصلة لها حال  
شامل فيه قوله بما قرأنا في ذلك عدم ورود السؤال اه لا في قدر ان ليس بناك صورة فاجبه باله الجسم المتكلم بل لو سألنا  
المجردة متعلقة بها فلم يلزم مركب ان ذلك من اجسام مختلفة الطباع واما ما ذهب عليك ان الاعداد  
التي في ذلك يلزم منه داخل في عقبا يكون حصول الاعداد كالحج والشكل به وعند الشئ ذلك في النفس

وذلك ان تركيب اجسام تتخالف القوى والكمات القوي القوت مودة فلو لم يكن السواد والنفوس  
وزعم الجاهل ان الامعاء مودة فلو لم يكن ان معنى تركيب الصورة والقوى ان يتركب من اجزاء الجسم مودة الى عدد الواسع  
من تركيب القوى ان يكون لكل جزء منه قوة على وجهه بحيث يتأثر كل جزء منه بالآخر كما يكون المزاج وهذا ليس لقوة  
صورة على وجهه بل تحصل الصورة الكل والكلان للحداد والاندك الخارجية صورة الصورة فيخرج الحاصل ان  
ان تركيب القوى تركيب يحصل بها كيفية واحدة فلا بد ان تلك الصورة والحداد صورة اخرى والى  
ففي بناء اجزائهم صوراً من غيرهم باسم استحالة قوله وقد مر في الجواب الحار في شخصه قد خال يعلم  
الاولى بالجميع مالا مودة وهذا كذلك ما في هذا استحالة في تعدد الاجزاء في كائنها الحار او لو كانت تلك  
او اذ منصفه الحقيقي لمجاز قبولها الاندك بالدليل المذكور قبل في البطلان الاسم الذي قد مر في السبع بان السابق  
ان الانفصال ان كان لا يمايزهم الحارة في شخص وهذا السابق البنية تلك الا ان يوفق بين الانفصال والطارى  
فمنع في الاندك وبين الانفصال الحار فلا يمنع في الدليل السابق في حكمة الانفصال مطلقاً في تلك اوطار الحار  
قول الشيخ على ان ما يمايزهم عن الانفصال الحار والطارى في جميعا يلزم الحارة في الشخص هذا لكنه يظهر  
لما تم انهم يمتنعون في الاندك الانفصال مطلقاً والكلان ويطلب لا يقيدونهم الا في الطاري من قبل قوله بول  
وجوابه ان كل واحد من التبيين ظاهر في الكلام غير متوجه لان التبيين صعبان موجودان اليه متساويان في القوة  
غير مستقلين لعدم تعلق النفس بها او لكونها جزئين لتلك الكلا فلو لم يوجد فرد من فرد في  
على اصل الشئ ان صورة تلك الكلا ليست في اجزائه فلا يكونان فرد من فرد  
دار كتاب تلكت والارادة بحسب غير مستقل مالا يكون له صورة لا يكون له كلاً فثبت ان  
يقوم بها صورة لا يكونان من افراد تلك الكلا والحاج اليه تعلق بانفس والكلان صعباً مستقلاً حقيقة مما  
لحقيقة الكل وما انه جزئ ليس له صورة الكل في يكون فرداً منه فلا يكون له عالم التوحيد مودة فلو كانت  
طبعه مستقلة كانت له حركة اه فلو لم يمتنع في تلكيات فوجود تلك مع صورته فلو لم يمتنع في  
في اعلى ذلك وبالله لا تشابهوا ولا غيرت في ذلك عليه عاقل قوله واعلم ان افاضل اشكال الاعضاء  
في الحيوان اه فلو كان اورده عليهم الامام عليه السلام بان القوة المصورة الكمات قوة واحدة في جسم الحيوان  
يلزم ان يكون الحيوان كره واحدة ان كانت في كل الجسم رية او كرات ان كان لكل جزء منه قوة على وجهه والكمات  
مركبة من القوى فكل واحد منها قوة بسيطة فكلها محالاً كرات فلو لم يمتنع في

[illegible]



منه لا دفع بل الحركة كون الشيء محبباً للجواز ان يكون غير متناه عليه  
مما لا يرد عليه في ذلك ولا ينفذ وانما اخرج الشيخ عن التعريف الاول لانه لا ينطبق اللفظ الحركة  
التعريف والحركة عند الشيخ ان يطين اسم الحركة على التوسط فخرج الى تعريف التوسط وايضا قد كان يرد  
عنه التعريف بالزمان هو الحق لان فيها فوجاهة القوة الى الفعل محمد الادوية بحال ما افادته الشيخ وان كان  
الشيء من غير ان المراد الخروج مما كان الى ما يكون بعد على جهة التناهي اليه وتخصيص الشيخ بالمعقول لا

لا بد من الحركة والخروج التدرجي الذي تلك القولات الثلاث في الخروج التدرجي ان وجد في الجوهر  
فد يسمي حركته قوله ان الموجود اما ان يكون بالفعل من كلوه اي كبحر موجود الصفات الغير الاضافية بالفعل  
لان الصفات الاضافية موقوفة على امور متناهية في الوجود وانتفاءها في بعض الاعيان ليس بعضها في الوجود  
وقوة غير بل تعد الصفات الاخر فلا يفرق بينهما في القوة من جميع الوجود في الجبر الا على حل محله ثم ان يجرى  
لشئ من كل وجود موجود في البداية فالصفات الاضافية ايضا في القوة بالنظر الى الوجود الذي ليس بالمتغير  
وجوده في بعض الصفات مع الاشكال ايضا بالصفات الاضافية في كون الجبر والاعيان تحت تصرفه بالفعل  
فان الحاصل ان الموجود موجود بالفعل في وجوده الذي له كالمبداء الاعلى واما موجود بالقوة في بعض الصفات  
في الوجود الذي له كالمزمانات فاما في وجودها الزماني فتختلف غير بعض الصفات فتقبل قوله ودر شأن كل ذي قوة  
اه يعني ان كل ذي قوة يمكن له الخروج الى العينية بالنظر الى ذات ذير القوة وان امع بالنظر الى الخارج في بعض الصفات  
الصفات وايضا المولد بالقوة الاستعداد يمكن جعلها على الامكان الذي قوله ووطن المعلم الاول في التوحيات اه المعلم  
لا بد وكان التوحيات بوجها حقيقيا والظاهر ان تعريفه في قوله معلومة بمفهوم الحس لا يرتفع بها المقصود والانه  
الذي دفع من المطلق اسم الحركة على معاني وهو على وجهه فعل وقد يقال ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف  
مقصود ان الاملي ان يعرف بوجها فاعلم ان تعريفه في قوله معلومة بمفهوم الحس لا يرتفع قوله بل لانه لا بد ان  
يعبر في تلك الامور اه يعني ان التدرج قد يكون بحيث يحصل منه دفوع ثم بعد زمان او غير دفوع ثم دفوع  
فقد صدق على هذا الخروج انه خروج تدريجي فاعلم ان هذا التعريف بطرقه في السعد يكون بالخروج تدريجيا  
بحيث يمتد على المدة الذات كحسب الزمان في الدور وفيه ان الصفات المتناهية ان يقول  
لقد انصرف المفسر على ان المدة غير دور وما يكونه نفس الزمان يعلم بعد ذلك بالذيل وهو غير دور  
في الزمان دور واليه لا يراد به المطلق على الممتد ان يكون متصلا لانه خالف فيه جميع ولا يمتد  
لانه بالذات فاعلم على ان المدة الحسب بل المقصود في التوحيات الخروج التدرجي بحسب الارتفاع

هو ان كان هذا الخروج مقتضا لما هو معلوم من الغداسه او موقفا من وفقات كما هو معلوم من الكلام في امور  
 في الخارج غير متوقف على الزمان المتصا البته قوله بل بعض النسخ بالاشكال بل الكلام في ان  
 ان الفكر ليس حركه حقيقه بل مجموع اشغالات وفعيات قد حصل بين كل المعنيين من الزمان واما هو الحق لان الحركه  
 كما يستعمل لادبها من ان يكون في كل ان موقفا من الحركه لا يكون في ان سابق ولا حق ويجب ان يكون تلك الافراد  
 في الزمان غير موجوده بالفعل كما يستعمل فيها العلم ليست الاشياء موجوده بالفعل فلا يتصور الحركه كما لا يتصور  
 في الزمان موقفا من الحركه فلا يتصور فيها ايضا لان الافراد البته لا يكون في الزمان في الفعل فيها العلم هو بالفعل  
 ثم ان الافراد البته يتوهم في الزمان غير متساويه وفيها العلوم متساويه وقد يظن انه يمكن ان يكون موقفا من الحركه كيفه  
 في اشغالات قابل للثبوت والضعف فيكون ان يكون في مجموع الزمان موقفا من الحركه لا يكون في اشغالات الثبات لا يكون  
 في ان سابق ولا حق فتقول المثلث في هذه الاشغالات اما معلوم واحد او معلومات متخلفه في الاول كبر  
 حركات في الاشغالات فانظر الى المعلومات يكون حركه في الاشغالات لا معلوم حركه في الاشغالات الى معلوم اخر  
 ثم ان يكون في كل ان الثقات الى معلوم واحد لا يكون في ان سابق ولا في ان لاحق بل هو شبهه بغير ذلك  
 في ان في هذه معلومات غير متساويه وليس في الفكر العلوم معلومات متساويه رايه لو كان في الاشغالات  
 حركه لكان في كل ان الثبات في الاشغالات الغير في ان آخر والتقدير في الاشغالات لا يتصور الا بتدوير  
 المثلث اليه في كل ان يحصل في الحركه صورة واذا معال على العوض حال يكون الصور غير متساويه في مجموع  
 الاشغالات في ان محصوره بين الخارجين في الاخر فيكون ان يورد ان لزوم وجود الصورة الاشغالات المتوهم  
 في مجموع وجود ان يكون فردا في من الصورة بحيث يتوهم في كل ان صورة كالحمد وله كذا الاشغالات فردا في  
 الفكر منها ان يصح اذا كان المثلث اليه معلوما واحد او يكون في الفكر حركات ويكون الثقات تدريجه  
 في معلومات متفرقة على حسب بعد المعلومات مثال ثم يكون الفكر حركه كامل يقدر اليه دليل فلا يقدّر  
 في قوله قد علم لزوم احد الانطباق على الحقيقة لا بقايتة اما اللازم عدم تحلل الخافي بين اجراء النوع  
 في الكواكب منقطة آخيات متاخره كانت حركه البته كما يزعم قوم من اصحاب العقول اما الظاهر فيكون  
 في الان على اتصال المتساو في مثل قوله لا اولى ان يقال ان الاضداد فيه ان له امكان صحة حركه  
 البعض باطل غليه في مثل قوله هو صورة شبيهة غير متفرقة آه كما كان يحسب ان يتوهم في قوله توسط آه ان  
 حركه المتوسط كون مطلق متحقق فيكون الاكوان الخاصه في الحدود والمختلف بل زعم البعض ذلك نفس لدفعه على ان  
 بالتحقق والتوهم المذكور باطل لان الاكوان الخاصه ليست موجوده بالفعل كما يستحق كذا بعد



الشيء في ذلك وهو لا ينفك عن الذي ضمنه الخصومات فيلزم ان لا يكون الحركة الوسطية موجودة بالفعل  
مذموم وايضا لا كون الحوادث مما سانه فيلزم سانه الحوادث واما مفصلة بحيث يحل بين كل كسرين من سبع  
الحركة في المبتدئين بل الحركة مفصلة بغيره بالكون على المسافة وهو يكون واحد قائم بموضع واحد بغيره متعلق  
بشيء واحد لا يتعداه بنحو الحدوس ليس المتحرك متحركا لانه كان في حدوده لا يكتفي في على المسافة  
وما بين الحدود والمبتدئين وهو موجود في تمام زمان الحركة وفي كل بعض منه وفي كل ان لو فرض في ذلك زمان لا ينفك  
ان المتحرك كان غيبا بين الحدود والمبتدئين ولا يتغير هذا الموضع بالتغيرات الواقعة من اجزاء المسافة وهو لا ينفك في كل  
المسافة في كل الزمان لان كون الجسم على تمام المسافة ليس الا في مجموع الزمان ولا نسبة له اجزاء الزمان فيصدق  
ان الجسم كاس على نصف المسافة في نصف الزمان وعلى ربه ولا نسبة له حدود المسافة في اللامات المتوحد في الزمان  
فيصدق ان كاس في عدم كسره كاسا في كل ولا يكون كاسا في حدوده اما نفس هذا الكون فلم يتوحد ما يستفي الاصول كلها  
هذا تحقيق كلامهم على ذلك من انهم ادعوا وجود هذا الموضع في الاعيان وزعموا ان وجوده فطري لا يحتاج الى  
الدليل وقد شبهوا بغيره في ذلك من حيث المتحرك حاله في زمان الحركة وفي كل ان من لم يكن تلك الحالة في زمان حال  
الكون بل حاله فانه لا يكون ليس تلك الحالة الحركة المتعددة الخطوط لانه لا توجد في الاذن وبقدره الحوادث  
متحقق في زمان زمان الحركة فاذن هذه الحالة صفة مستحقة كاسا وقابل ان نقول القدر المستلزم والضرورة ان المتحرك  
يصدق عليه انه كان على المسافة الزمان بحيث يكون في كل حد منها زمان وفي كل جزء منها جزء من كل جزء من كل كسره في كل  
فيه بعد فلو كان صفة المتحرك لكن لا يلزم منه ان يكون هذا الكون اولا اعتبارا بل يجوز ان يكون صفة انما هي حرة متحرك  
حين موافاة المتحرك المسافة ويكون ذلك الكون بمنزلة كسره عارضا بوجه حصصها وهو الكون على هذا الزمان والى زمانها  
في البتة غير معنى ويجوز ان يكون تلك الحالة الحركة النقط او القوة الدارحة في الزمان على سبيل التوهم فالحال المتحقق في الزمان  
والا كون الحوادث المتوحد حدود الحركة النقط او القوة الدارحة في الزمان على سبيل التوهم فالحال المتحقق في الزمان  
احد ما في الحالة المتحققة اللامات حدودها التوهم منها وتوهم تلك الحالة ليست الحركة النقطية لوجودها في الزمان  
سالم لكن تلك حدود الحركة النقطية الموجودة في الزمان وبالحال ان ارادوا التوهم لان ذلك المتحرك حاله في الزمان  
في هذه المتحققة الزمان والآن فمنع بل الكلام الا انه ان ارادوا انهم من الحالة الواحدة والمتوحد سلم ليس الحالة  
المتحققة الزمان الحركة النقطية او القوة الدارحة في الزمان حدودها التوهم لا يلزم لو سلمت الحالة الواحدة في  
فلا يلزم وجودها في الخارج فالحال في كل حدودها وجودها في الزمان لان الحركة الوسطية والحال في كل  
ليس في كل كسره مما يقتضيها الذي يقتضي اعتبار المسافة في هذه الجهة الواحدة في الزمان قوله



قوله القوة اه يتبع ليس بها معية مخرج جميع الوجود بل يخرج حيث الذات بالنقل من حيث سببه الى حدود القوة  
 يكون وقد يتا الذنب منه يكون متصلا باعتبار موقاتها ليس في كل لها تحصل مغايرة تحصل في حد آخر فالنظر الى  
 انما الفعل بالنظر الى التحصلا بالقوة هو الحق يكونا بين حرافة القوة ومحمولة الفعل قوله فذلك سموا بانها  
 كال اول كما بالقوة اه فمعرفة العلم الاول بهذا التعريف بعد ترويض التعريف المذكور في المتن وتخييل الكمال  
 ان يتبع بالفعل والحركة الهم او موجودا بالفعل لغيرها بها الجسم متحركا بالفعل بعد ما كان له الحركة بالقوة  
 ثم الحركة لا بد لها من مطلوب يوصف به الحركة وذلك المطلوب ايضا كمال والحركة اول ما يتبعه فالحركة كمال اول ما يقع  
 الكمال السلب لا يفرغ عنها كالات افرم الحركة انما انوص لما هو بالقوة فيما يوصف به الحركة وهو ظاهر ايضا في المتن  
 الحركة بالقوة في هذا الكمال الذي هو الحركة لان كل ان لها تحصل لا يكون في آن سابق ولا لاحق فهو بعد  
 في تحصل الكمال بالقوة وايضا اشارت الى ذلك في الحركة المتصلة التغطية لانها لا توجد فاما  
 قبل الوصول الى المبتدئ وبعده متعطف في كل جزء من زمان الحركة هو بالقوة في الحركة والكمالات موجودة تمامها  
 في زمان الحركة وخرج بهذا الفيد الكمالات العارضة لما بالفعل من جميع الوجود الحركة لا انوص لما بالقوة  
 انما بالقوة باحد الوجود المذكورة بجله سائر الكمالات الاخر ليس وجودها هو ما يندى بالقوة  
 وخرج بهذا الفيد الكمالات الدائمة لما بالقوة كلفه لا مخرج حصة القوة فان الكمالات قد بعرض لما بالقوة  
 لا مخرج حصة القوة بل غاية ما يكون انها غير صفة للقوة هذا تحقق هذا التعريف ولا يخفى ان هذا التعريف الحق  
 من المصنف جدا جلبت شعوري لم صار التعريف الاول مردودا عند العلم الاول بهذا التعريف قوله  
 وهو متصل بالقوة على المسافة اه فكان معلوم اكثر المتأخرين ان الحركة التغطية عبارة عن الكون حاصلا في المكان  
 من سبلان الحركة المتوسطة بان يحصل الخيال كون على حتم يحصل عقبة قبل زواله كون على حد آخر فتحصل عند  
 حق على المسافة كما في النقاط البازلة والشعلة الخواتيم خطا وهذا فاسد لان الاكون انما يتا  
 ون المتصل حاصل في الخيال او موقعا غير متغير متغيره فكيف يكون امتدادا انطبقا على المسافة  
 ان امور متفاصلة لا ينطبق الا على الحدود بل كان سعي لهم ان يقولوا ان يحصل في الخيال امر متصل  
 ان السطح ينطبق على المسافة ويكون حصولا في الخيال امر متصل تدريجا وسعي كل سابق مع لاصح  
 حدود الزاوية على



Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in dark ink on aged, stained paper. The script is dense and fills most of the page. There are several large, stylized letters or words that stand out, possibly indicating a section header or a significant phrase. The paper shows signs of wear, including discoloration and some staining.

صلى

٢٠٦

س

س

